النطق بالحكم

المقدمة

1- قُبَيل الساعة 13:00 من يوم الاثنين 14 شباط/فبراير 2005، كان رئيس الوزراء اللبناني السابق السيد رفيق الحريري ينتقل في موكبه في بيروت بين مبنى مجلس النواب اللبناني ومنزله المعروف باسم "قصر قريطم".

2- وعند اقتراب الموكب من فندق السان جورج، على مقربة من الساحل، دوَّى انفجار ضخم وقُتل السيد الحريري في الانفجار. وقُتل أيضًا واحد وعشرون شخصًا آخر، من ضمنهم ثمانية من أفراد موكب السيد الحريري، ومارة أبرياء. وتوفي ثلاثة من الجرحى بعد الانفجار، اثنان منهم في اليوم التالي، وتوفي ثالثهم، وهو النائب اللبناني السيد باسل فليحان، بعد دخوله في غيبوبة لمدة شهرين.

3- وأُصيب على الأقل 226 شخصًا آخر بجروح، وكانت إصابات عدد منهم خطيرة للغاية. وأُصيب مارة في الشارع وأشخاص يعملون في مبانٍ مجاورة إصابات بالغة. ولحقت أضرار جسيمة بعدة مبانٍ.

4- ونفَّذ الانفجار انتحاري كان يقود فان ميتسوبيشي كانتر (Mitsubishi Canter)، وهو شاحنة خفيفة ذات غطاء مشمع محمَّلة بما يزيد على طنين من مادة "آر دي إكس" (RDX) الشديدة الانفجار. وقد فجّر الفان عند مرور موكب السيد الحريري المشدد الحراسة والمؤلف من ست سيارات بالقرب من فندق السان جورج. وكانت كمية المواد المتفجرة تقع بين 2500 و3000 كيلوغرام من مكافئ مادة "تي أن تي" (TNT). وخلَّف الانفجار حفرة في الطريق زاد عرضها على عشرة أمتار وبلغ عمقها مترين تقريبًا.

5- وخضع السيد الحريري وموكبه للمراقبة لعدد من الأشهر قبل اغتياله. وكان منفذو عمليات المراقبة يستخدمون ثلاث مجموعات من الشبكات المؤلفة من هواتف خلوية للاتصال فيما بينهم في الميدان. وبغية تمييز الشبكات الثلاث بعضها عن بعض، أشار إليها الادعاء بتسمية الشبكات الصفراء والزرقاء والحمراء.

6- واستخدم الشبكة الحمراء أعضاء فريق الاغتيال. وكان مستخدمو الهواتف الخلوية التابعة للشبكتين الزرقاء والحمراء على اتصال فيما بينهم فقط. ويُزعم أن مستخدمي شبكة أخرى مؤلفة من ثلاثة هواتف خلوية، أشيرَ إليها بتسمية الشبكة الخضراء، تولّوا تنسيق جميع جوانب عملية استهداف السيد الحريري التي أفضت في النهاية إلى مقتله وقاموا برصدها. ويُزعم أن المتهمَين،

السيد سليم جميل عياش والسيد حسن حبيب مرعي، والمتهم السابق السيد مصطفى أمين بدر الدين، استخدموا هذه الشبكة المؤلفة من ثلاثة هواتف خلوية. ويُزعم أيضًا أن السيد عياش استخدم أحد الهواتف الخلوية التابعة للشبكة الحمراء.

7- وفي الأشهر التي سبقت الاعتداء، تعقَّب مستخدمو الهواتف الخلوية الشبكية تحركات السيد الحريري في مناطق مختلفة بلبنان، بما في ذلك تنقلاته إلى مطار بيروت، وإلى الفيلا التي يملكها في فقرا في شمال بيروت، والفيلا التي يملكها في الناعمة في جنوب بيروت، ولدى زيارته مساجد وكنائس، ولقائه الأمين العام لحزب الله في جنوب بيروت، ولدى توجُّهه إلى مبنى مجلس النواب، وعندما كانت له مواعيد غداء وعشاء. وشارك أيضًا مستخدمو الهواتف الخلوية الشبكية في عمليات مراقبة ثابتة بالقرب من قصر قريطم وعلى بعض الطرق التي كان السيد الحريري يسلكها.

8- وهدفت عمليات المراقبة هذه إلى جمع معلومات عن تحركات السيد الحريري، وعن جهاز أمنه، ومدى حمايته، وإلى تحديد وسيلة مناسبة لاغتياله في نهاية المطاف، بما في ذلك اختيار موقع ملائم لتنفيذ الاعتداء المزمع. وكان موكب السيد الحريري مجهزًا بأجهزة تشويش إلكترونية من شأنها أن تحول دون تفجير أي مواد متفجرة عن بُعد. ولذلك، اختيرت لتنفيذ الاعتداء مركبة مفخخة (VBIED) هي شاحنة خفيفة يقودها انتحاري ومحمَّلة بمواد متفجرة يمكنه تفجيرها بنفسه بلا أي عراقيل.

9- وبُعَيد وقوع الانفجار بعد ظهر يوم الاثنين 14 شباط/فبراير، تلقَّى مكتب قناة الجزيرة الإخبارية في بيروت اتصالات أُعلِنت فيها المسؤولية عن الاعتداء وذُكر فيها أن شريط فيديو وضِع في شجرة مجاورة. وتسلَّم بحذر أحد موظفي مكتب قناة الجزيرة الطرد الذي وضِع في الشجرة وتضمَّن شريط فيديو ورسالة. وأُجريت ثلاثة اتصالات بمكتب قناة الجزيرة. وفي آخر اتصال منها، حث المتصِل بنبرة تهديد على بث الشريط فورًا. وكان المتصلان أيضًا على اتصال بمكتب وكالة رويترز أولًا. وزُعم أن اثنين من المتهمين، هما السيدان حسين حسن عنيسي وأسد حسن صبرا، أجريا تلك الاتصالات وراقبا عملية تسلُّم شريط الفيديو الموضوع في الشجرة.

10- وفي شريط الفيديو الذي بثته قناة الجزيرة في وقت لاحق من بعد ظهر ذلك اليوم، ادَّعى شاب فلسطيني هو السيد أحمد أبو عدس بأنه يمثِّل مجموعة أصولية تُدعى "جماعة النصرة والجهاد في بلاد الشام" وأنه نفَّذ "عملية استشهادية مدوّية" ضد السيد الحريري بوصفه عميلًا "للنظام السعودي الكافر". وزُعم في الرسالة المرفقة بالشريط أن "المجاهد أحمد أبو عدس" نفَّذ العملية

الانتحارية. ووصَف الادعاء ذلك بأنه "إعلان المسؤولية زورًا" عن الاعتداء على السيد الحريري. ووصفُه هذا صحيح. فالجماعة المذكورة هي وهمية، والسيد أبو عدس لم يقتل نفسه في الانفجار لأنه لم يكن الانتحاري.

11- والسيد أبو عدس شاب متديّن كان يبلغ 22 سنة من العمر آنذاك، وقد اختفى من منزله في بيروت صباح يوم الأحد 16 كانون الثاني/يناير 2005 ولم ترَه عائلته يومًا منذ ذلك الحين. ويُحتمل أنه لم يعُد على قيد الحياة. وزُعم أن السيدين عنيسي وصبرا دبَّرا عملية إخفائه من خلال تجنيده في أحد مساجد بيروت في الأسابيع السابقة في كانون الثاني/يناير 2005.

12- وكان الاعتداء الناجح على السيد الحريري قد خُطط له ونُفِّذ بدقة. وكان مستخدمو الهواتف الخلوية الأساسية الستة التابعة للشبكة الحمراء مسؤولين عن اغتيال السيد الحريري في 14 شباط/فبراير 2005.

13- وراقب مستخدمو الهواتف الخلوية التابعة للشبكات الصفراء والزرقاء والحمراء السيد الحريري وتحركات موكبه خلال الأسابيع والأشهر التي سبقت الاعتداء. واستعمل أيضًا عدد من مستخدمي الشبكة الحمراء هواتف خلوية تابعة للشبكتين الزرقاء و/أو الصفراء. وفي يوم الاعتداء، راقب مستخدمو الهواتف الخلوية الحمراء تحركات السيد الحريري بالقرب من مبنى مجلس النواب وكانوا موجودين هناك وفي محيط مسرح الجريمة قُبَيل وقوع الانفجار. ونسَّقوا أيضًا تحرُّك فان الكانتر باتجاه الموكب. وأجرى مستخدمو الشبكة الحمراء اتصالاتهم الأخيرة خلال الدقائق التي سبقت الاعتداء ولم تُستخدم تلك الهواتف الخلوية المجهولة المستخدمين بعد ذلك.

14- وكان الغرض من شريط إعلان المسؤولية زورًا صرف الانتباه بعيدًا عن الفاعلين الحقيقيين.

15- وكان الاعتداء عملًا إرهابيًا يرمي إلى بث الخوف في نفوس اللبنانيين، وقد نفِّذ لأهداف سياسية، لا لأهداف شخصية.

المتهمون

16- المتهمون الأربعة هم السيد سليم جميل عياش المولود في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1963 في حاروف، بلبنان، والسيد حسن حبيب مرعي المولود في 12 كانون الأول/ديسمبر 1965 في بيروت، والسيد حسين حسن عنيسي المولود في بيروت في 11 شباط/فبراير 1974، والسيد أسد حسن صبرا المولود أيضًا في بيروت بتاريخ 15 تشرين الأول/أكتوبر 1976. وهناك متهم خامس سابق هو السيد

مصطفى أمين بدر الدين، الذي عُرف أيضًا باسم "سامي عيسى" ويُزعم أنه كان شريكًا في المؤامرة، وهو من مواليد بيروت في 6 نيسان/أبريل 1961. وزعم الادعاء أن المتهمين الخمسة هم من مناصري حزب الله، وهو منظمة سياسية وعسكرية في لبنان.

17- وترد في قرار الاتهام الموحد المعدل تسع تهم بارتكاب جرائم ينص عليها قانون العقوبات اللبناني. وهذه الجرائم هي مؤامرة هدفها ارتكاب عمل إرهابي باستعمال أداة متفجرة، وارتكاب عمل إرهابي باستعمال أداة متفجرة، وقتل السيد الحريري و21 شخصًا آخر قصدًا، ومحاولة قتل جرحى الانفجار البالغ عددهم 226 شخصًا قصدًا، والتدخل في هذه الجرائم.

18- وزعم الادعاء أن كلًا من المتهمين الأربعة والسيد بدر الدين شاركوا في المؤامرة وأدوا الأدوار التالية في الاعتداء:

'1' رصد السيد مصطفى أمين بدر الدين، ونسَّق مع السيد سليم جميل عياش، عمليات مراقبة السيد الحريري تمهيدًا للاعتداء، بما في ذلك شراء فان الكانتر. ورصد أيضًا التنفيذ الفعلي للاعتداء، كما رصد مع السيد حسن حبيب مرعي عملية تنسيق إعداد إعلان المسؤولية زورًا؛

'2' نسَّق السيد سليم جميل عياش، مع السيد مصطفى أمين بدر الدين، عمليات مراقبة السيد الحريري تمهيدًا للاعتداء، بما في ذلك شراء فان الكانتر. وكان على اتصال بالسيد حسن حبيب مرعي فيما يتعلق بأعمال التحضير للاعتداء، بما في ذلك إعلان المسؤولية زورًا. ونسَّق التنفيذ الفعلي للاعتداء وشارك في تنفيذ عمليات المراقبة والاغتيال؛

'3' شارك السيدان حسين حسن عنيسي وأسد حسن صبرا، بتنسيق تولاه السيد مرعي، في تحديد شخص مناسب يعلِن المسؤولية زورًا عن الاعتداء في شريط مصور، وهذا الشخص هو تحديدًا السيد أبو عدس. ونشر الاثنان مباشرةً بعد الاعتداء إعلان المسؤولية زورًا، وحرصا على تسليم شريط الفيديو والرسالة المرفقة به إلى مكتب قناة الجزيرة، كما حرصا على بث الشريط. وتم ذلك أيضًا بتنسيق تولاه السيد مرعي. وإضافةً إلى ذلك، شارك السيد عنيسي، بتنسيق تولاه السيد مرعي أيضًا، في إخفاء السيد أبو عدس لغرض إعداد إعلان المسؤولية زورًا؛

'4' نسَّق السيد حسن حبيب مرعي، مع السيد مصطفى بدر الدين، عملية إعلان المسؤولية زورًا، وكان على اتصال في عدد من المرات بالسيد أسد صبرا لهذا الغرض. وتولَّى تنسيق أنشطة السيدين عنيسي وصبرا فيما يتعلق بتحديد شخص

مناسب، هو السيد أبو عدس، ليظهَر في شريط الفيديو وبإخفائه. ونسَّق مباشرةً بعد الاعتداء أنشطتهما الرامية إلى نشر إعلان المسؤولية زورًا عن الاعتداء، وتسليم شريط الفيديو والرسالة المرفقة به إلى مكتب قناة الجزيرة، وبث هذا الشريط.

19- ووفقًا للادعاء، استخدم السيدان عنيسي وصبرا هاتفيهما الخلويين الشخصيين للاتصال فيما بينهما وبالسيد مرعي بشأن إعلان المسؤولية زورًا. وسُميت هذه الهواتف الخلوية الثلاثة هواتف "المجموعة الأرجوانية". وزُعم أن السادة بدر الدين وعياش ومرعي كانوا على اتصال فيما بينهم ضمن شبكة خضراء مغلقة مؤلفة من ثلاثة هواتف خلوية، وهي شبكة لم يستخدم فيها السيدان عياش ومرعي هاتفيهما الخلويين الأخضرين سوى للتواصل مع السيد بدر الدين.

20- وحاول الادعاء أن يثبت أنهم كانوا يستخدمون هواتفهم الخلوية الشبكية باستناده إلى اقتران هذه الهواتف مكانيًا بهواتفهم الخلوية الشخصية. وبتعبير آخر، حاول أن يثبت أن اتصالات الهواتف الخلوية الشخصية والهواتف الخلوية الشبكية وتنقلاتها تشير إلى أن شخصًا واحدًا كان يستخدمها.

21- وقدَّم الادعاء كمية كبيرة من المستندات وأدلة الاتصالات، بما فيها سجلات بيانات الاتصالات الخاصة بالاتصالات التي أُجريت، وأدلة المواقع الخلوية للأبراج الخلوية التي تم تشغيلها. فحاول أن يثبت أولًا أن المتهمين والسيد بدر الدين كانوا يستخدمون هواتفهم الخلوية الشخصية المزعومة، وأن يثبت ثانيًا أن هذه الهواتف كانت تقترن مكانيًا بالهواتف الخلوية الشبكية، وثالثًا أن الهواتف الخلوية الشبكية استُخدمت في عمليات مراقبة السيد الحريري واغتياله.

22- وحوكِم المتهمون الأربعة، والسيد بدر الدين الذي كان المتهم الخامس في قرار الاتهام، محاكمةً *غيابيةً* بعد أن قررت غرفة الدرجة الأولى أنهم كانوا على عِلم بصدور قرار الاتهام وتواروا عن الأنظار أو أنه تعذَّر العثور عليهم.

23- واستمعت غرفة الدرجة الأولى إلى أدلة 269 شاهدًا استدعاهم الادعاء وأدلى 119 منهم بشهاداتهم مباشرةً في قاعة المحكمة أو عبر نظام المؤتمرات المتلفزة، وتلقَّت أدلة 150 شاهدًا من خلال إفاداتهم الخطية. وبلغ العدد الإجمالي للشهود في المحاكمة 297 شاهدًا.

24- وطلبت غرفة الدرجة الأولى اتخاذ تدابير لحماية هوية الكثير من الشهود، بمن فيهم 46 شاهدًا أدلوا بشهاداتهم في قاعة المحكمة، وذلك بسبب شواغل تتعلق بسلامتهم الشخصية أو بسلامة عائلاتهم. وتلقَّت الغرفة أيضًا أدلة 20 شاهدًا خبيرًا استدعاهم الادعاء، فضلًا عن أدلة خبير واحد استدعته جهة الدفاع عن السيد عنيسي ليدلي بشهادته فيما يخص عمليات تحديد الهوية.

25- وقبلت غرفة الدرجة الأولى في عداد الأدلة أكثر من 3000 بينة قدَّمها الادعاء والدفاع والممثلون القانونيون للمتضررين المشاركين. ويتألف الحكم مما يزيد على 2600 صفحة ويتضمن أكثر من 13000 حاشية. وقد أعددنا أيضًا ملخصًا هو نسخة موجزة أصلية وذات حجية من الحكم تتألف من 150 صفحة تقريبًا فيها مقتطفات تتعلق بالاستنتاجات الرئيسية وتحيل حواشيها إلى نص الحكم. ومستند النطق بالحكم هذا هو ملخص أقصر من الأول هدفه تزويد الجمهور بشرح للحكم الطويل والمعلل تعليلًا كاملًا.

أدلة المواقع الخلوية والاتصالات

26- ارتكزت قضية الادعاء على أدلة اتصالات. ولو لم تتوافر هذه الأدلة، لما وجِدت قضية ضد المتهمين الأربعة. وعلى مدى سنوات التحقيق، نظر المحققون في سجلات الملايين من الاتصالات والرسائل النصية القصيرة لاكتشاف أدلة تظهِر حصول اتصالات بين الهواتف الخلوية ويمكن أن تُستخلص منها أنماط معيَّنة.

27- وفي بداية هذه العملية، تم التدقيق في سجلات الهواتف الخلوية التي استُخدمت في محيط مبنى مجلس النواب وفي منطقة مسرح الجريمة يوم وقوع الاعتداء على السيد الحريري. واكتشف الفريق الأول من المحققين التابع لسلطات التحقيق اللبنانية مجموعة من الهواتف الخلوية أجرى مستخدموها اتصالات فيما بينهم فقط.

28- وتألفت هذه المجموعة التي سُميت لاحقًا "الشبكة الحمراء" من ثمانية هواتف خلوية. وكان مستخدمو كل هذه الهواتف مجهولي الهوية. واشتُريت جميع بطاقات وحدة تعريف المشترك في طرابلس، بشمال لبنان، في أواخر كانون الأول/ديسمبر ومطلع كانون الثاني/يناير 2005. وفصَلت دقائق بين تشغيل كل بطاقة منها في 4 كانون الثاني/يناير 2005. وقد شُحنت أرصدة هذه الهواتف في طرابلس في 2 شباط/فبراير. وتم شراء خمسة أجهزة هاتفية دفعةً واحدة في طرابلس أيضًا، وذلك في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2004.

29- وأجرى مستخدمو الهواتف الخلوية الرئيسية الستة التابعة لهذه الشبكة الحمراء اتصالاتهم الأخيرة قبل الاعتداء على السيد الحريري بدقائق. ولم تُستخدم هذه الهواتف يومًا بعد ذلك. وكانت هوية مستخدمي هذه المجموعة من الهواتف الخلوية مجهولة تمامًا. ولم تُجرَ أي اتصالات بأشخاص من خارج المجموعة ولم يتم تبادل أي رسائل نصية قصيرة داخل المجموعة. والأدلة الوحيدة التي كانت في حوزة المحققين فيما يخص استخدام هذه الهواتف هي أدلة تبيّن الأبراج الخلوية التي شغَّلتها وأوقات تشغيلها، والأرقام التي اتُصل بها. ومن هنا، حاولوا تحديد هوية مستخدميها وهوية المتصِلين.

30- ثم دقَّق المحققون في هواتف خلوية أخرى كانت موجودة في القطاعات الخلوية ذاتها أو في الوقت ذاته تقريبًا. وكانوا يحاولون معرفة ما إذا كانت ثمة هواتف خلوية أخرى مقترنة مكانيًا بالهواتف الخلوية التابعة للشبكة الحمراء. وقاموا بما يسمَّى "تفريغ ذاكرة الخلايا" (cell dump). ويشمل ذلك التدقيق في سجلات كل حالات التشغيل المرتبطة بخلايا معيَّنة وفرز البيانات لتحديد الهواتف التي كانت على اتصال بهواتف أخرى. وبحثوا عن أنماط محددة ثم كرروا هذه العملية للهواتف الخلوية المستهدفة بالتحقيق في إطار خلايا أخرى شغَّلتها الهواتف الخلوية.

31- وما حاولوا معرفته هو ما إذا كان هناك ما يسمى بالاقتران المكاني بين الهواتف الخلوية. ويعني "الاقتران المكاني" ببساطة أن مجموعة من الهواتف الخلوية تتحرك معًا على نحو يشير إلى احتمال استخدام شخص واحد أكثر من هاتف خلوي واحد. ومن الأمثلة الشائعة على ذلك، تنقُّل شخص ما حاملًا في جيبه أو حقيبته هاتفه الخلوي الذي يستخدمه في عمله وهاتفه الخلوي الشخصي. وحين يكون الهاتفان معًا يشغِّلان الأبراج الخلوية ذاتها. ويمكن تحديد الهاتف الخلوي استنادًا إلى الرقم الفريد لكل جهاز هاتفي ورقم بطاقة وحدة تعريف المشترك في كل هاتف خلوي.

32- وفي العادة، يمكن توقُّع استخدام الهاتف الخلوي الخاص بالعمل في ساعات العمل بصورة رئيسية، واستخدام الهاتف الخلوي الشخصي بوتيرة أعلى خارج ساعات العمل وفي مناطق مختلفة. ولكن في كلتا الحالتين، يترك معظم الأشخاص بصمة جغرافية محددة عند استخدام هواتفهم الخلوية. وعادةً، يستخدم معظم الأشخاص هواتفهم الخلوية في المناطق نفسها. وعلى سبيل المثال، لا يستخدمونها ليلًا عندما يكونون نائمين في منازلهم. وقد يتلقّون رسائل نصية قصيرة حين لا يستخدمون هواتفهم الخلوية لأنهم نائمون مثلًا. ولكن الخلية التي تغطي مكان وجود الهاتف الخلوي عند تلقِّيه رسالة نصية قصيرة تُسجَّل في سجلات بيانات الاتصالات. ولذا، يمكن عادةً معرفة المكان الذي وجِد فيه الهاتف الخلوي ليلًا، سوى إذا كان مقفلًا.

33- ويشار في هذا الصدد إلى أن الاستخدام الأول للهاتف الخلوي في الصباح واستخدامه الأخير ليلًا يقدِّمان دلائل على المكان الذي وجِد فيه مستخدم الهاتف ليلًا. كذلك، تكون لدى معظم الأشخاص جهات اتصال محددة يتصلون بها ويوجِّهون إليها رسائل نصية قصيرة ورسائل صوتية. وقد يقدِّم ذلك أيضًا دلائل على هوية مستخدم الهاتف. وحين يكون الهاتف في حوزة المحققين، يستطيع هؤلاء بالطبع أن يتفحصوه بحثًا عن دلائل أخرى، ومنها ما يكون مدوَّنًا في الهاتف، والصور الفوتوغرافية والرسائل المشفرة المحفوظة فيه، وما إلى ذلك. ولكن في هذه القضية، لم تتوافر للمحققين سوى بيانات تشغيل الأبراج الخلوية للانطلاق منها.

34- ولكل برج خلوي مساحة يوجَد فيها ما يسمَّى "منطقة التغطية الخلوية الفضلى المتوقعة"، وتكون مقسَّمة عادةً إلى ثلاث خلايا مثلثة الشكل على البرج الخلوي أو الصاري. ويعني ذلك ببساطة المكان الذي يُتوقَّع أن يشغِّل فيه الهاتف الخلوي الخلية (ألف) بدلًا من الخلية (باء) أو (جيم). ويخصَّص لكل خلية اسم محدد. ولكن ذلك ليس علمًا دقيقًا لأن مناطق التغطية الخلوية الفضلى المتوقعة تتداخل بعضها ببعض، وبخاصة عند الأطراف، مما يعني أن الهاتف الخلوي يمكن أن يشغِّل أكثر من خلية واحدة. وحين تشهد الشبكة حالة ازدحام، يمكن أن يحوَّل الاتصال إلى الخلية المتوافرة التالية، أي إحدى الخلايا المحيطة بالخلية التي يوجَد الهاتف الخلوي في إطارها.

35- ولمعرفة ما إذا كان ثمة اقتران مكاني بين عدد من الهواتف الخلوية، لا بد من الاستعانة بخبير في مجال المواقع الخلوية يفهم ماهية مناطق التغطية الخلوية، ومبادئ انتشار الموجات اللاسلكية، وكيفية عمل الشبكات الخلوية.

36- ويدقق هؤلاء الخبراء في أنماط اتصال الهواتف الخلوية المستهدفة بالتحقيق لمعرفة ما إذا كان *من المحتمل* – ويشدَّد هنا على كلمة "*محتمل*" – أن يكون لهاتفين خلويين مستخدم واحد. ولا حاجة في بعض الأحيان إلى خبرات محددة لمعرفة هذا الأمر، ومنها مثلًا الحالات التي يشغِّل فيها هاتفان خلويان دائمًا الخليتين نفسهما في الوقت ذاته كل يوم، أو الحالات التي يشغِّل فيها هاتفان خلويان خليتين مختلفتين في اتصالين منفصلين، شرط أن يكون من الممكن اجتياز المسافة الفاصلة بين الخليتين في الفترة الفاصلة بين الاتصالين. وهذا ما يحصل على سبيل المثال حين توجَد بين خليتين مسافة كيلومترين ويُجرى اتصال في نطاق كل خلية وتكون الفترة الفاصلة بين الاتصالين خمس عشرة دقيقة.

37- ولكن هذه العملية قد تكون معقدة جدًا لأن الهواتف الخلوية تشغِّل الأبراج الخلوية بفعل انتشار الموجات اللاسلكية. فهذه الموجات الصادرة عن الخلية والهاتف الخلوي ترتطم بالأبنية والتلال وغيرها من المعالم الجغرافية وترتد عنها، ويمكن أن تتخذ مسارات مختصرة عبر المياه بعيدًا عن منطقة التغطية المتوقعة. وبذلك، قد يصبح من الصعب تحديد مكان وجود الهاتف الخلوي. وتستخدم شركات الاتصالات الخلوية "برمجيات توقُّع" تبيِّن التغطية الخلوية الفضلى المتوقعة لكل خلية على البرج الخلوي. وتستخدم الشركات هذه البرمجيات لأغراض تجارية من أجل توفير أفضل تغطية ممكنة لزبائنها. وتستطيع الشركات تغيير منطقة التغطية بتعديل خصائص هوائي البرج الخلوي مثل ضبط زاويته صعودًا أو نزولًا، أو إنشاء محطة إعادة إرسال، أو إنشاء برج خلوي جديد في ظروف استثنائية.

38- وإضافةً إلى ذلك، فإن مناطق التغطية المتوقعة لا تتخذ شكل مثلثات شبه دائرية تمامًا. فبسبب المعالم الطوبوغرافية، ومنها المباني العالية، يمكن أن يكون شكل مناطق التغطية هذه غير منتظم، أي أن أجزاء من التغطية المتوقعة للخلية (ألف) قد تكون وسط منطقة التغطية المتوقعة للخلية (باء) المجاورة لها. وعلى سبيل المثال، يُحتمل أن يشغِّل شخص يستخدم هاتفًا خلويًا في الجانب الشرقي من مبنى مؤلف من ستة طوابق خلية مختلفة عن تلك التي يشغِّلها شخص يستخدم هاتفه في الجانب الغربي من المبنى أو في الطابق الأرضي. وقد تكون الخلية التي يشغِّلها شخص ما حين يسير في الشارع مختلفة عن الخلية التي يشغِّلها بهاتفه الخلوي حين يستخدمه في الحديقة الخلفية لمنزل يقع في الشارع نفسه.

39- ولذا، لا بد من الاستناد إلى بعض الخبرات لتفسير تشغيل الخلايا في الاتصالات الخلوية. وما زاد الأمر صعوبةً هو أن غرفة الدرجة الأولى تلقَّت أدلة على أن دقة ما قدَّمته شركة "ألفا" اللبنانية من خرائط خاصة بالتغطية الخلوية الفضلى المتوقعة لعامَي 2004 و 2005 - أي الفترة المشمولة بقرار الاتهام - تقع نسبتها بين نحو 60 و70 في المئة فقط.

40- وهذه النسبة كافية للأغراض التجارية للشركات، ولكنها لا تكفي لتحديد المكان الدقيق الذي يوجَد فيه الهاتف الخلوي، مما يعني أن تشغيل الهاتف الخلوي خلية معيَّنة لا يبيّن سوى المكان التقريبي الذي يوجَد فيه الهاتف. ولمعرفة هذا المكان التقريبي، يجب أن يكون الهاتف الخلوي قد شغَّل على الأرجح الخلية التي توفر التغطية الخلوية الفضلى المتوقعة في المكان المحدد الذي يوجَد فيه الهاتف. وفي هذه القضية، كان ذلك الدليل الوحيد الذي في حوزة الادعاء بشأن المكان الذي وجِدت فيه الهواتف الخلوية، أي الهواتف الخلوية الشخصية والهواتف الخلوية الشبكية التي زعم الادعاء أن المتهمين الأربعة والسيد بدر الدين كانوا يستخدمونها.

41- فلم توجَد بيانات صادرة عن النظام العالمي لتحديد المواقع (GPS) لمعرفة الموقع الدقيق لهذه الهواتف الخلوية، ولم توجَد أيضًا أدلة مباشرة تبيّن مَن كان يستخدم هاتفًا خلويًا ما والزمان والمكان اللذين استخدمه فيهما. ولم تكن الهواتف الذكية متوافرة في لبنان في عامَي 2004 و2005. وقد ارتكزت قضية الادعاء بأكملها على أدلة ظرفية، باستثناء الحالات التي حدَّد فيها شهود مكان وجودهم في وقت معيَّن وأتاحت بيانات المواقع الخلوية الخاصة بالخلايا المشغَّلة بهواتفهم الخلوية تأكيد وجودهم في ذلك المكان. واكتسى هذا الأمر أهمية خاصة لتحديد أماكن وجود السيد الحريري عندما كان مراقبًا. فمرافقوه الشخصيون كانوا يستخدمون هواتفهم الخلوية وإطلالاته كانت تحظى بتغطية إعلامية. وقد حُفظت في مكتبه سجلات دوِّنت فيها الأماكن التي قصدها وتواريخ هذه التنقلات، إضافةً إلى أسفاره الكثيرة إلى خارج لبنان. وأتاح ربط كل هذه المعلومات بعضها ببعض تأكيد

أماكن وجود السيد الحريري تأكيدًا قاطعًا ومعرفة ما إذا كانت ثمة هواتف شبكية موجودة في الجوار في الوقت ذاته. وحين تأكد وجودها في الجوار، تمكنت غرفة الدرجة الأولى بعدئذ من النظر في ما إذا كان مستخدمو الهواتف الشبكية يراقبونه أو ما إذا كانت موجودة هناك صدفةً استنادًا إلى الأماكن التي قصدها مستخدموها قبل ذلك وبعده.

42- ومن الأمثلة على ذلك، زيارة السيد الحريري كنيسة معيَّنة وبدء الهواتف الشبكية بتشغيل خلايا تغطي موقع الكنيسة، أو ذهابه إلى مكان لتناول الغداء وحصول الأمر ذاته، أو توجُّهه إلى الفيلا التي يملكها في فقرا، بشمال بيروت في منطقة فاريا، على مسافة تقارب 50 كيلومترًا من العاصمة وتشغيل الهواتف الشبكية فجأةً خلايا على امتداد الطريق الذي يسلكه للذهاب إلى الفيلا وعند مغادرتها. وتنبثق من ذلك أنماط محددة، واتساق هذه الأنماط هو ما يتيح التوصل إلى استنتاجات مفادها أن هذه الأمور لم تحصل من باب الصدفة.

43- وتلقَّت غرفة الدرجة الأولى أدلة على مجمل هذه الوقائع. والغرض مما ذُكر أعلاه هو توفير شرح مبسط لما جرى.

44- واستمعت الغرفة إلى الكثير من الأدلة بشأن ما إذا كانت بيانات المواقع الخلوية التي قدَّمها الادعاء تتسم بالموثوقية أم لا. وقد استنتجت أن درجة موثوقية هذه البيانات كانت كافية بغية استخدامها لتحديد أماكن وجود الهواتف الخلوية *عمومًا*. وكان للبيانات ما يكفي من الموثوقية لتحديد أنماط تنقُّل هواتف خلوية متعددة ومعرفة ما إذا كانت تتحرك في الاتجاه نفسه مثلًا على نحو يشير إلى أن اقترانها المكاني ممكن، وكانت عيِّنة البيانات كافية لتتيح التوصل إلى هذا الاستنتاج. ويعني ذلك أنه كلما كثر عدد الاتصالات وطالت الفترة وكثرت التنقلات، ازداد احتمال التوصل إلى الاستنتاج المذكور.

45- ولا شك في أن البيانات كانت أضعف من أن تتسم بموثوقية تامة ولكن من غير الضروري أن تكون موثوقيتها مطلقة لتحديد أنماط معيَّنة. بيد أن أهمية عامل الموثوقية تزداد عندما يجب توافر الدقة اللازمة لتأكيد وجود شخص ما في مكان ما، مثلًا إلى جانب هاتف عمومي أو مسجد معيَّن أو شجرة معيَّنة في وقت مهم محدد. ولكن حين يُزعم أن شخصًا استخدم هاتفًا عموميًا ما في وقت محدد ويكون الدليل الوحيد المتوافر في هذه الحالة هو تشغيل هاتفه الخلوي خلية مجاورة قرابة ذلك الوقت، تصبح عملية الإثبات أصعب بكثير.

46- واستخدم كل من الادعاء والدفاع ما يسمَّى "جداول تسلسل اتصالات" لتبيان ما حصل من حالات تشغيل، سواء ارتبطت بالخلايا أو الهواتف الخلوية أو الرسائل النصية القصيرة. وهذه الجداول هي مقتطفات من سجلات بيانات الاتصالات

الخاصة بشركات الاتصالات، موضوعة في جداول. وبدون هذه الجداول، تكون سجلات بيانات الاتصالات الأولية مجرد سلاسل من الأرقام يتعذر فهمها.

معيار الإثبات

47- يجب أن يثبت الادعاء ذنب المتهمين "على نحو لا يشوبه أي شك معقول". ويُعدّ المتهمون أبرياء إلى حين صدور حكم إدانة.

48- ونظرت غرفة الدرجة الأولى في كل جريمة وتهمة مسندة إلى كل متهم على حدة، وبتت فيما يتعلق بكل منها ما إذا كانت الأدلة أثبتت على نحو لا يشوبه أي شك معقول جميع الوقائع التي لا غنى عنها لإصدار حكم إدانة. واقترع قضاة الغرفة بشأن كل تهمة واردة في قرار الاتهام على حدة، ومن أجل التوصل عند الضرورة إلى استنتاجات منفصلة بشأن ما إذا كان كل متهم مذنبًا أم لا. وقد صدر الحكم في هذه القضية بالإجماع فيما يخص كل تهمة.

49- وقيَّمت غرفة الدرجة الأولى كل دليل في سياق جميع الأدلة المتصلة به. ويكتسي اعتماد هذا النهج أهمية خاصة لدى تقييم أدلة الاتصالات التي قدَّمها الادعاء. وكانت الأدلة ضد المتهمين الأربعة تكاد تكون ظرفية بأكملها. ولا يمكن للغرفة، سوى بعد مراجعتها مجمل وقائع القضية، أن تتبيَّن أنماطًا *يُحتمل* أن تنبثق وأن يُستخلص منها أنها لافتة جدًا للنظر بحيث لا يمكن أن تكون مجرد صدفة. وتوفر هذه الأنماط إذًا أدلة لا يشوبها أي شك معقول على الوقائع التي لا غنى عنها لإصدار حكم إدانة.

50- وتدرك غرفة الدرجة الأولى أيضًا تمام الإدراك الصعوبات الكامنة في محاولة تقييم موثوقية الشهادات التي أدلى بها الشهود ومصداقيتها – وبخاصة في سياق دولي من خلال تفسير مضمونها بعد الاعتداء على السيد الحريري بسنوات كثيرة – وذلك لدى تقييمها أدلة كل شاهد.

الخلفية والسياق السياسيان

51- استمعت غرفة الدرجة الأولى إلى أدلة كثيرة قدَّمها الادعاء وجهة الدفاع عن السيد عنيسي بشأن الخلفية السياسية والتاريخية للاعتداء. وقد أدلى السادة مروان حماده، ووليد جنبلاط، وفؤاد السنيورة، وجميل السيد، وسياسيون ومسؤولون آخرون بشهادات تطرقوا فيها إلى الأحداث التي سبقت اغتيال السيد الحريري.

52- ويجدر التشديد على أنّ لا دور لغرفة الدرجة الأولى بوصفها دائرة قضائية في كتابة أو تصحيح أي رواية للتاريخ تقدَّم بها شهود أو أي شخص آخر. فدورها يقتصر على بت ما إذا كان المتهمون الأربعة مذنبين على نحو لا يشوبه أي شك معقول بأي من التهم المسندة إليهم.

53- غير أن الاعتداء على السيد الحريري لم يحدث بمعزل عن السياق السياسي أو التاريخي. ولا يمكن لغرفة الدرجة الأولى أن تتجاهل أن خلفية الاعتداء ربما وفَّرت دافعًا لتنفيذه. ومع ذلك، فإن الدافع ليس عنصرًا قانونيًا من عناصر أي جريمة واردة في قرار الاتهام.

54- ولا شك في أن اغتيال رجل سياسي بارز بتفجير سيارة مفخخة – بعد استقالته من منصب رئاسة الوزراء بفترة قصيرة وفي وقت كان يستعد فيه لخوض الانتخابات النيابية التالية – كان عملًا سياسيًا. ولذلك، فإن فهم الخلفية السياسية للاعتداء يتيح فهم سبب استهداف السيد الحريري بهذه الطريقة، ولكن فقط من حيث ارتباطها بما إذا كان المتهمون الذين تجري محاكمتهم مذنبين بأي من التهم المسندة إليه في قرار الاتهام.

55- وأظهَرت الأدلة أن سوريا كانت تهيمن إلى حد بعيد على الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية في لبنان بعد نهاية الحرب الأهلية المأساوية. وشمل المعارضون للوجود السوري في لبنان الحزب السياسي الدرزي التابع للسيد جنبلاط والمسيحيين وأعضاء تيار المستقبل التابع للسيد الحريري. وقد أعرب الحلفاء السياسيون للسيد الحريري جهارًا عن تأييدهم للقرار 1559 الذي صدر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2004 ودُعي فيه إلى نزع سلاح الميليشيات في لبنان وانسحاب القوات الأجنبية منه. وكان حزب الله إحدى هذه الميليشيات. أما الجنود، فكانوا سوريين.

56- وقام السوريون حتى بفرض مرشحين للانتخابات على السيد الحريري، وعُرف هؤلاء باسم "الوديعة السورية". ولكن السيد الحريري رفض ذلك وعارضه. وأرادت الحكومة السورية أيضًا، رغم معارضة السيد الحريري، أن تُمدَّد ولاية الرئيس إميل لحود المحددة المدة ولكن السبيل الوحيد للقيام بذلك كان تعديل الدستور في مجلس النواب اللبناني. ويشار إلى أن الرئيس السوري السيد بشار الأسد أمر السيد الحريري فعليًا، في آب/أغسطس 2004، بتأييد التمديد لولاية الرئيس لحود، قائلًا إن سوريا وحدها تختار رئيس لبنان.

57- وفي الأشهر التي سبقت اغتيال السيد الحريري، كان حلفاؤه يطالبون علنًا بوضع حد للهيمنة السورية السياسية والعسكرية والاقتصادية على لبنان. وعقد أنصاره ثلاثة اجتماعات في فندق البريستول ببيروت ونادوا بإنهاء الهيمنة السورية على لبنان. وحصلت

هذه الاجتماعات في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر 2004. وقد عُقد الاجتماع الأخير قبل اغتياله باثني عشر يومًا فقط، وتحديدًا في 2 شباط/فبراير. وعُرِفَت هذه الاجتماعات باسم "اجتماعات البريستول".

58- وتمت محاولة اغتيال السيد مروان حماده، وهو أحد الحلفاء السياسيين للسيد الحريري وصديق له، في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2004 عندما انفجرت سيارة مفخخة بالقرب من منزله. ونجا السيد حماده من الانفجار ولكنه أُصيب بجروح خطيرة، وقُتل مرافقه الشخصي، وأُصيب شخص آخر بجروح خطيرة أيضًا. وأفاد شهود بأنه يمكن تفسير الاعتداء على السيد حماده بأنه كان تحذيرًا للسيد الحريري والسيد جنبلاط لعدم تجاوز حدودهما فيما يتعلق بالنظام السوري.

59- واستقال السيد الحريري من منصب رئاسة الوزراء في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2004 وكان يعتزم الترشح لانتخابات أيار/مايو 2005. وربما كان سيؤيد اقتراح تخفيف الهيمنة السورية على لبنان والانسحاب الفوري للقوات السورية. بيد أن الحكومة السورية كانت تؤيد سنّ قانون انتخابي جديد يرمي إلى تقليل حظوظ انتخاب أعضاء من تكتل السيد الحريري نوابًا ومن ثم حظوظ تعيينه لولاية جديدة على رأس مجلس الوزراء. وكانت الحكومة السورية تصر أيضًا، رغم معارضة السيد الحريري، على قبوله ما يسمَّى "الوديعة" السورية في لائحته الانتخابية. وفضلًا عن ذلك، كان السيد الحريري يلتقي بانتظام مسؤولين سوريين رفيعي المستوى يعملون في لبنان. وشمل هؤلاء السيد رستم غزالة الذي كان رئيس الاستخبارات العسكرية السورية في لبنان.

60- وكان السيد الحريري، قبل وفاته بأكثر من أحد عشر عامًا، وتحديدًا من عام 1993 إلى عام 2005، يدفع نقدًا الملايين من الدولارات الأميركية في دفعات شهرية منتظمة للسيد غزالة، بما في ذلك دفعة "مزدوجة" يوم الأحد 13 شباط/فبراير 2005، أي قبل الاعتداء بيوم واحد. ونُظر إلى هذه الدفعات المالية على أنها نوع من الابتزاز الضروري للحفاظ على العلاقة. وغرفة الدرجة الأولى مقتنعة أيضًا بأنه كان للسيد غزالة سبب وجيه لطلب هذه الدفعة المزدوجة الأخيرة في ذلك الوقت المحدد.

61- وكانت المعارضة المتزايدة للوجود السوري في لبنان تهدد المصالح السورية. وترى غرفة الدرجة الأولى أنه ربما كانت لسوريا وحزب الله دوافع لتصفية السيد الحريري والبعض من حلفائه السياسيين. ولكن ما من دليل على ضلوع قيادة حزب الله في اغتيال السيد الحريري، وما من دليل مباشر على ضلوع سوريا فيه. وتلقَّت غرفة الدرجة الأولى أيضًا أدلة تظهِر أن الأمين العام لحزب الله

والسيد الحريري كانا على علاقة طيبة في الأشهر التي سبقت الاعتداء، وأن السيد الحريري كان يؤيد نزع سلاح ميليشيا حزب الله فقط بعد التوصل إلى سلام مع إسرائيل.

62- وللأسباب المبيَّنة في فقرات لاحقة، استنتجت غرفة الدرجة الأولى أن التاريخ الذي قرر فيه المتآمرون الشروع في تنفيذ الاعتداء لاغتيال السيد الحريري تزامن مع حدثين مهمين حصلا في مطلع شباط/فبراير 2005، أولهما هو زيارة إلى منزله قام بها نائب وزير الخارجية السوري. أما الحدث الثاني الذي حصل في اليوم التالي، فهو اجتماع ثالث في فندق البريستول لمعارضي الوجود السوري.

المتضررون

63- عانى المتضررون من الانفجار آثارًا فظيعة ومأساوية كان لها وقع مدمِّر على حياتهم.

64- وقدَّم المتضررون المشاركون أدلة مباشرة على المآسي التي عانوها بسبب الاعتداء. فثمة عائلات فقدت أزواجًا وآباء وإخوة وأخوات ومعيلين وأطفالًا وغيرهم من أفراد العائلة المقربين. وقد أُصيب بعض من المتضررين إصابات يتعذر وصفها. ولم تلتئم الجراح بعد مرور خمسة عشر عامًا ونصف العام على الاعتداء. ولا يزال البعض يعاني أعراض اضطراب ما بعد الصدمة. وأُصيب الكثير من المتضررين بإعاقات دائمة.

65- ولا شك في أن الإرهاب هو من أخطر الجرائم على الإطلاق وأفظعها وأن الاعتداء كان خطيرًا جدًا. وتشمل خطورة الجريمة الآثار التي يعانيها المتضررون منها.

66- ولا يمكن التعويض عن الأذى الذي لحق بالمتضررين. فالعودة إلى الوراء، أي إلى فترة ما قبل وقوع الاعتداء، أمر مستحيل نظرًا إلى الأرواح التي زُهقت ومأساة الأشخاص الذين تأذوا أو فقدوا أفرادًا من عائلاتهم. وسلِّط الضوء في الحكم على ما حلّ بالكثير من المتضررين.

67- ولا يجوز لغرفة الدرجة الأولى أن تطلب منح تعويضات ولكن بإمكانها تحديد المتضررين، ومن شأن ذلك مساعدتهم على المطالبة بتعويضات أمام محكمة وطنية أو هيئة مختصة أخرى. وغرفة الدرجة الأولى مقتنعة على نحو لا يشوبه أي شك معقول بأن المتضررين بصورة مباشرة والمتضررين بصورة غير مباشرة قد تأذوا جميعًا.

68- أما التفاوت في المعاملة التي تلقَّاها المتضررون المشاركون فيما يخص "التعويضات" – أي التعويضات المالية لما تكبدوه من خسائر أو أضرار – فكان هائلًا. فبعض المتضررين حصلوا على مساعدة مالية من هيئة حكومية، وآخرون من عائلة السيد الحريري. ولكن العدد الأكبر منهم لم يتلقَّ أي تعويض على الإطلاق. وشعر المتضررون الذين قدَّموا أدلة في المحاكمة بظلم شديد لأن البعض حصل على تعويضات في حين لم يحصل معظمهم على أي تعويض.

69- ويجب أن يكون التعويض الذي يتلقَّاه المتضررون من جرائم خطيرة ملائمًا ومتناسبًا مع جسامة ما عانوه من ضرر. وينبغي ألا يرتبط التعويض بظروف المتضررين، أو معارفهم، أو علاقاتهم الوظيفية، أو خطط تأمينهم. وعمومًا، توافق غرفة الدرجة الأولى على أن المتضررين من الجرائم ينبغي أن يكون لهم الحق في الحصول على نوع من التعويض القانوني.

70- وتذكِّر غرفة الدرجة الأولى الحكومة اللبنانية – بدعوة من الممثلين القانونيين للمتضررين – بإعلان الأمم المتحدة لمبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجرام والتعسف في استعمال السلطة، وبضرورة توفير "تعويض" عادل للمتضررين من الجرائم. وتذكِّر الغرفة الحكومة اللبنانية أيضًا بأهمية توافر خطة تعويض مناسبة للمتضررين، أو إنشاء صندوق استئماني طوعي لتعويض المتضررين في القضايا التي تندرج في اختصاص المحكمة.

الاعتداء

71- سيتم التطرق الآن إلى الاعتداء بمزيد من التفصيل: في صباح يوم الاثنين 14 شباط/فبراير 2005، غادر السيد الحريري قصر قريطم لحضور جلسة صباحية لمجلس النواب اللبناني. وقُبَيل الساعة 12:00، غادر مبنى مجلس النواب وتوجَّه إلى مقهى "بلاس دو ليتوال" (Place de l'Étoile) المقابل لمجلس النواب حيث أمضى نحو 45 دقيقة. وقرابة الساعة 12:45، غادر المقهى وطلب من جهاز أمنه تهيئة الموكب من أجل العودة إلى قصر قريطم لموعد غداء. وعند نحو الساعة 12:49، استقلَّ سيارته المصفحة برفقة النائب السيد باسل فليحان. وقرابة الساعة 12:55، فيما كان الموكب يمرّ بالقرب من شاحنة ميتسوبيشي كانتر في شارع ميناء الحصن خارج فندق السان جورج، فجَّر الانتحاري المواد المتفجرة.

72- وكان السيد الحريري يقود سيارته بنفسه برفقة النائب السيد باسل فليحان الذي كان جالسًا إلى جانبه. وكانت سيارته الثالثة في الموكب وخلفها سيارتان أخريان. وكانت سيارة إسعاف مخصصة للسيد الحريري تسير وراء الموكب الذي كانت تتقدمه مركبة تابعة لقوى الأمن الداخلي.

73- ووقع الانفجار على بُعد يناهز 40 أو 50 مترًا خلف المركبة التي كانت تتقدَّم موكب السيد الحريري. وقال شهود في سياق كلامهم عن الانفجار إنهم سمعوا صوتين عميقين فصلت ثانية بينهما، مثل هدير هائل وموجة من الضغط الحار، وتكلموا أيضًا عن انفجار هائل، أو صوت طائرة تخرق جدار الصوت أو صاروخ من سلاح مدفعية كبير، ووصفوا الأمر بأنه كان أشبه بزلزال. وسُمع الانفجار في جميع أنحاء المدينة على بُعد وصل إلى 25 كيلومترًا. وفي حين كان البعض يكاد لا يتذكر تلك المحنة بسبب الإصابات والصدمة، ووصفوها بأنها أشبه بالحلم، قدَّم كثيرون وصفًا واضحًا للانفجار وللفترة التي أعقبته مباشرةً.

74- وألحق الانفجار أضرارًا جسيمة بالمباني المجاورة، ومنها مصرف "إتش إس بي سي" (HSBC).

75- ووصل إلى موقع الانفجار نحو 70 أو 80 عمَّال إطفاء لمحاولة إخماد النيران. ونجا السيد فليحان من الأثر الفوري للانفجار. ونُقل من المركز الطبي للجامعة الأميركية في بيروت إلى فرنسا لتلقِّي العلاج، ولكنه توفي متأثرًا بجروحه بعد شهرين.

76- وفي شباط/فبراير وآذار/مارس 2005، أجرت المخابرات العسكرية في لبنان وقوى الأمن الداخلي اللبنانية تحقيقاتها وتحليلاتها بشأن الانفجار. وبناءً على طلب من رئيس الوزراء اللبناني، أرسَل الأمين العام للأمم المتحدة بعثة لتقصي الحقائق إلى بيروت من أجل التحقيق في أسباب هذا الاغتيال والظروف المحيطة به وتبعاته.

77- ولم يُجرَ التحقيق وفقًا للمعايير الدولية وكان سيئ الإدارة والتنظيم. واتُّبع نهج فوضوي في التحقيق ضمن مسرح الجريمة، ولا سيما في الفترة التي أعقبت الانفجار مباشرةً. كذلك، لم تتم حماية مسرح الجريمة على النحو الملائم.

78- وفي مساء وقوع الانفجار، أزالت قوى الأمن الداخلي من مسرح الجريمة أدلة مهمة جدًا هي سيارات موكب السيد الحريري. ودخلت شاحنتان ومركبات أشغال ثقيلة أخرى مسرح الجريمة لنقل سيارات الموكب. وتم العبث بمسرح الجريمة. وما جرى غير ضروري أيضًا لأنه لم تكن ثمة حاجة ماسة للقيام به. ويتعذر على غرفة الدرجة الأولى فهم السبب وراء ما حصل.

79- ولم يتم تنسيق التحقيق الأولي بالطريقة المناسبة. فإجراءات البحث عن الأشخاص المفقودين في الأيام التي أعقبت الانفجار لم تكن منسَّقة. ولم يُعثر على جثة أحد القتلى سوى بعد محاولات متكررة أجراها أفراد من عائلته للبحث عنه بأنفسهم في مسرح الجريمة. وأحضروا في إحدى المرات عددًا من كلاب البحث إلى موقع الانفجار على نفقتهم الخاصة. وعُثر على جثة هذا الشخص بعد مرور نحو سبعة عشر يومًا. وعُثر على جثة قتيل آخر في اليوم التالي للانفجار ويُرجَّح أن يكون قد بقي على قيد الحياة لمدة اثنتي عشرة ساعة بعد الاعتداء وكان من المحتمل أن ينجو لو تلقَّى العلاج الطبي في الوقت المناسب.

80- وفي السنة التي تلت الانفجار، حضرت أفرقة دولية مختصة بالأدلة الجنائية من سويسرا وهولندا والمملكة المتحدة وإسبانيا لمساعدة المحققين الدوليين التابعين لبعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة ولجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة، وهي لجنة أنشئت بموجب قرار صدر عن مجلس الأمن في نيسان/أبريل 2005. وقد ساعدت هذه اللجنة سلطات التحقيق اللبنانية حتى شهر شباط/فبراير 2009.

81- ولكن غرفة الدرجة الأولى مقتنعة بأن الضباط والخبراء اللبنانيين أجروا بعض التحقيقات الدقيقة والناجحة في جوانب *مختلفة* من الانفجار ولكن بمساعدة أفرقة دولية متعددة مختصة بالأدلة الجنائية، وذلك في ظروف عسيرة. وشمل ذلك تحقيقات شارك فيها متطوعون لبنانيون وأفرقة غطس دولية وخبراء في تحديد قطع السيارات، وتعلقت بالمتفجرات والمقذوفات والأدلة الجنائية في مسرح الجريمة وبعلوم الأدلة الجنائية وتحديد هوية الضحايا.

82- وأدت التحقيقات المختلفة إلى جمع أدلة أساسية من مسرح الجريمة، مثل قطع السيارات وبعض الأشلاء البشرية. ولم يكن لأوجه القصور الفادحة في التحقيق الأولي أي تأثير جوهري في الأدلة التي تقوم عليها مسائل تستلزم إجراء غرفة الدرجة الأولى مداولات بشأن ما إذا كان المتهمون مذنبين. ولكن لا بد من استخلاص عبر مهمة مما حدث.

الانفجار

83- انطوى الاعتداء على تفجير مواد شديدة الانفجار. وتتجلى طبيعة الانفجار في ما لحق بفندقَي السان جورج وبيبلوس من دمار وأضرار، ومنها مثلًا التواء عامود وسقف في فندق السان جورج. ويُشار إلى أن جزءًا يبلغ ثلاثة أمتار ونصف المتر من الجدار الأمامي لفندق بيبلوس، الذي يساوي سمكه 20 سنتيمترًا، دُفع إلى الخلف بواقع 60 سنتيمترًا من جراء الانفجار. وما يؤكد

أيضًا استخدام مواد شديدة الانفجار في الاعتداء هو القطع المعدنية المشوهة الشكل كليًا التي عُثر عليها في موقع الانفجار وآثار الحرارة والضغط التي ظهَرت على عدد منها. وقد كان الانفجار هائلًا لا شك.

84- وكانت كمية المتفجرات المستخدمة في الاعتداء تقع بين 2500 و3000 كيلوغرام من مكافئ مادة "تي أن تي". وتُعرف مادة التفجير المستعملة باسم "آر دي إكس" وهي من مكونات "سيمتكس" (Semtex). وذكر بعض الشهود أن مادة "آر دي إكس" شديدة الانفجار إلى حد أنها تصلح للأغراض العسكرية في أكثر الحالات. وقد تم تفجيرها على علو يقع بين نحو 50 و80 سنتيمترًا فوق سطح الأرض وكانت العبوات الناسفة مستطيلة الشكل. وخلَّف الانفجار حفرة مخروطية الشكل ناهز قطرها 11,4 مترًا وعمقها 1,9 متر، وذلك بهامش خطأ بلغ عدة نقاط مئوية.

85- وتفيد أدلة الخبراء بأن الانفجار الذي يقع في شارع ضيِّق ذي أبنية عالية ومنافذ قليلة يؤدي إلى ارتفاع قيمتَي ذروة الضغط والدفع بسبب الانعكاسات من الجدران المجاورة. ويُعرف ذلك باسم "الأثر الأخدودي" (canyon effect).

86- ووضِعت المتفجرات في مقصورة التحميل في الجانب الخلفي من فان ميتسوبيشي كانتر أبيض اللون، وهو شاحنة خفيفة عادية ذات غطاء مشمع. وقد سُرقت هذه المركبة في اليابان واستوردت إلى لبنان من الإمارات العربية المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2004 وبيعَت في طرابلس في أواسط كانون الثاني/يناير 2005 لرجلين مجهولَي الهوية.

87- وقد رُفعَت قطع من فان الكانتر من مسرح الجريمة وفي مياه المرفأ المجاور. وثبت من محرك الفان أنه صنِّع في اليابان.

88- وكان موكب السيد الحريري مجهزًا بأجهزة تشويش مصممة للحؤول دون تفجير أي قنبلة عن بُعد. وكانت هذه الأجهزة مشغَّلة وتعمل على نحو سليم في ذلك اليوم.

89- وأجمعت أفرقة التحقيق اللبنانية وأفرقة التحقيق الدولية المختلفة على أن انتحاريًا نفَّذ الانفجار. وتوافق غرفة الدرجة الأولى هذا الرأي. فقد استبعد كل فريق وسائل التفجير الممكنة الأخرى باعتبارها غير مناسبة لاستهداف موكب سيارات متنقل، ولا يبقى إذًا سوى احتمالَي استخدام جهاز تحكُّم عن بُعد أو انتحاري في الانفجار. ولذلك، تستنتج غرفة الدرجة الأولى على نحو لا يشوبه أي شك معقول أن انتحاريًا نفَّذ الاعتداء.

90- وقد توفي ثلاثة وعشرون شخصًا في الانفجار أو في أعقابه، بما يشمل الانتحاري. ولكن لم تُنتشَل سوى 20 جثة كاملة من مسرح الجريمة.

91- وعُثر على أشلاء رجل مجهول الهوية بالقرب من موقع الانفجار. وانتشل الخبراء والمحققون أشلاء بلغ عددها 92 في المجموع وقالوا إنها من جثة هذا الرجل. وكانت كمية الأشلاء صغيرة وقلَّ وزنها عن كيلوغرام واحد، وكانت من ضمنها قطع أصغر من النسيج والعظام. وعُثر أيضًا على عيّنة هي سنّ محروقة للرجل المذكور ولكنها لم تتطابق مع البصمة الوراثية للسيد أحمد أبو عدس، وهو الشاب الفلسطيني الذي ظهَر في شريط إعلان المسؤولية زورًا. ولم يُعثر على حمضه النووي في مسرح الجريمة.

92- واستنادًا إلى أدلة الحمض النووي التي عُثر عليها في مسرح الجريمة وإلى تحليل عيّنات الحمض النووي المأخوذة من أفراد عائلة السيد أبو عدس، أي الشاب الذي ظهَر في شريط الفيديو، اقتنعت غرفة الدرجة الأولى على نحو لا يشوبه أي شك معقول بأن السيد أبو عدس لم يكن الانتحاري الذي نفَّذ الانفجار.

93- وكان الرجل المجهول الهوية الأقرب إلى الأداة المتفجرة عند انفجارها بحيث كان يبعد عنها بمسافة تقع بين متر ومترين. وكان هو الانتحاري على الأرجح.

94- وفيما عدا الأدلة التي تشير إلى أن السن التي عُثر عليها هي لشاب في أوائل العشرينات من العمر، لم توجَد بين الأشلاء البشرية التي حللها خبراء الأدلة الجنائية أدلة أخرى تدل على هويته. ولذلك، لا تستطيع غرفة الدرجة الأولى التوصل إلى استنتاج بشأن هوية "الرجل المجهول".

شبكات الهواتف الخلوية

95- يزعم الادعاء أن المتهمين الأربعة والسيد بدر الدين نفَّذوا عملية اغتيال السيد الحريري باستعمال مجموعات من الهواتف الخلوية استُخدمت ضمن شبكات. وكانت للهواتف الخلوية التابعة لكل مجموعة وتيرة عالية من الاتصالات فيما بينها.

96- ويُزعم أن مستخدمي الشبكة الخضراء المؤلفة من ثلاثة هواتف خلوية رصدوا الأعمال المرتبطة بالاعتداء وبإعلان المسؤولية زورًا ونسَّقوها. ويُزعم أيضًا أن مستخدمي الشبكة الحمراء المؤلفة من ثمانية هواتف خلوية نفَّذوا عملية اغتيال السيد الحريري. واستُخدمت

الشبكة الزرقاء المؤلفة من 15 هاتفًا خلويًا، والشبكة الصفراء المؤلفة من 13 هاتفًا خلويًا، في أعمال التحضير للاعتداء، بما يشمل مراقبة السيد الحريري. أما الهواتف الخلوية الثلاثة في المجموعة الخامسة، أي الهواتف الخلوية الأرجوانية، فقد استعملها مستخدموها للاتصال فيما بينهم وبأشخاص آخرين من خارج المجموعة لتنسيق عملية إعلان المسؤولية زورًا. وقد يبدو ذلك معقدًا والحقيقة هي أن محاولة اكتشاف ما حصل من خلال التدقيق في بيانات المواقع الخلوية وسجلات بيانات الاتصالات أمر معقد جدًا.

97- واشترى الأجهزة الهاتفية وبطاقات وحدة تعريف المشترك أشخاص لم يذكروا هويتهم أو قدَّموا وثائق ثبوتية مزورة وقد سددوا ثمنها وشحنوا أرصدتها نقدًا. وتم تبادل بعض الأجهزة الهاتفية بين مستخدمي الهواتف الخلوية في الشبكات المختلفة.

98- وتستنتج غرفة الدرجة الأولى أن الشبكات الخضراء والحمراء والزرقاء والصفراء كانت مترابطة وأن أنشطتها كانت منسَّقة فيما بينها، وكانت شبكات سرية في الأوقات المتعلقة بالقضية.

99- واستخدم أعضاء فريق الاغتيال ستة هواتف خلوية حمراء، بما في ذلك يوم وقوع الاعتداء. واستخدم اثنان منهم على الأقل عددًا من الهواتف الخلوية الزرقاء أيضًا. ونظرًا إلى كثرة الأدلة الجنائية التي خلَّفها نشاط الهواتف الخلوية الحمراء، كان المحققون سيكتشفون حتمًا أمر هذه الهواتف. فقد استُخدمت الهواتف في منطقة مسرح الجريمة مباشرةً قبل ارتكاب الجريمة وتوقَّف استخدام الهواتف الخلوية التابعة للشبكة الحمراء قُبَيل وقوع الانفجار. وتصرَّف مستخدمو هذه الهواتف بمنتهى الحذر للحد من إمكانية كشف هويتهم، مما يعني أن أشد التدابير على الإطلاق قد اتُّخذت لحماية هوية هؤلاء المستخدمين وإبقائها سرية.

100- ونتيجةً لذلك، برزت الحاجة إلى استعمال الهواتف الخلوية الزرقاء التي كان بالإمكان استخدامها على نطاق أوسع لإجراء عمليات المراقبة وأنشطة أخرى.

نسب الهواتف الخلوية إلى المتهمين الأربعة والسيد مصطفى بدر الدين

101- من أجل إثبات القضية ضد المتهمين الأربعة – وإثبات الدور المزعوم الذي أُسند إلى السيد بدر الدين في إطار تهمة المؤامرة، يجب أن يتمكن الادعاء من إقامة الدليل على أن هؤلاء الأشخاص كانوا يستخدمون هواتف خلوية محددة. ويُعرف ذلك بمصطلح "النسب". وإثبات نسب هواتف خلوية شخصية محددة هو أولى الخطوات التي تفضي إلى إظهار الاقتران المكاني بين الهواتف الخلوية الشبكية والهواتف الخلوية الشخصية المنسوبة إليهم.

102- وهذا الجزء من نظرية الادعاء معقد جدًا نظرًا إلى وقائع القضية. فلم تكن للمتهمين ولا للسيد بدر الدين اشتراكات بأسمائهم في خطوط خلوية. ولو كانت لهم اشتراكات من هذا النوع، لكان من الأسهل تحليل عمليات نسب الهواتف. وأجرى المحققون عملهم في تسلسل عكسي. فقد حددوا أولًا أنماط استخدام الهواتف الخلوية في الشبكات المغلقة المشتبه بها التي بدا أنها كانت مرتبطة بعمليات المراقبة و/أو باغتيال السيد الحريري، ثم حاولوا العثور على هواتف خلوية مقترنة مكانيًا بالهواتف الشبكية المحددة هذه. واضطروا بعد ذلك إلى تحديد هوية مستخدمي الهواتف الخلوية التي بدا أنها كانت مقترنة مكانيًا بالهواتف الشبكية. وأخيرًا، تعيَّن ربط ذلك بأي أحداث معروفة قابلة للإثبات ومرتبطة بالجرائم.

103- وحلَّل المحققون بدقة الظروف المحيطة باستخدام الهواتف الخلوية لمحاولة العثور على مستخدميها. وبدأت لجنة التحقيق الدولية والادعاء تحقيقًا معقدًا استغرق الكثير من الوقت بحثًا عن كل ما يمكن اكتشافه استنادًا إلى "روابط" الهواتف الخلوية المستهدفة بالتحقيق. وكان الغرض من ذلك محاولة تحديد مَن كان يستخدم كل هاتف، أو ربط الهاتف بمشتبه به، أو ربما تحديد مشتبه به جديد. وشمل هذا التحقيق تحليل نمط استخدام كل هاتف خلوي، مثل المكان الذي استُخدم فيه، والجهات التي كان على اتصال بها ووتيرة هذه الاتصالات، ومَن اتصلت به جهات اتصال هذا الهاتف.

وسيتم التطرق الآن إلى المتهمين الأربعة بالتتابع.

السيد سليم جميل عياش

104- يرد في قرار الاتهام أن السيد عياش كان يستخدم أربعة هواتف خلوية شبكية هي الهاتف الأصفر 294، والهاتف الأزرق 233، والهاتف الأحمر 741، والهاتف الأخضر 300.

105- وكان السيد عياش يملك شقة في الحدث، ببيروت، وسكن أيضًا منزل العائلة في حاروف، في جنوب لبنان، بالقرب من النبطية. وعمل في الدفاع المدني اللبناني في مركز الدوير بالقرب من حاروف حتى شباط/فبراير 2002، ثم كان رئيس مركز مركبا حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2004، قبل أن يُحال مجددًا إلى مركز الدوير.

106- وقدَّم الادعاء أدلة على استخدام السيد عياش هواتف خلوية شخصية وخطين أرضيين، وجهات اتصال كل هاتف، وما سمِّي "النمط الجغرافي"، أي الخلايا التي كانت الهواتف الخلوية تشغِّلها. ويدل ذلك على مكان وجود الهواتف عند إجرائها أو تلقِّيها

اتصالات. وسمِّيت الجهات التي كانت تتصل بالهواتف وتتلقى اتصالات منها، وتوجِّه رسائل نصية قصيرة إليها وتتلقى رسائل منها، "جهات الاتصال". وطبِّق هذا النهج على كل هاتف خلوي وكل متهم في القضية وتطلب ذلك الكثير من الجهد والوقت. ومن هذا المنطلق، تمكَّن المحققون من أن يحددوا لكل هاتف خلوي نمطًا استخدمه الادعاء ليزعم أنه لا يمكن أن يكون شخص آخر غير الشخص المتهم المذكور بالاسم قد استخدم الهاتف الخلوي المعني.

107- واستخدم السيد عياش الخطين الأرضيين اللذين كانا مسجلين باسمه في المنزلين المذكورين، والهواتف الخلوية الشخصية 165 و170 و935 و091. وكان ثمة تطابق بين جهات اتصال هذه الهواتف الخلوية التي كانت تُستخدم في إطار معاملات رسمية وتجارية، ومنها تقديم طلبات للحصول على جوازات سفر، والاتصال بمقدِّمي خدمات كانت العائلة تتعامل معهم، وتقديم طلبات تعويض لشركة تأمين والاتصال بسائق شاحنة قطر بعد تعرُّض سيارة السيد عياش لحادث سير. واستُخدمت بطاقة وحدة تعريف المشترك الخاصة بأحد هذه الهواتف في سيارة "بي أم دبليو" (BMW) التي كان السيد عياش يملكها.

108- وسافر السيد عياش أيضًا إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج في كانون الثاني/يناير 2004. وحين كان هناك، استخدم بطاقته المصرفية لسحب مبالغ نقدية من صرافات آلية. وأهمية ذلك في القضية هي مقارنة نشاطه الخلوي في ذلك العام بنشاطه الخلوي في عام 2005 الذي يُزعم أن السيد عياش سافر فيه لأداء فريضة الحج مرة أخرى.

109- ويرد في سجل حركة الخروج من المطار في شهر كانون الثاني/يناير 2005 أن السيد عياش سافر مجددًا من بيروت إلى المملكة العربية السعودية في الفترة بين 15 و28 كانون الثاني/يناير. وفي حال وجود السيد عياش خارج لبنان في ذلك الوقت، لم يكن باستطاعته أن يستخدم الهواتف الخلوية الثلاثة التابعة للشبكات الحمراء والزرقاء والخضراء. ولا بد من أن يكون شخص آخر قد استخدمها. وكان ذلك يكفي وحده لسقوط قضية الادعاء ضده.

110- ولإثبات بقاء السيد عياش في لبنان، قارن الادعاء أنماط اتصالات الهواتف الخلوية التي كان السيد عياش يستخدمها في كانون الثاني/يناير 2004 بأنماط اتصالات تلك التي كان يستخدمها في كانون الثاني/يناير 2005. واستند الادعاء أيضًا إلى اقتران هذه الهواتف مكانيًا في عام 2004 بهاتف خلوي تابع للشبكة الصفراء ينتهي بالأرقام 669. كذلك، استُعملت بطاقة وحدة تعريف المشترك الخاصة به في جهاز هاتف السيد عياش الخلوي الشخصي 170. واستنتجت غرفة الدرجة الأولى، ولكن

باستنادها إلى رجحان الأدلة فقط، ولا سيما وجود تنقُّل مشترك وعدد حالات تشغيل خلايا متداخلة، أن السيد عياش كان على الأرجح المستخدم الرئيسي للهاتف الأصفر 669.

111- وتظهِر سجلات عبور الحدود اللبنانية وقائمة رحلات شركة طيران الشرق الأوسط أن السيد عياش غادر لبنان في 15 كانون الثاني/يناير 2005 متجهًا إلى المملكة العربية السعودية برفقة زوجته وابنته. وكان قد حصل على جواز حج للسفر وأخذ إجازة عمل لأداء فريضة الحج. ولكن إجازته قد أُلغيَت وحصل على بدل نفقات السفر على أساس أنه كان يعمل لدى الدفاع المدني ويضطلع بمهام منها مكافحة الحرائق وأعمال إنقاذ. وفضلًا عن ذلك، تلقَّت غرفة الدرجة الأولى أدلة على أن نظام التدقيق في جوازات السفر بمطار بيروت لم يتِح إجراء التدقيق المناسب في ذلك الوقت بسبب العدد الهائل للحجاج الذي بلغ الآلاف. فكانت جوازات الحج تُستخدم معًا لتسجيل كل مجموعة من الحجاج ثم كانت تُجمع في كل مجموعة وتُسلَّم لموظفِي عبور الحدود لختمها، مما يعني أنه لم يتم التحقق من هوية كل فرد على حدة. وتبيّن الأسماء الواردة في السجلات السعودية أن السيد عياش وزوجته دخلا المملكة وخرجا منها بلا ابنتهما التي يرد في السجلات اللبنانية أنها غادرت لبنان ثم عادت إليه. ولذا، كان النظام مشوبًا بعيوب وغير موثوق به على الجانبين.

112- وفيما يخص الهاتفين الخلويين التابعين لشبكتين والمنسوبين إلى السيد عياش، وهما الهاتف الأزرق 233 والهاتف الأخضر 300، فبقيا يُستخدمان في أثناء موسم الحج لعام 2005، وبدأ الهاتف الأحمر 741 اتصالاته الشبكية. وظلت الهواتف الخلوية تقترن مكانيًا وتتحرك معًا في الفترات التي تم تحليلها، بما يشمل موسم الحج لعام 2005. وخلافًا لتغيُّر جهاز الهاتف الخلوي الشخصي 165 خلال موسم الحج لعام 2004، فإن كلًا من رقمَي الهاتفين الخلويين الشخصين 170 و091 ظل يُستخدم في الجهاز نفسه قبل موسم الحج لعام 2005 وبعده. وكان لما ذُكر من هواتف خلوية شخصية وهواتف خلوية شبكية المستخدم نفسه في أثناء موسم الحج لعام 2005، باستثناء الفترة التي لم يوجَد فيها الهاتف الخلوي 091 مع باقي الهواتف الخلوية بعد ظهر يوم 28 كانون الثاني/يناير 2005.

113- وبناءً على ذلك، استنتجت غرفة الدرجة الأولى أن السيد عياش بقي في لبنان ولم يغادره لأداء فريضة الحج. وهذا الاستنتاج أساسي لاتخاذ قرار بشأن ما إذا كان متورطًا في الاعتداء.

114- وتظهِر الأدلة أن السيد عياش كان يستخدم الهاتف الأصفر 294 حتى 7 كانون الثاني/يناير 2005 نظرًا إلى اقتران هذا الهاتف مكانيًا بهاتفه الخلوي الشخصي 935 وأنماط اتصالاتهما المماثلة.

115- واستُخدم الهاتف الأزرق 233 لأعمال التحضير للاعتداء على السيد الحريري، بما يشمل عمليات المراقبة. وقد استعمله السيد عياش من يوم الاثنين 10 كانون الثاني/يناير إلى يوم 14 شباط/فبراير 2005 على الأقل. وكان اقترانه المكاني بهاتفَي السيد عياش الخلويين الشخصيين 170 و091 لافتًا للنظر إلى حد أتاح لغرفة الدرجة الأولى أن تستنتج أنه كان لهذه الهواتف المستخدم ذاته.

116- ويزعم الادعاء أن السيد عياش استخدم في الفترة الممتدة من 30 أيلول/سبتمبر 2004 إلى يوم الاثنين 14 شباط/فبراير 2005 الهاتف الأخضر 300 الذي كان أحد الهواتف الخلوية الثلاثة التي استُخدمت لرصد أعمال التحضير للاعتداء على السيد الحريري وتنسيقها. ولم يكن هذا الهاتف على اتصال سوى بهاتف واحد آخر هو الهاتف الأخضر 023 الذي نسبه الادعاء إلى السيد مصطفى بدر الدين.

117- وأجرى مستخدم الهاتف الأخضر 300 اتصاله الأخير في 14 شباط/فبراير 2005 قبل الاعتداء على السيد الحريري بساعة واحدة، مشغِّلًا في نهاية ذلك الاتصال خلية إعادة إرسال مؤقتة موضوعة على متن شاحنة واقفة على الطريق في الجهة المواجهة لفندق فينيسيا وعلى مقربة من موقع الاعتداء. وكانت منطقة التغطية المتوقعة للخلية المؤقتة الصغيرة هذه تقارب 150 مترًا.

118- وبناءً على الحالات التراكمية للاقتران المكاني المحتمل بين هواتف السيد عياش الخلوية الشخصية 935 و091 و170، وهاتفه 294 التابع للشبكة الصفراء، وهاتفه 233 التابع للشبكة الزرقاء، وهاتفه الأخضر 300 على مدى أربعة أشهر ونصف الشهر، اقتنعت غرفة الدرجة الأولى بأنه كان لهذه الهواتف الخلوية مستخدم واحد هو السيد سليم عياش.

119- وكان الهاتف الأحمر 741، وفقًا لما أورده المدعي العام في قرار الاتهام الموحد المعدل، واحدًا من ستة هواتف خلوية حمراء استخدمها "فريق الاغتيال".

120- وحاول الادعاء إثبات استخدام السيد عياش هذا الهاتف من خلال اقترانه المكاني بهاتفَي السيد عياش الخلويين الشخصيين 091 و170 والهاتف الخلوي 233 التابع للشبكة الزرقاء والهاتف الخلوي 300 التابع للشبكة الخضراء.

121- ويُعدّ نسب هذا الهاتف الخلوي أساسيًا في القضية لأن مَن استخدمه كان له ارتباط وثيق باغتيال السيد الحريري.

122- وحدث تباعد مكاني بين الهاتف الأحمر 741 والهاتف الخلوي 091 يوم الأربعاء 2 شباط/فبراير 2005، أي اليوم الذي أضيفت فيه وحدات إلى هذا الهاتف في طرابلس. ومن المنطقي أن الشخص الذي كان يضيف وحدات إلى مجموعة أو شبكة من الهواتف الخلوية أخذ الهواتف من مستخدميها الأفراد لنقلها إلى طرابلس.

123- وغرفة الدرجة الأولى مقتنعة على نحو لا يشوبه أي شك معقول، استنادًا إلى مجمل الأدلة، بأن مستخدم الهاتف الأحمر 741 كان أيضًا الشخص نفسه الذي استخدم الهواتف الخلوية الأخرى التي جرى تحليلها آنفًا. وكان هذا المستخدم هو السيد عياش من يوم الجمعة 14 كانون الثاني/يناير إلى يوم الاثنين 14 شباط/فبراير 2005. ولذا، فإن غرفة الدرجة الأولى مقتنعة على نحو لا يشوبه أي شك معقول بأن السيد عياش كان مستخدم الهاتف الأحمر 741 من يوم الجمعة 14 كانون الثاني/يناير إلى يوم الاثنين 14 شباط/فبراير 2005.

124- وتثبت الأدلة أيضًا أنه كانت للسيد عياش ارتباطات بحزب الله.

السيد حسن حبيب مرعي

125- المتهم الثاني هو السيد حسن حبيب مرعي الذي يُزعم أنه استخدم هاتفه الخلوي الشخصي الأرجواني 231 لتنظيم عملية إعلان المسؤولية زورًا عن الاعتداء. ويُزعم أيضًا أنه كان على اتصال بالسيد بدر الدين حصرًا باستخدامه الهاتف الأخضر 071.

126- وتُعدّ الحجة القائلة بأن السيد مرعي كان يستخدم إما الهاتف الأرجواني 231 وإما الهاتف الأخضر 071 حجة ظرفية. فالهاتف الأرجواني 231 لم يكن مسجلًا باسمه واستُخدم لآخر مرة يوم الثلاثاء 15 شباط/فبراير 2005، أي في اليوم التالي للاعتداء.

127- وسعى الادعاء إلى إثبات استخدام السيد مرعي الهاتف الأرجواني 231 بتقديم أدلة على أن السيد مرعي وأفراد عائلته كانوا يستخدمون هاتفًا خلويًا شخصيًا ينتهي بالأرقام 6091، ثم بمقارنة النمط الجغرافي وجهات الاتصال للهاتفين الخلويين. وسعى من هذا المنطلق إلى إثبات اقتران الهاتف الأرجواني 231 والهاتف الأخضر 071 مكانيًا على نحو يبيّن أن هذين الهاتفين الخلويين كان لهما مستخدم واحد هو السيد مرعي.

128- وتؤكد الأدلة أن السيد مرعي وأفراد عائلته كانوا يستخدمون الهاتف الخلوي 6091.

129- والدليل الأقوى الذي يقيم رابطًا بين الهاتف الأرجواني 231 والسيد مرعي هو أن شخصًا استخدم الهاتف الأرجواني 231 في تشرين الثاني/نوفمبر 2004 للاتصال بمتجر مفروشات، وأعطى اسم حسن مرعي لتسليم فرشة إلى عنوان سكنه كما أعطى رقم الهاتف الخلوي 6091 ليُتصل به.

130- وفي أثناء المحاكمة، قدَّمت جهة الدفاع عن السيد مرعي دليلًا هو هاتف خلوي آخر سمّي "الهاتف الخلوي الرمادي"، بوصفه هاتفًا يُحتمل أن يكون قد اقترن مكانيًا بالهاتف الأخضر 071، مما يعني أن السيد مرعي لم يكن الشخص المعني إذا كان يستخدم الهاتف الأرجواني 231. بيد أن الادعاء أجرى فيما بعد تحقيقًا بشأن الهاتف الخلوي الرمادي ووجَد أدلة تؤكد على نحو قاطع أن السيد مرعي كان مستخدمه. وعُرفت هوية السيد مرعي من صورة جواز سفره، ورقم الهاتف الخلوي، ومضمون عدد من الرسائل النصية القصيرة. ولكنه كان يقترن مكانيًا بالهاتف الأرجواني 231. واستنتجت غرفة الدرجة الأولى على نحو لا يشوبه أي شك معقول، استنادًا إلى الهاتف الخلوي الرمادي، أن السيد مرعي كان يستخدم الهاتف الأرجواني 231 في الفترة المعنية.

131- ومسألة تحديد ما إذا كان السيد مرعي يستخدم الهاتف الأخضر 071 هي مسألة تقوم حصرًا على اقترانه المكاني بالهاتف الأرجواني 231 والهاتف الخلوي الرمادي. وهناك بعض الأدلة المعقولة على احتمال وجود اقتران مكاني بين الهواتف الخلوية الثلاثة. ولكن في نهاية المطاف، لم تتوافر أدلة كافية للتوصل إلى استنتاج مفاده أن السيد مرعي كان يستخدم الهاتف الأخضر 071، وذلك وفقًا للمعيار العالي المستوى الذي يقضي بألا يشوب الاستنتاج أي شك معقول. فكان هناك عدد غير كافٍ من الاتصالات، وعامل مهم هو قلة في التنقل، مما يحول دون توصُّل الغرفة إلى استنتاج مؤكد مفاده أن الهاتف الأخضر 071 كان يقترن مكانيًا بالهاتف الأرجواني 231 أو بالهاتف الخلوي الرمادي، وأنه كان إذًا للهاتفين الخلويين الشخصيين والهاتف الأخضر 071 مستخدم واحد. ولم تقتنع غرفة الدرجة الأولى على نحو لا يشوبه أي شك معقول بأن السيد مرعي كان يستخدم هاتفًا خلويًا ضمن الشبكة الخضراء.

حسين حسن عنيسي

132- كان حسين حسن عنيسي يُعرف سابقًا باسم حسين حسن عيسى. ويزعم المدعي العام أنه استخدم هاتفه الخلوي الشخصي الأرجواني 095 في ترتيبات إعلان المسؤولية زورًا. ولم يكن الاشتراك في هذا الهاتف باسمه. وكان آخر استخدام له يوم الأربعاء 16 شباط/فبراير 2005.

133- وثمة مستندات عديدة، مثل طلبات فتح حسابات مصرفية وطلب شراء سيارة، يُستخدم فيها هذا الرقم بوصفه رقم اتصال للسيد عنيسي الذي كان يُعرف آنذاك باسم حسين عيسى. وتبيّن سجلات بيانات الاتصالات أن عددًا كبيرًا من جهات الاتصال المصنفة في أعلى ثلاثين مرتبة من حيث تواتر التواصل معها هي أرقام منسوبة إلى عائلة السيد عنيسي وأنسبائه ومعارفه. وأبرز ما يثير الانتباه هو أن جهة الاتصال المصنفة في أعلى مرتبة هي رقم يمكن نسبه إلى والدته، وقد وصل عدد الاتصالات بينه وبين الهاتف الأرجواني 095 إلى 747 اتصالًا.

134- ويشير مجمل الأدلة إلى أنه المستخدم الرئيسي لهذا الهاتف. والخلاصة المعقولة الوحيدة التي يمكن التوصل إليها انطلاقًا من مجمل الأدلة هي أن السيد عنيسي كان المستخدم الرئيسي للهاتف الأرجواني 095 في الفترة الممتدة من 9 كانون الثاني/يناير 2003 على أقل تقدير إلى 16 شباط/فبراير 2005. وغرفة الدرجة الأولى مقتنعة بذلك على نحو لا يشوبه أي شك معقول.

أسد حسن صبرا

135- تزوج السيد صبرا بالسيدة هالة سلّوم في تشرين الثاني/نوفمبر 2000 وعاشا في بيروت. ويُزعم أنه استخدم هاتفًا خلويًا شخصيًا هو الهاتف الأرجواني 018 بين تشرين الثاني/نوفمبر 2001 و16 شباط/فبراير 2005، واستخدمه أيضًا في الأنشطة المرتبطة بإعلان المسؤولية زورًا. وكان لهذا الهاتف الخلوي اتصالات عديدة متبادلة مع أفراد عائلة كليهما.

136- ولإثبات أنه كان يستخدم هذا الهاتف الخلوي، اعتمد الادعاء أيضًا على هاتفين خلويين آخرين، هما الرقمان 546 و657 اللذان بدأ استخدام أولهما في 24 شباط/فبراير وبدأ استخدام الثاني في 20 تموز/يوليو 2005، لنسْب الهاتف الأرجواني 018 إلى السيد صبرا.

137- ولا توجد أدلة مباشرة على هوية الشخص الذي كان "يملك" الهاتف الأرجواني 018. ولم يكن هناك أيّ تفاصيل عن المشترك ولم يقدَّم أي دليل على استخدامه كرقم اتصال في أي شيء. ويعتمد الادعاء على قائمة جهات الاتصال الخاصة بهذا الهاتف، ومحتوى ست رسائل نصّية قصيرة، والخلايا التي شُغّلت في اتصالاته، وأوجه التشابه في جهات الاتصال وفي النمط الجغرافي، بما في ذلك محتوى الرسائل النصية، مع هاتفين خلويين استُخدما بعد هذا الهاتف.

138- وهذه الأدلة هي أضعف أدلة النسْب التي استخدمها الادعاء ضد المتهمين الأربعة والسيد بدر الدين. فلم تقدَّم أدلة قاطعة تبيّن بدقة المكان الذي كان يعيش فيه السيد صبرا خلال الفترة المحددة في قرار الاتهام، أي من أواخر عام 2004 إلى أوائل عام 2005، ولا مع من كان يعيش، ولا أين كان يعمل، ولا ما كان يفعله. وكان السيد صبرا، بحسب قضية الادعاء، يستخدم الهاتف الأرجواني 018 حتى يوم الأربعاء 16 شباط/فبراير 2005، عندما تم التخلّص منه.

139- وليس هناك أي دليل على وجود بصمة جغرافية يمكن أن تُستخدم لتتبّع أثر السيد صبرا استنادًا إلى عنوان منزله ومكان عمله وأنشطته الترفيهية والاجتماعية، بما في ذلك أنشطته مع عائلته. ولم تقدَّم كذلك بصمة جغرافية لزوجته، السيدة سلّوم، التي كانت مستخدِمًا محتملًا آخر للهاتف الأرجواني 018.

140- والأدلة التي تنسب الهاتف الأرجواني 018 إلى السيد صبرا ضعيفة؛ ومن دون دراسة الهاتفين الخلويين 546 و657، لا يمكن نسب هذا الهاتف إليه. ولم تستطع غرفة الدرجة الأولى أن تستنتج أنه كان مستخدمه خلال الفترة المعنيّة.

141- وكان السيد صبرا وزوجته السيدة سلّوم يستخدمان كلا الهاتفين الخلويين 546 و657 على الرغم من أنه يبدو أن السيدة سلّوم كانت تستخدمهما بتواتر أعلى.

142- وتثبت الأدلة أن السيد صبرا والسيدة سلّوم كانا يستخدمان الهاتف الأرجواني 018 في الفترة الممتدة من 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2001 إلى 16 شباط/فبراير 2005. ثم استخدما الهاتفين الخلويين 546 و657.

143- ولكن غرفة الدرجة الأولى لم تتمكن من الوقوف على أنماط الاتصال لمستخدم (مستخدمي) الهاتف الأرجواني 018 التي تتيح استنتاج وجود مستخدِم واحد لهذا الهاتف في فترة النَّسْب أو في الفترة المحددة في قرار الاتهام. وفي بعض الأيام، على افتراض

أن احتمال اتصال السيد صبرا بأقاربه أكبر من احتمال اتصاله بأقارب زوجته، والعكس بالعكس، فكان بإمكان كل منهما أن يستخدم الهاتف على حدة وفي أوقات مختلفة.

144- ومن ثَمّ، لا يمكن لغرفة الدرجة الأولى أن تستنتج أن السيد صبرا كان المستخدم الوحيد أو الأساسي أو الرئيسي للهاتف الأرجواني 018 خلال الفترة المحددة في قرار الاتهام لمشاركته في المؤامرة الواردة في التهم، أي من 22 كانون الأول/ديسمبر 2004 إلى 14 شباط/فبراير 2005. وتشير الأدلة إلى حدوث استخدام مشترك للهاتف مع زوجته. ولا يمكن لغرفة الدرجة الأولى أن تستنتج على نحو مؤكد انطلاقًا من الأدلة التي لديها فقط، وهي النمط الجغرافي وقائمة جهات الاتصال للهاتف الخلوي، الذي لا يوجد له محتوى رسائل نصية قاطعة، أن السيد صبرا كان المستخدم الوحيد للهاتف الخلوي خلال الأيام التي يُزعم أنه كان يستخدم فيها هذا الهاتف الخلوي للأنشطة المتعلقة بإعلان المسؤولية زورًا.

145- ولذا، لا تستطيع غرفة الدرجة الأولى أن تستخلص على نحو لا يشوبه أيّ شك معقول أن الاستدلال المعقول الوحيد الذي يمكن التوصل إليه انطلاقًا من الأدلة هو أن السيد صبرا كان المستخدِم الوحيد للهاتف الخلوي بين 22 كانون الأول/ديسمبر 2004 و14 شباط/فبراير 2005. ويقوّض هذا الأمر القضية المرفوعة ضد السيد صبرا تقويضًا تامًّا.

مصطفى أمين بدر الدين

146- تزوج مصطفى أمين بدر الدين مرتين وله ستة أولاد. وكان الراحل السيد عماد مغنية صهر السيد بدر الدين، أي زوج أخته سعدة. وكان السيد بدر الدين من المتهمين الأصليين الأربعة في هذه القضية عندما بدأت، قبل ضم قضية السيد مرعي.

147- وفي شهر أيار/مايو 2016، أعلن حزب الله وفاته بوصفه قائدًا في حزب الله كان يقاتل في سوريا. وفي 11 تموز/يوليو 2016، قامت غرفة الدرجة الأولى، بناءً على قرار صادر بالأغلبية عن غرفة الاستئناف، بإنهاء القضية ضده من دون أن يعوق ذلك مواصلة الإجراءات إذا قُدِّم في المستقبل دليل يُثبِت أنه لا يزال على قيد الحياة. وظل اسمه في قرار الاتهام الموحد المعدل الذي أودعه المدعي العام بعد هذا القرار.

148- ويُزعم في القرار المذكور أن السيد بدر الدين، الذي استخدم أيضًا الاسم المستعار "سامي عيسى"، شارك في مؤامرة مع المتهمين الأربعة ترمي إلى ارتكاب عمل إرهابي لاغتيال السيد الحريري. ويُزعم على وجه التحديد أنه تولّى رصد عمليّة مراقبة السيد الحريري وقام بتنسيقها مع السيد عيّاش تمهيدًا للاعتداء وعمليّة شراء فان الكانتر الذي استُخدم في الاعتداء.

149- بالإضافة إلى ذلك، زعم المدعي العام أنه قام برصد التنفيذ الفعلي للاعتداء، وأنه رصد أيضًا الإعداد لعمليّة الإعلان زورًا عن المسؤوليّة، وقام بتنسيقها مع السيد مرعي.

150- ويتضح تورطه في الاعتداء، بحسب المدعي العام، من خلال استخدامه هاتفًا خلويًا من هواتف الشبكة الخضراء. ويُزعم أن السيد بدر الدين قد استخدم هاتفه الخلوي 023 التابع للشبكة الخضراء في التواصل مع السيد عياش، الذي كان يستخدم هاتفه الخلوي الأخضر 300، ومع السيد مرعي الذي كان يستخدم الهاتف الخلوي الأخضر 071، "لتبادل المعلومات المتعلقة بجميع نواحي المؤامرة ولتنسيق الأعمال الهادفة إلى تعزيز المؤامرة". وكانت هذه الشبكة شبكة تنسيق يستخدمها حصرًا هؤلاء الشركاء الثلاثة في المؤامرة. ويُزعم أن السيد بدر الدين كان من مناصري حزب الله، شأنه شأن المتهمين الأربعة.

151- ولإثبات أن السيد بدر الدين كان يستخدم الهاتف الأخضر 023، ساق الادعاء دليلًا على أنه كان يستخدم أيضًا هاتفين شخصيين خلويين، هما الرقمان 663 و354 اللذان كانا مقترنين مكانيًا بالهاتف الأخضر 023. وأدى ذلك إلى أدلة واسعة النطاق على استخدام هذين الهاتفين الخلويين. وكان السيد بدر الدين يستخدم أيضًا خمسة أرقام هواتف خلوية أخرى استُعملت "في ترتيب تتابعي، أي أنّ كلّ هاتف منها كان يستعمل لفترة أسابيع أو أشهر ثمّ يستبدل به هاتف آخر".

152- وعرف بعض الشهود السيد بدر الدين باسمه المستعار سامي عيسى. وكان قد التحق بالجامعة اللبنانية الأميركية كطالب بين عام 1997 وعام 2004. وتخرّج عام 2005 حاصلًا على شهادة بكالوريوس في العلوم السياسية. ومن عام 2002 تقريبًا إلى عام 2005، أطلق على نفسه اسم سامي عيسى، وصادق طلابًا في الجامعة وأقام علاقات اجتماعية معهم. وكان لدى سامي عيسى حراس شخصيون، وشقة واحدة أو أكثر في جونية أو قربها، على بعد 20 كيلومترًا تقريبًا شمال بيروت، وقارب اسمه "ساميno (Samino)" يرسو في شمال بيروت، وكان يمتلك متجر مجوهرات اسمه "مجوهرات ساميno"، وله ثلاثة فروع في بيروت.

153- وميّز عشرة شهود رقمي الهاتف الخلويين 354 و663 على أنهما رقمان لسامي عيسى. واستُخدم في الرسائل النصية اسما "سامي" و"سامينو". وكان لدى سامي عيسى، شأنه شأن مصطفى بدر الدين، إصابة في ساقه وكان يعرج في مشيه. وتشير الرسائل النصية لكل من الهاتفين الخلويين الشخصيين إلى إصابتي ساقه وقدمه. وكان للشخصين أيضًا نفس عيد الميلاد، الواقع في 6 نيسان/أبريل.

154- وكان سامي عيسى يسافر مع حراسه المسلّحين، ويستخدم هواتف خلوية متعددة ويتخذ إجراءات احترازية لتجنّب تصويره أو ترك بصماته على الأشياء.

155- وكان لأحد هواتف السيد بدر الدين الخلوية اتصالات بلغ عددها 855 اتصالًا متبادلًا مع إحدى صديقاته و128 اتصالًا متبادلًا مع صديقة أخرى. وبلغ عدد اتصالاته المتبادلة مع هاتف شقيقته 2056 اتصالًا وتبادل مئات الاتصالات مع فروع متجر ساميو. وكان لهاتف آخر من هواتفه الخلوية اتصالات بلغ عددها 21372 اتصالًا متبادلًا مع صديقة و3151 اتصالًا متبادلًا مع صديقة أخرى. وكان له الآلاف من الاتصالات المتبادلة مع فروع متجر ساميو ومع شركائه، بالإضافة إلى 1895 اتصالًا متبادلًا مع أحد الموظفين.

156- وكان للهاتفين الخلويين نمط جغرافي ونمط استخدام متداخلان والعديد من جهات الاتصال المشتركة.

157- وكان هناك هاتف خلوي ثالث له مئات الاتصالات المتبادلة مع الهواتف الخلوية لشريك سامي عيسى التجاري في متجر ساميو ومالكه المسجَّل. وكان لهذا الهاتف دائرة جهات اتصال أصغر، ضمّت الذين وصفوا بأنهم "المطّلعون على الأمور الداخلية" في متجر ساميو، ومسؤولي حزب الله، وعدة أفراد من عائلة السيد بدر الدين، وكانت اتصالاته أقل عددًا.

158- وفي أيار/مايو 2016، أعلن حزب الله وفاة السيد بدر الدين في القتال في سوريا ونشر تفاصيل سيرته الذاتية، بما شمل صورًا وتسجيلات فيديو، وذكر أنه كان قائدًا عسكريًا كبيرًا في حزب الله. وقد ميّز ثمانيةُ شهود السيد بدر الدين على أنه الشخص المعروف باسم سامي عيسى. وثمة عدد كبير من الأدلة على أن السيد بدر الدين كان سامي عيسى، وكان يستخدم ثلاثة هواتف شخصية خلوية.

159- وتثبت أدلة المواقع الخلوية أن الهاتفين الخلويين 354 و944 اقترنا مكانيًا، وأن الهاتفين الخلويين 944 و663 اقترنا مكانيًا أيضًا. وكان لكليهما مستخدِم واحد. واستُخدم الهاتف الأخضر 023 طوال 57 يومًا بين 28 أيلول/سبتمبر 2004 و12 شباط/فبراير 2005. وقد تنقّل بترادف ثابت مع الهواتف الخلوية الثلاثة الأخرى.

160- وتثبت الأدلة أن السيد بدر الدين كان يستخدم الهواتف الخلوية الشخصية 354 و663 و944 في الفترات المزعومة إما باسمه الحقيقي وإما باسمه المستعار سامي عيسى. وكانت هذه الهواتف الخلوية مقترنة مكانيًا بالهاتف الأخضر 023 – لا سيما في أثناء تنقلاتها بين منطقة جونية وجنوب بيروت — بحيث تكون الخلاصة الوحيدة المعقولة التي يمكن التوصل إليه انطلاقًا من الأدلة هي أن السيد بدر الدين كان يستخدم هذا الهاتف الخلوي أيضًا وأنه كان مستخدِمه الوحيد.

مراقبة رفيق الحريري قبل اغتياله

161- في الأشهر التي سبقت اغتيال السيد الحريري، قام مستخدمو الشبكات الزرقاء والحمراء والصفراء – وتحديدًا الهواتف الحمراء الأساسية الستّة، والهواتف الزرقاء الأساسية الستة، والهواتف الصفراء الأساسية الأربعة – برصد ومراقبة السيد الحريري وتحرّكاته. وفي خلال فترة 39 يومًا امتدت ما بين يومَي الأربعاء 20 تشرين الأول/أكتوبر 2004 والاثنين 14 شباط/فبراير 2005، شهدت الشبكات نشاطًا كبيرًا في جوار مسكنه في قصر قريطم.

162- وفي خلال فترة أربعة عشر يومًا امتدت ما بين يومَي الخميس 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 والاثنين 14 شباط/فبراير 2005، "تتبّع" مستخدمو هواتف الشبكات جهاز أمن السيد الحريري. ونتج عن ذلك نمط لا لبس فيه من تعقب هواتف الشبكات للسيد الحريري. وفي بعضٍ من تلك الأيام، وفي أيّام أخرى في الفترة نفسها، شغّلت هواتف الشبكات خلايا توفّر التغطية لأماكن ذات صلة بالسيد الحريري مثل قصر قريطم. وكان جزء من عملية المراقبة، وبخاصة في الأسابيع التي سبقت وفاة السيد الحريري، مرتبطًا ارتباطًا واضحًا بعملية الاغتيال. وشغّلت هواتف الشبكات هذه عمومًا خلايا قريبة من قصر قريطم عندما كان السيد الحريري موجودًا هناك.

163- ولا دليل مباشر على أنّ مستخدمي هواتف الشبكات قاموا بمراقبة السيد الحريري. إنّ الأدلّة ظرفية، وهي تتألّف فقط من سجلات لبيانات اتصالات ولمواقع خلوية تبيّن حالات تشغيل الخلايا – ما يكشف عن أنماط الاتّصالات وأنماط تشغيل المواقع

الخلوية لهواتف الشبكات – وقد قورنت هذه الأدلة بتحرّكات السيد الحريري المعروفة والتي يمكن إثباتها. وعند تطابقها، ظهرت أنماط يمكن أن يُستخلص منها أنّ مواقع هواتف الشبكات ومواقع السيد الحريري تزامنت على نحو يدلّ على أنّها كانت إمّا تتبعه وإمّا تراقبه هو أو جهازه الأمني.

164- وشُغّلت الشبكات الحمراء والزرقاء والخضراء بسرية تامة. ووُضعت بطاقات وحدات تعريف المشترك العائدة لبعض هواتف الشبكة الصفراء في أجهزة مختلفة، منها أجهزة عائدة لثلاثة من مستخدمي الشبكة الزرقاء وللهاتفين الخلويين الشخصيين 165 و170 العائدين للسيد عياش. واستُخدمت الهواتف الزرقاء ضمن شبكة سرية، واستُعملت ستّة هواتف أساسية سرًّا من تاريخٍ ما في كانون الأوّل/ديسمبر 2004 حتى يوم الاثنين 14 شباط/فبراير 2005. وكادت اتصالاتها تنحصر فيما بينها.

165- وأدّت الشبكة الحمراء أيضًا، بالإضافة إلى أعمال المراقبة التي قامت بها، دورًا حاسمًا في تنفيذ اعتداء 14 شباط/فبراير 2005. فقد كانت، بحسب ما زعمه الادعاء، فريق الاغتيال أو شبكة الاغتيال.

166- وشُغّلت الهواتف الحمراء في جوار قصر قريطم صباحًا ثمّ في جوار مجلس النواب ومسرح الجريمة. واستُخدمت هواتف الشبكة الحمراء الستة على نحو لا جدل فيه في اغتيال السيد الحريري. وفي خلال الساعتين الأخيرتين قبل الاعتداء، أُجري 33 اتّصالاً بين الهواتف الحمراء الستة. وبين الساعة 12:49 والساعة 12:53، شارك الهاتف الأحمر 741 العائد للسيد عياش وخمسة هواتف خلوية أخرى تابعة للشبكة الحمراء في الاتصالات السبعة الأخيرة لهذه الشبكة. ووقع الانفجار الذي أودى بحياة السيد الحريري وآخرين عند الساعة 12:55. وبعد الانفجار، لم يُستخدم قط أيّ من هواتف الشبكة الحمراء.

167- كان عدد اتّصالات الشبكة الخضراء غير كافٍ ليتيح لغرفة الدرجة الأولى ربطها بالأحداث المزعومة، الأمر الذي كان من شأنه أن يوفّر السياق الوقائعي اللاّزم. وكانت الشبكة الخضراء على شكل إطار مثلّث يتميّز بعدم وجود أيّ اتصال بين الهاتف الأخضر 071 المنسوب إلى السيد مرعي والهاتف الأخضر 300 العائد إلى السيد عيّاش في حين كان كلاهما على اتّصال فقط بالهاتف الأخضر 023 العائد إلى السيد بدر الدين.

168- ولا توجد أدلة كافية لاستخلاص أن الشبكة الخضراء كانت مجموعة قيادة المهمّة ورأس هرم العملية، ويترأّسها السيد بدر الدين متوليًا زمام "قيادة المهمة".

169- ورأت غرفة الدرجة الأولى أنّ الخلاصة التي يُستنتج فيها أنّ الشبكة الخضراء كانت مجموعة قيادة للمهمة ليست الخلاصة المعقولة الوحيدة التي يمكن التوصّل إليها انطلاقًا من الأدلّة. فسلّمت غرفة الدرجة الأولى بإمكانية أن يكون للشبكة الخضراء وظيفة أخرى ليست بالضرورة على رأس هرم جميع الشبكات الأخرى. ولذا لا يمكن لغرفة الدرجة الأولى أن تقتنع على نحو لا يشوبه أيّ شك معقول بأن السيد بدر الدين كان العقل المدبّر للاعتداء، كما يُزعم.

170- وكان لبعض المستخدمين الأساسيين للشبكات الحمراء والصفراء والخضراء والزرقاء مهمّة مشتركة وهي اغتيال السيد الحريري. والأدلّة غير كافية لإثبات أنّ جميع عمليّات المراقبة التي قام بها مستخدمو هواتف الشبكات في الأشهر التي سبقت وفاة السيد الحريري كانت أعمالاً تحضيرية للاغتيال وأنّها إذًا مرتبطة به. فقد كان السيد الحريري تحت مراقبة جهات أخرى، ومنها قوى الأمن الداخلي. ولكنّ الخلاصة الوحيدة التي يمكن التوصّل إليها من مجمل الأدلة هي أنّ هواتف الشبكات استُخدمت لمراقبة السيد الحريري في الأشهر التي سبقت الاعتداء وأن جزءًا منها كان أعمالاً تحضيرية لاغتياله.

171- وتداخلت الأيّام التي استُخدمت فيها الشبكات الخضراء والزرقاء والحمراء إلى حدّ بعيد، وبين يومَي الجمعة 14 كانون الثاني/يناير والاثنين 14 شباط/فبراير 2005، استُخدمت الهواتف الحمراء مدّة 11 يومًا، والهواتف الخضراء مدّة 21 يومًا، والهواتف الزرقاء طوال الأيّام الـ 31 كلّها. ويتّضح من أنماط تشغيل الخلايا وتسلسل بعض الاتصالات بين مستخدمي الشبكات أنّ الشبكات الأربع كانت مترابطة وتنسّق فيما بينها.

172- وأثبت الادعاء المراقبة الثابتة والمتحركة للسيد الحريري في عدد من الأيام.

173- وحالات تشغيل الهواتف الخلوية التي استخدمها جهاز أمن الحريري لصواري خلوية تثبت هذه التحركات؛ فجهازه الأمني كان يرافقه دائمًا. والأدلّة الأخرى مثل الصور والتقارير الصحافية تؤكّد أيضًا زيارات الحريري لأماكن مختلفة. وإضافة إلى ذلك، تلقّت غرفة الدرجة الأولى أدلة كثيرة من موظّفيه، ومستندات خاصة بالقصر مثل سجل زائريه، وبيانات صحافية، تشير إلى وجوده في قصر قريطم أو مغادراته لبيروت ولبنان، لتثبت أماكن وجود الحريري في الأوقات ذات الصلة بالقضية. وأثبتت هذه الأدلة فعلاً تحرّكات السيد الحريري بين يومَي الأربعاء 20 تشرين الأوّل/أكتوبر 2004 والاثنين 14 شباط/فبراير 2005.

174- وقد حلّلت غرفة الدرجة الأولى أعمال المراقبة الثابتة والمتحركة المزعومة. ونظرت في الأدلة المتعلّقة بكلّ عملية مراقبة مزعومة وعلى ضوء الأدلّة المتعلّقة بالشبكات واتّصالاتها.

175- إنّ المسألة الأساسية هي ما إذا كانت مختلف حالات تشغيل الخلايا والاتصالات ضمن الشبكات، مقترنةً بتحرّكات السيد الحريري، تؤدّي إلى خلاصة واحدة حتمية، وهي أنّها استُخدمت لمراقبته أو "رصده". وغرفة الدرجة الأولى مقتنعة بأنّ هذا ما حدث.

176- وتُبيّن الأدلّة أنّه في خلال فترة 39 يومًا امتدت بين يومَي الأربعاء 20 تشرين الأوّل/أكتوبر 2004 والاثنين 14 شباط/فبراير 2005، شهدت الشبكات نشاطًا كبيرًا في جوار قصر قريطم.

177- وكان هناك نمط لا لبس فيه يتعلق بالشبكات التي تعقّبت السيد الحريري. ففي عدد من المرّات بين يومَي الخميس 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 والاثنين 14 شباط/فبراير 2005، يتّضح من وجود هواتف الشبكات المتّصلة بخلايا بالقرب من مكان وجود جهاز أمن السيد الحريري أنّها "تبعته" إلى حيث كان. واللافت للانتباه أنّه في أثناء وجود السيد الحريري خارج لبنان، خفّت أنشطة الشبكات على نحو ملحوظ، ومعظمها توقّف في محيط قصر قريطم.

178- وأنماط الاتصالات بين هواتف الشبكات، ووجودها وتشغيلها للخلايا في محيط قصر قريطم، والمطار، ومنطقة فاريا، وأماكن أخرى كان السيد الحريري موجودًا فيها في أثناء زياراته الكنائس وحضوره دعوات العشاء والغداء مثلاً هي أكثر من مجرّد صدفة. ولا يمكن أن تكون عرضية نظرًا إلى العدد الكبير من الاتصالات ومن الحالات التي كانت فيها هواتف الشبكات موجودة في المحلّة ذاتها حيث كان السيد الحريري وذلك على مدى فترة طويلة. وحصل ذلك في كثير من الأحيان وفي عدد كبير من الأماكن المختلفة ولا يمكن أن تكون أحداثًا تلقائية. فقد كان مستخدمو الهواتف الخلوية يتواصلون ضمن شبكات مغلقة، واستخدموها في أماكن كان السيد الحريري موجودًا فيها خلال أيّام مختلفة.

179- وكانت هناك أيضًا مراقبة ثابتة. وظهرت أنماط واضحة تُبيّن وجود هواتف الشبكات بالقرب من قصر قريطم وعلى طول الطريق المؤدية إلى فيلاّ السيد الحريري في فقرا بالقرب من فاريا. والجدير بالاهتمام أنّ نشاط الشبكات كان قليلًا جدًا في محيط قصر قريطم عندما لم يكن السيد الحريري موجودًا هناك.

180- وقام مستخدمو الشبكات الزرقاء والحمراء والصفراء – وتحديدًا الهواتف الخلوية الحمراء الأساسية الستة، والهواتف الخلوية الزرقاء الأساسية الستة، والهواتف الخلوية الصفراء الأساسية الأربعة – برصد أو مراقبة السيد الحريري وتحرّكاته في أيام مختلفة ما بين يومَي الأربعاء 20 تشرين الأول/أكتوبر 2004 والاثنين 14 شباط/فبراير 2005.

181- وبذلك، باتت غرفة الدرجة الأولى مقتنعة بأنّ الخلاصة الوحيدة المعقولة التي يمكن التوصّل إليها استنادًا إلى الأدلة هي أنّ السيد الحريري كان قيد المراقبة في الفترة الممتدة من يوم الأربعاء 20 تشرين الأوّل/أكتوبر 2004 إلى يوم الاثنين 14 شباط/فبراير 2005، وأنّ عمليات المراقبة التي حصلت في تلك الفترة مرتبطة باحتمال اغتياله.

182- ولكن لم تتمكّن غرفة الدرجة الأولى من استنتاج أنّها كانت مرتبطة بمجملها بخطّة اغتيال السيد الحريري. فالأدلة لا تكفي سوى لإثبات أنّ القرار النهائي باغتيال السيد الحريري قد اتُّخذ على الأرجح في مطلع شهر شباط/فبراير 2005. غير أنّ غرفة الدرجة الأولى لا يمكنها أن تستخلص على نحو مؤكد أنّ الغرض الوحيد من عمليات المراقبة التي حصلت في تشرين الأوّل/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأوّل/ديسمبر 2004 وكانون الثاني/يناير 2005 كان التخطيط لاغتياله.

183- ولا شكّ في أنّ الهدف من بعض هذه العمليات التي حصلت في أواخر شهر كانون الثاني/يناير 2005 كان الحصول على معلومات تتعلّق بتحرّكات السيد الحريري والموكب إذا دعت الحاجة إلى المضي بخطّة اغتياله التي كانت قد أبصرت النور بحلول ذلك التاريخ. وغرفة الدرجة الأولى مقتنعة بأنّ بعض مستخدمي الشبكات الحمراء والصفراء والخضراء والزرقاء على الأقل كانت لديهم مهمة مشتركة، وهي اغتيال السيد الحريري. ولكن ترابط هذه الشبكات وتزامن وجودها مع تحرّكات السيد الحريري واغتياله في نهاية المطاف لا يعنيان أنّ كلّ مستخدم لكلّ هاتف شبكي كان على علم بمخطّط اغتياله، سواء أكان ذلك جزئيًّا أو كليًّا.

فان الكانتر

184- قام رجلان بشراء فان الكانتر نقدًا في منتصف كانون الثاني/يناير 2005 في طرابلس. وتعذّر تأكيد تاريخ البيع من سجلاّت بيانات الاتصالات وسجلاّت معرض السيارات. ويحتجّ الادعاء بأنّ الشاحنة بيعت في 25 كانون الثاني/يناير 2005 وبأنّ السيد عيّاش نسّق عملية شرائها. ورجحان الأدلة التي قدّمها الشهود يؤيّد هذا التاريخ، الذي يؤكّده نشاط الشبكات. وتفيد جهة الدفاع عن السيد عيّاش بأنّ تاريخ 17 كانون الثاني/يناير 2005 هو الأرجح – فسجلات التغطية الخلوية تثبت أنّه لا يمكن

أن يكون ذلك قد حدث في 25 كانون الثاني/يناير 2005 – وبأنّ خلاصة الشهود فيما يتعلق بذلك التاريخ غير مقنعة نظرًا إلى الوسائل التي استُخدمت للتوصّل إليها. فضلاً عن ذلك، تفيد جهة الدفاع عن السيد عيّاش بأنّ السيد عيّاش كان في السعودية، لا في لبنان، بين 15 و28 كانون الثاني/يناير 2005.

185- وخلصت غرفة الدرجة الأولى إلى أن 25 كانون الثاني/يناير 2005 هو التاريخ الأرجح. ولا توجد أدلة كافية ليُحدَّد، على نحو لا يشوبه أي شك معقول، أيّ دور معيّن أدّاه مستخدمو هواتف الشبكات لشراء فان الكانتر، أو ما قاموا به بعد ذلك للتحضير لاستخدامه في الاعتداء.

إعلان المسؤوليّة زورًا عن الاعتداء

186- بعد وقوع الانفجار يوم 14 شباط/فبراير 2005 مباشرةً، كانت بيروت في حالة فوضى وأزمة. وأشارت الأدلة التي حصلت عليها غرفة الدرجة الأولى إلى جوّ الاضطراب الذي كان سائدًا وأدّى في جملة أمور إلى عبء زائد على شبكات الهواتف الخلوية وانقطاع في الاتّصالات.

187- وكان الناس يسعون جاهدين للحصول على معلومات عن أسرهم وأصدقائهم. وازدحم مسرح الجريمة برجال الأمن والمسعفين والصحافيين وغيرهم الكثير من الأشخاص الذين لم يكن يجدر بهم الوجود هناك بمَن فيهم أشخاص يبحثون عن أحبّائهم. ولم يكن في البداية واضحًا ما إذا كان السيد الحريري قد نجا من الاعتداء. وعندما أُعلنت وفاته، كان السؤال البديهي هو معرفة "مَن هو المسؤول". وفي هذه الأجواء، ولكن قبل تأكيد وفاة السيد الحريري رسميًا، تلقّى مكتبا وكالة رويترز وقناة الجزيرة في بيروت اتّصالات تُعلَن فيها المسؤولية عن الاعتداء.

188- وبعد مرور بضع ساعات على الاعتداء، بثّت وسائل الإعلام الدولية شريط إعلان مسؤولية عن الاعتداء، ظهر فيه السيد أحمد أبو عدس، وهو فلسطيني في الثانية والعشرين من عمره، معلنًا المسؤولية عن الاعتداء باسم جماعة أصولية غير معروفة تُدعى *جماعة النصرة والجهاد في بلاد الشام*. وكانت عائلته قد أبلغت أنّه مفقود قبل ذلك بشهر.

189- ويحتجّ الادعاء بأنّ الإعلان عن المسؤولية كان زائفًا وأنّ المجموعة الأصولية وهمية، وبأن السادة بدر الدين ومرعي وعنيسي وصبرا هم المسؤولون عن تلفيق الإعلان زورًا عن المسؤولية لتحويل الانتباه عن المنفّذين الحقيقيّين للاعتداء.

190- ويُزعم أنّ السيدين عنيسي وصبرا، بتنسيقٍ تولّاه السيد مرعي، شاركا في نشر تصريحات تعزو زورًا المسؤوليّة عن الاعتداء إلى آخرين، وفي التأكّد من تسليم شريط الفيديو ورسالة إلى مكتب قناة الجزيرة ومن بثّ الفيديو.

191- ودور السادة مرعي وعنيسي وصبرا في الإعلان عن المسؤولية هو الأساس الوحيد لمسؤوليتهم الجنائية المزعومة. وأبرز محطّات مخطّط الإعلان الزائف، بحسب زعم المدعي العام، هي التالية:

- وجد المتآمرون في مسجد جامعة بيروت العربية شخصًا مناسبًا لإعلان المسؤولية زورًا عن الاعتداء هو السيد أبو عدس الذي كان شابًا منطويًا على نفسه ذا توجهات دينية شديدة. وقد صادق السيد عنيسي السيد أبو عدس مدّعيًا أنّ اسمه "محمّد" وأنّه بحاجة إلى المساعدة لتعلّم كيفية الصلاة؛

- ودبّروا عملية إخفاء السيد أبو عدس من منزله يوم الأحد 16 كانون الثاني/يناير 2005. وشارك "محمّد" أيضًا في هذه العملية؛

- وأعدّوا شريط فيديو أعلن فيه السيد أبو عدس زورًا المسؤولية عن الاعتداء على الحريري؛

- ووزّعوا الإعلان الزائف على وسائل الإعلام ونشروه من خلالها مباشرةً بعد الاغتيال يوم الاثنين 14 شباط/فبراير 2005.

192- استمعت غرفة الدرجة الأولى إلى أدلة على ما حدث في المسجد في كانون الثاني/يناير 2005 من أسرة السيد أبو عدس وأصدقائه وشركائه ومن تسلّموا الفيديو وبثوه بعد ظهر يوم الاثنين 14 شباط/فبراير.

193- وكما ذُكر سابقًا، لم تقتنع غرفة الدرجة الأولى على نحو لا يشوبه أي شك معقول بأن السيد مرعي كان يستخدم الهاتف الأخضر 071، ولا بأن السيد صبرا كان المستخدم الوحيد للهاتف الأرجواني 018. ولكن لإنصاف قضية المدعي العام، قامت غرفة الدرجة الأولى أيضًا بتحليل الأدلة انطلاقًا من افتراض أن السيد صبرا كان المستخدم الوحيد للهاتف الأرجواني 018. لذا، حتى لو كانت غرفة الدرجة الأولى مخطئة في هذا الشأن، فإنها واصلت على أيّ حال تحليل ما إذا كان تحقُّق شرط استخدامهم لتلك الهواتف الخلوية يبقي على إمكانية كونهم مذنبين.

194- وأُجريت أربعة اتصالات بوسيلتي إعلام إخباريتين هما مكتب وكالة رويترز ومكتب قناة الجزيرة في بيروت، بعد ظهر يوم الاعتداء، من أربعة هواتف عمومية مختلفة وباستخدام بطاقة التلكارت نفسها. واشتملت هذه الاتصالات على اتّصال بمكتب وكالة رويترز عند الساعة 14:11، وثلاثة اتّصالات بمكتب قناة الجزيرة في الساعة 14:19، والساعة 15:27، والساعة 17:04.

195- وتلقّى رئيس مكتب قناة الجزيرة في بيروت، السيد غسان بن جدّو، ثلاثة اتّصالات بهذا الخصوص. فعند قرابة الساعة 14:19، اتّصل شخص بمكتب قناة الجزيرة في بيروت. وذكر السيد بن جدّو في شهادته أنّ المتّصل قال كلامًا شبيهًا جدًّا بالنّص المكتوب لإعلان المسؤولية عن الاغتيال الذي تسلّمه مكتب قناة الجزيرة في وقت لاحق.

196- وأُجري الاتّصال الثاني عند الساعة 15:27. وقال المتّصل للسيد بن جدّو إنّ ثمة شريط فيديو على شجرة بالقرب من مبنى مكتب قناة الجزيرة إلى جانب مبنى زهري اللّون. وقال إنّه يجب أخذه في غضون خمس عشرة دقيقة وإلاّ سيتعذّر العثور عليه.

197- وتطوّع موظّف تقني في مكتب قناة الجزيرة، للذهاب ولإحضار الشريط. ودار حول الشجرة مرّتين أو ثلاث مرّات قبل أن يرى علبة بيضاء على أحد أغصان الشجرة. فتسلّق الشجرة مسافة متر أو متر ونصف المتر وأخذ العلبة.

198- وتلقّى مكتب قناة الجزيرة اتّصالاً ثالثًا عند الساعة 17:04. وقال المتّصل بنبرة تهديدية حادّة إنّ مكتب قناة الجزيرة سيسمع الكثير في المستقبل عن المجموعة التي أعلنت المسؤولية عن الاعتداء، وإنّ من صالح الشركة أن تتعاون معها.

199- وبثّت قناة الجزيرة الفيديو عند الساعة 17:30. وظهر السيد أبو عدس في شريط الفيديو جالسًا تحت راية يُزعم أنّها لجماعة *النصرة والجهاد في بلاد الشام*، وكان يقرأ نصًّا لإعلان المسؤولية ورد فيه ما يلي:

> إنزال القصاص العادل بعميل هذا النظام وأداته الرخيصة في بلاد الشّام، قائل الإثم وآكل السحت، رفيق الحريري، عبر تنفيذنا لعملية استشهاديّة مدوّية تؤكد وعدنا بالنصرة والجهاد وتكون مقدمة للعديد من عملياتنا الاستشهاديّة ضد الكفرة والمرتدّين والطّواغيت في بلاد الشّام.

200- وجاء في الرسالة المرفقة بشريط الفيديو أنه تم تنفيذ عملية انتحارية ضد من وُصف بأنه "عميل الكفر في بلاد الحرمين"، أي رفيق الحريري والسعودية، وأن منفّذ العملية الانتحارية هو أحمد أبو عدس. وجاء في الرسالة: "مرفق فيلم للشهيد أحمد أبو عدس منفّذ العملية".

201- ولا تستطيع غرفة الدرجة الأولى أن تحدد مَن أجرى الاتّصالات أو عدد المتّصلين. وذكر السيد بن جدّو في شهادته أنّ ثلاثة أشخاص مختلفين اتّصلوا بمكتب قناة الجزيرة فيما يتعلّق بإعلان المسؤولية. ومن الممكن أيضًا أن يكون شخص آخر مختلف قد اتّصل بمكتب وكالة رويترز. ومع أنّ الاحتمال الأرجح هو أن يكون الأشخاص أنفسهم أجروا الاتصالات، لا يمكن المقارنة لمعرفة ما إذا كان المتّصل (المتّصلون) بمكتب وكالة رويترز ومكتب قناة الجزيرة هو الشخص نفسه (هم الأشخاص أنفسهم).

202- ولا يمكنها أيضًا أن تحدّد متى وُضعت العلبة على الشجرة؛ فليس هناك دليل يمكن لغرفة الدرجة الأولى الاستناد إليه لتستنتج ما إذا كانت قد وُضعت هناك قبل الاعتداء أو بعده.

203- وشهدت شبكتا الاتصالات الخلوية اضطرابًا وازدحامًا بعد ظهر يوم الاثنين 14 شباط/فبراير 2005 في بيروت بعد الاعتداء على السيد الحريري، ولا سيما في المنطقة القريبة نسبيًا من مسرح الجريمة. ويؤثر ذلك في موثوقية هذه الأدلة.

204- ويعني ازدحام الشبكة بعد ظهر ذلك اليوم أنه ربما لم يتصل هاتف السيد صبرا الخلوي الأرجواني المشترك وهاتف السيد عنيسي الخلوي الشخصي الأرجواني بخلية الخدمة الفضلى في *أيٍّ* من الاتصالات التي أجرياها بعد ظهر ذلك اليوم. ونظريًا يمكن أن يكونا في المنطقة التي يغطيها أي من الخلايا الست المجاورة – أو الخلايا المحاذية لها – عند إجراء الاتصالات.

205- ويُشتبَه بالطبع بأن مستخدم الهاتف الأرجواني 018، أو السيد عنيسي بصفته مستخدم الهاتف الأرجواني 095، أو كليهما كانا *قريبَين نسبيًا* من الهواتف العمومية الأربعة أو من الشجرة التي وُضع عليها شريط الفيديو يوم الاثنين 14 شباط/فبراير 2005. وتفسير ذلك بالمعنى الضيّق هو أنهما كانا على مسافة بضعة كيلومترات على الأقل من الهواتف العمومية الأربعة أو من الشجرة في الأوقات ذات الصلة بالوقائع، مع الإقرار بالأنماط المحتملة التي تبرز في هذا الإطار؛ وأن ذلك حدث ضمن فترة قصيرة نسبيًا قرابة الوقت الذي أجريت فيه الاتصالات الهاتفية بمكتب وكالة رويترز ومكتب قناة الجزيرة، وأُخذ فيه شريط الفيديو. والدليل الأقوى هو أن مستخدمَي الهاتفين الأرجوانيين اتصلا بخلية تؤمّن التغطية عند الشجرة حين كان موظف قناة الجزيرة يقوم بأخذ العلبة، *ويُحتمل* أن يكون ذلك قد أتاح لهما مراقبة ما كان يحدث. ومع ذلك، كان هناك ازدحام في شبكتي الاتصالات آنذاك. وقد يكون مستخدما الهاتفين الخلويين في مكان قريب، ولا يتصلان بالخلية التي توفر هذه التغطية، وبذلك قد لا يكونان ضمن المسافة التي تتيح لهما رؤية الشجرة. ومن المستحيل الإدلاء بقول فصل في هذا الشأن.

206- وأنماط الاتصالات بين الهاتف الأرجواني 018 والهاتف الأرجواني 095، وبين الهاتف الأرجواني 018 والهاتف الأرجواني 231، تثير بوضوح الشبهات أيضًا. فقد تبادلت هذه الهواتف الاتصالات فيما بينها يوم الاثنين 14 شباط/فبراير 2005 في أوقات قريبة نسبيًا من الأوقات التي جرى خلالها الاتصال بمكتب وكالة رويترز ومكتب قناة الجزيرة وأخذ شريط الفيديو.

207- ومع ذلك، قال السيد بن جدو جازمًا إنّ هناك ثلاثة متصلين مختلفين. ومن المحتمل جدًا أن يكون على خطأ؛ فمن الممكن بالطبع أن يكون شخص واحد قد أجرى الاتصالات الثلاثة مستعينًا بتمويه صوته. ومن الممكن حتى ألا يكون المتصل أو المتصلون ذكورًا، ولكن تلك هي الأدلة.

208- وعلى الرغم من الشبهات التي تثيرها تحركات الهواتف الأرجوانية والاتصالات فيما بينها يوم الاثنين 14 شباط/فبراير 2005 وفي الأسابيع السابقة، ليس ذلك كافيًا لإثبات ضلوع السيدين عنيسي وصبرا في إعداد إعلان المسؤولية. ويحيط التباس شديد بما كانوا يقومون به من أفعال. ولا تتوافر أدلة على مضمون اتصالاتهم، ولا على رسائلهم النصية، ولا على احتمال أن يكونوا قد التقوا أو على مكان لقاءاتهم وتاريخها والمواضيع التي ناقشوها. ولا تثبت الأدلة أيضًا أن السيد صبرا كان يستخدم الهاتف الأرجواني 018 في فترة بعد الظهر من ذلك اليوم.

209- وإن نشاط الهواتف الأرجوانية الذي سلّط الادعاء الضوء عليه هو أبعد زمانيًا ومكانيًا من أن يُقدّم برهانًا على وجود المتهمَين عند الهواتف العمومية لدى إجراء الاتصالات، أو على ضلوعهما في هذه الاتصالات بطريقة أخرى، أو على وجودهما في موقع أخذ شريط الفيديو.

210- وبالعودة إلى الشخص الظاهر في شريط الفيديو، يتمحور مخطط إعلان المسؤولية زورًا حول الشخص المعلِن، أي السيد أحمد أبو عدس. فقد كان في سن الشباب، وربما كان ذا شخصية انطوائية، وأصبح متدينًا على نحو متزايد في المرحلة التي سبقت اختفاءه. وكان يتردد يوميًا إلى المسجد المجاور لمنزله، وقد أبدى اهتمامًا بالكتابات الإسلامية. ويبدو أيضًا أنه لم يكن للسيد أبو عدس اهتمام بالسياسة. وربما ساهمت هذه العوامل، وفقًا لتقييم غرفة الدرجة الأولى، في جعله هدفًا مستساغًا لمجموعات تسعى إلى التقرّب من الفئات الشبابية الهشّة بهدف تجنيدها في قضاياها الدينية. ولم يكن يعرف قيادة السيارات. وهذا أيضًا ما يجعل من المعقول استبعاد كونه المنفّذ الانتحاري.

211- ويجب النظر إلى الأدلة المقدمة في قضية الادعاء بشأن تورّط السادة مرعي وعنيسي وصبرا في الأنشطة المرتبطة بإعلان المسؤولية زورًا مقترنةً بالأدلة على ضلوعهم المزعوم في اختفاء السيد أبو عدس في كانون الثاني/يناير 2005، بما في ذلك الأدلة على "خطفه" المزعوم. والأدلة في هذا الصدد هي أدلة ظرفية بكاملها.

212- وزعم المدعي العام أنه جرى في الفترة الممتدة من أواخر كانون الأول/ديسمبر 2004 إلى أوائل كانون الثاني/يناير 2005، تحديد السيد أبو عدس ليكون كبش محرقة محتملاً في تسجيل إعلان المسؤولية زورًا. وانتحل السيد عنيسي، وفقًا لزعم المدعي العام، شخصية "محمد" وتقرّب من أشخاص، بينهم السيد أبو عدس، في مسجد جامعة بيروت العربية. وبيّنت أدلة الاتصالات أيضًا أن السيدين عنيسي وصبرا كانا في محيط مسجد جامعة بيروت العربية في الفترة ذات الصلة بالوقائع.

213- والأدلة على لقاءات قد تكون حصلت بين السيد أبو عدس وشخص يدعى "محمد" في المسجد في كانون الأول/ديسمبر 2004 وكانون الثاني/يناير 2005 هي في معظمها أدلة منقولة عن الغير، وبعضها مستمد من إفادات قُبلت في عداد الأدلة لشهود لم يحضروا للإدلاء بشهادتهم ولم يخضعوا للاستجواب المضاد. وهذا ما يقلل من موثوقية هذه الأدلة تقليلًا بالغًا. والخيط الذي يجمع بين الروايات كافةً هو أن السيد أبو عدس قام بتلقين أحدهم أصول الصلاة في المسجد المجاور لمنزله في الأسابيع التي سبقت اختفاءه. وثمة شاهدٌ واحد فقط قدّم أدلة مباشرة على قيام السيد أبو عدس (على ما يبدو) بتلقين أحدهم أصول الصلاة في المسجد.

214- ورأى ذلك الشاهد السيد أبو عدس برفقة شاب في المسجد قبل اختفائه بوقت قصير، وقد اختفى السيد أبو عدس يوم الأحد 16 كانون الثاني/يناير 2005. وكان يلقّن الشاب أصول الصلاة.

215- والتقى شاهد آخر بشخص يدعى "محمد" في المسجد في بداية شهر كانون الثاني/يناير 2005، وقال "محمد" إنه لا يعرف أصول الصلاة وإنه يريد من الشاهد أن يعلّمه كيف يصلّي. وأشار الشاهد إلى السيد أبو عدس قائلاً إنه، أي أبو عدس، يستطيع ذلك، وإنه أنسب منه لتلقين "محمد" كيفية أداء الصلاة. وبعد مرور أكثر من خمس سنوات، دلّ الشاهد على صورة السيد عنيسي على لوحة صور عرضها عليه محققو الادعاء.

216- ومع ذلك، فإن الشاهدين لا يرتبطان بالضرورة ارتباطًا ثابتًا فيما بينهما ولا تعزز إفادات كل منهما إفادات الآخر. وليس هناك من يقين بأنهما كانا يشيران إلى الشخص نفسه وأن هذا الشخص كان المدعو "محمد" المذكور.

217- لذلك لم يثبت الادعاء على نحوٍ لا يشوبه أي شك معقول أن السيد أبو عدس قابل شخصًا يدعى "محمد" في المسجد في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2004 أو أوائل كانون الثاني/يناير 2005 ولقّنه أصول الصلاة.

218- وفضلًا عن ذلك، فإن أدلة تحديد الهوية التي زُعم استنادًا إليها أن "محمد" هو السيد عنيسي كانت مشوبة بالعيوب وغير موثوق بها. فقد انقضى أكثر من خمس سنوات بين رؤية الشاهد لـ"محمد" في مسجد جامعة بيروت العربية في كانون الثاني/يناير 2005 والتحديد المزعوم للسيد عنيسي بأنه المدعو "محمد" أمام محققي الادعاء في آذار/مارس 2010. وجرى أيضًا تحديد الهوية بطريقة مشوبة بالعيوب. وشهد على ذلك خبير دعته جهة الدفاع عن عنيسي إلى الإدلاء بشهادته وقبلت غرفة الدرجة الأولى أدلته. ولذا، فإن غرفة الدرجة الأولى لم تعتمد على أدلة تحديد الهوية.

219- وتعتمد قضية الادعاء التي يُزعم فيها ضلوع السيدين عنيسي وصبرا في رواية "محمد" وفي اختفاء السيد أبو عدس ثم ظهوره لاحقًا في شريط الفيديو على قيام الادعاء بإثبات وجودهما داخل مسجد جامعة بيروت العربية وعلى مقربة منه في الأوقات ذات الصلة بالوقائع في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2004 وأوائل كانون الثاني/يناير 2005. وكان الزعم القائل بأن السيد عنيسي أقام صداقة مع السيد أبو عدس، من خلال انتحال شخصية "محمد" وطلب مساعدته في تعلّم أصول الصلاة، عنصرًا أساسيًا في هذا الجزء من القضية.

220- واستندت نظرية الادعاء بشأن ضلوع السادة مرعي وعنيسي وصبرا في مخطط قتل السيد الحريري استنادًا بالغًا إلى إثبات أن السيد عنيسي هو "محمد" باعتباره الركيزة الأساسية لإثبات قيامه والسيد صبرا بإجراء الاتصالات الهاتفية بمكتب قناة الجزيرة ومكتب وكالة رويترز يوم الاثنين 14 شباط/فبراير 2005.

221- وربما كان مزيج هذه الأدلة – فضلاً عن حالات تشغيل الخلايا نتيجة لنشاط الهواتف الأرجوانية بعد ظهر يوم الاثنين 14 شباط/فبراير – ليتيح لغرفة الدرجة الأولى استخلاص الاستدلالات اللازمة التي تشير إلى مسؤوليتهم عن الاتصال بالمؤسستَين الإخباريتين. ولكن نظرًا إلى عدم وجود أدلة على مشاركتهم المزعومة في رواية "محمد" – واستطرادًا في اختفاء السيد أبو عدس – فإن الرابط الوحيد الذي يجمعهم بالمؤامرة هو وجود الهاتف الأرجواني 095 الخاص بالسيد عنيسي والهاتف الأرجواني 018 المنسوب إلى السيد صبرا، في أوقات مختلفة، في أماكن "قريبة" من الهواتف العمومية ومن الشجرة بعد ظهر يوم 14 شباط/فبراير 2005، وكذلك في أماكن "قريبة" من مسجد جامعة بيروت العربية في كانون الأول/ديسمبر 2004 وكانون الثاني/يناير 2005.

222- ولدى إسقاط الأدلة الأساسية التي تربط السيد عنيسي بشخصية "محمد" من الاعتبار، تضعف إلى حد كبير قضية الادعاء ضد المتهمين الثلاثة.

223- وكان الهاتف الأرجواني 095 الخاص بالسيد عنيسي "في محيط" المسجد في خمسة أيام، أي أنه اتصل بخلايا مجاورة. وروى أحد الشهود أنه التقى بشخص يدعى "محمد" في المسجد، في أحدِ يومين من هذه الأيام الخمسة. وكان الهاتف الأرجواني 018، الذي كان يستخدمه السيد صبرا وزوجته، "على مقربة" أيضًا من المسجد في ثمانية أيام خلال الفترة نفسها.

224- لكن غرفة الدرجة الأولى لم تتمكن من التوصل إلى استنتاج مفاده أن السيد أبو عدس التقى بشخص يدعى "محمد" في المسجد. وقد خلصت فقط إلى أن أحد الشهود التقى بشخص يدعى "محمد" هناك في أوائل كانون الثاني/يناير 2005، وإلى أن هذا الشخص طلب من الشاهد تلقينه أصول الصلاة، فأشار الشاهد إلى السيد أبو عدس الذي كان موجودًا على مقربة منهما قائلاً إنه أنسب منه لتلقين المدعو "محمد" أصول الصلاة. ولم تتوافر أدلة موثوق بها على أن السيد أبو عدس قام بذلك فعلاً.

225- ووجود الهاتف الأرجواني 095 الخاص بالسيد عنيسي "في محيط" المسجد في أحد التاريخَين المحتملين لحدوث اللقاء ليس كافيًا في حد ذاته ليثبت على نحوٍ لا يشوبه أي شك معقول أن السيد عنيسي هو "محمد". وليس هذا الدليل كافيًا حتى عند النظر إليه مقترنًا بمجمل نشاط الهواتف الأرجوانية خلال تلك الفترة.

226- ولا أدلة تربط بين اتصالات الهواتف الأرجوانية الثلاثة وأي شيء له صلة بالسيد أبو عدس، أو بالمسجد، أو بشخص يدعى "محمد"، أو باختفاء السيد أبو عدس، أو بشريط الفيديو أو إعداده أو بثّه. والاتصال الأخير بين الهاتف الأخضر 071، المنسوب إلى السيد مرعي، والسيد بدر الدين على الهاتف الأخضر 023 كان يوم الاثنين 7 شباط/فبراير 2005، في ظروف تبدو مجردة من السياق.

227- وما من دليل موثوق به أيضًا يربط أيًا من المتهمين الثلاثة باختفاء السيد أبو عدس من منزله صبيحة يوم الأحد 16 كانون الثاني/يناير 2005.

228- والأدلة على مغادرة السيد أبو عدس منزله برفقة "محمد" ليست على قدر كافٍ من الموثوقية للتوصل إلى استنتاج مفاده أن ذلك قد حدث. فقد يكون السيد أبو عدس غادر برفقة شخص آخر، أو غادر بمفرده. ولا يمكن لغرفة الدرجة الأولى أن تستنتج بقدر كاف من الثقة أن السيد أبو عدس غادر برفقة "محمد" يوم الأحد 16 كانون الثاني/يناير 2005.

229- وفي صباح يوم الأحد 16 كانون الثاني/يناير 2005، اتصل الهاتف الأخضر 071 بالهاتف الأخضر 023 الخاص بالسيد بدر الدين خمس مرات. ومع ذلك، لا تتوافر أدلة موثوق بها تربط بين الاتصالات التي أجراها السيد مرعي من الهاتف الأخضر المنسوب إليه بالسيد بدر الدين في صبيحة ذلك اليوم وبين اختفاء السيد أبو عدس، وذلك على الرغم من حدوثها بالتزامن مع اختفائه في ذلك اليوم. وتبعًا لذلك، فإن الخلاصة الوحيدة التي يمكن التوصل إليها على نحوٍ معقول انطلاقًا من أدلة المواقع الخلوية المتعلقة بأنشطة الهواتف هي أن غرفة الدرجة الأولى لا تستطيع أن تتوصل إلى استنتاج مؤكد بشأن ضلوع أي من المتهمين الثلاثة في اختفاء السيد أبو عدس يوم الأحد 16 كانون الثاني/يناير 2005.

230- ولا يمكن لغرفة الدرجة الأولى التوصل إلى أي استنتاجات بشأن تاريخ تسجيل شريط الفيديو ما خلا الاستنتاج البديهي بأنه سُجِّل بعد اختفاء السيد أبو عدس يوم الأحد 16 كانون الثاني/يناير، وقبل اغتيال السيد الحريري يوم الاثنين 14 شباط/فبراير 2005.

231- ولا أدلة تربط أيًا من المتهمين بإعداد شريط الفيديو ولا بأيٍّ من الأعمال التحضيرية الأخرى لإعلان المسؤولية يوم الاثنين 14 شباط/فبراير 2005. وبناءً على ذلك، لا تستطيع غرفة الدرجة الأولى أن تستنتج أن الاستدلال الوحيد الذي يمكن استخلاصه على نحوٍ معقول من مجمل الأدلة هو ضلوع أيٍّ من المتهمين الثلاثة في إعداد شريط الفيديو المستخدَم في إعلان المسؤولية عن الاعتداء.

232- وجوهر قضية الادعاء ضد السادة مرعي وعنيسي وصبرا هو أن إعلان المسؤولية كان زائفًا. فقرار الاتهام الموحّد المعدّل يؤكّد أنهم شاركوا في إعداد إعلان مسؤولية يعلمون أنه زائف، وقد مضى الادعاء بقضيته على هذا الأساس. ولكن لم تُقدَّم في المحاكمة أي أدلة *مباشرة* على أن إعلان المسؤولية كان *زائفًا*.

233- وما من دليل *مباشر* أيضًا يربط السيد أبو عدس بمسرح الجريمة. والدليل الوحيد هو ظهوره في الفيديو.

234- والدليل الوحيد على وجود الجماعة المذكورة أو عدم وجودها مصدره السيد بن جدو الذي قال في شهادته إنه لم يُسمَع باسم هذه الجماعة قبل إعلان المسؤولية ولا بعده.

235- وقد يكون السيد أبو عدس انضم طوعًا إلى جماعة جهادية وهمية – أو ربما خُيِّل إليه أنه انضم إلى جماعة جهادية حقيقية – وشارك بملء إرادته في تسجيل شريط فيديو لإعلان المسؤولية عن اعتداء قبل وقوعه. ولعله تعرض لخديعة حَمَلَته على تسجيل شريط الفيديو، وذلك لأسباب مجهولة، أو أُرغِم على القيام بذلك. وليست الأدلة كافية كي تتمكّن غرفة الدرجة الأولى من التوصل إلى أي خلاصات مؤكدة ترجّح كفّة هذا الاحتمال أو ذاك.

236- وقد اقتنعت غرفة الدرجة الأولى على نحوٍ لا يشوبه أي شك معقول بأن إعلان المسؤولية عن الاعتداء كما ظهر في شريط الفيديو والرسالة والاتصالات الهاتفية بمكتب وكالة رويترز ومكتب قناة الجزيرة، كان إعلانًا زائفًا. والتفسير الأرجح هو أن المسؤولين عن اغتيال السيد الحريري أرادوا تحويل الانتباه عن أنفسهم من خلال توجيه الأنظار نحو شخص يَزعم أنه يكنّ كرهًا للسيد الحريري بسبب روابطه مع السعودية، والإيحاء ظاهريًا بأن الدافع هو الثأر لمصرع أشخاص على أيدي قوى الأمن السعودية.

237- ولكن لا يمكن لغرفة الدرجة الأولى أن تتوصّل، انطلاقًا من مجمل الأدلة، إلى استنتاج مؤكد بشأن ما إذا كان السيد أبو عدس قد أُرغِم على المشاركة في تسجيل شريط الفيديو، أو ما إذا كان قد أقدم على ذلك طوعًا. فالاحتمالان ممكنان. وبما أن السيد أبو عدس لا يزعم أنه الانتحاري، من الممكن أنه تعرّض لخديعة حملته على تسجيل شريط الفيديو. ومن جهة أخرى، من الممكن أن يكون قد وافق على القيام بالأمر من دون الحاجة إلى التحايل عليه. ولا يتيح مضمون شريط الفيديو لغرفة الدرجة الأولى التوصل إلى استدلال يرجّح كفّة هذا الاحتمال أو ذاك.

238- ولا يمكن لغرفة الدرجة الأولى أيضًا التوصل إلى أي استنتاج صريح بشأن مصير السيد أبو عدس؛ ويُرجَّح أنه توفّي، وأغلب الظن أنه توفّي بعد اختفائه بوقت قصير. ولا أدلة في سجل القضية تستطيع غرفة الدرجة الأولى الاستناد إليها للتوصل إلى استنتاج مؤكّد بشأن ما حلّ به، أو تاريخ حدوثه.

239- والسيد أبو عدس ليس الانتحاري، واختفاؤه يتوافق مع احتمال أن يكون منفّذو الاعتداء قد استخدموه لغرض إعداد إعلان المسؤولية زورًا. وتشير الأدلة أيضًا إلى أن جماعة "النصرة والجهاد في بلاد الشام" جماعة وهمية، مما يعني أن إعلان المسؤولية زورًا كان فعلاً زائفًا بكلا جانبَيه.

240- وحتى لو كانت خلاصة غرفة الدرجة الأولى أن السيد أبو عدس ليس الانتحاري خلاصةً غير صحيحة، لن يطرأ أي تغيير على الاستنتاجات بشأن المسؤولية الجنائية لكل من السادة مرعي وعنيسي وصبرا. فسواء أكان السيد أبو عدس هو الانتحاري أم لا، ليست الأدلة كافية للتمكّن على نحوٍ لا يشوبه أي شك معقول من إثبات مشاركتهم في التهم المنسوبة إليهم في قرار الاتهام الموحّد المعدّل.

241- ووفقًا لما يزعمه الادعاء، استعمل السادة مرعي وعنيسي وصبرا هواتفهم الخلوية الشخصية للاتصال فيما بينهم – باستخدام الهواتف الخلوية على أقل تقدير – من أجل تنفيذ إعلان المسؤولية زورًا.

242- ولكن جرى التخلص منها كلها بعد اغتيال السيد الحريري بيومٍ واحد أو يومَين.

243- وعامل التزامن في توقّف استخدام الهواتف الأرجوانية، بعد سنوات عدة من الاستخدام النشط، ربما يشير فعلاً إلى أن ذلك القرار اتُّخذ بعد وقوع حدث معيّن، بدافع الشعور بخوفٍ ما. ولكن يبدو هذا القرار، عند اتخاذه في سياق مؤامرة مزعومة استخدم المشاركون فيها شبكة هواتف سرّية في باقي العمليات، قرارًا متناقضًا يصعب تفسيره.

244- ولكنه ليس في نهاية المطاف الاستدلال المعقول الوحيد الذي يمكن التوصل إليه انطلاقًا من الأدلة. فالاستدلال الآخر هو أنهم لم يشاركوا في النشاط الجرمي المزعوم أو أنهم لم يكونوا على علمٍ مسبق بما يحمله نشاط اتصالاتهم من أبعاد ودلالة. وإلا لما كانوا استخدموا هواتفهم الشخصية للقيام بتلك الاتصالات.

245- وقد اعتمد الادعاء على هذا الخيط من الأدلة لدعم قضية قائمة على أدلة ظرفية فيما يتعلق باستخدام الهواتف الخلوية. واستُخدِم التخلص من الهواتف للمساعدة على إثبات تورّط المتهمين الثلاثة في عملية إعلان المسؤولية زورًا. وفي المقابل، استُخدمت أنشطة الهواتف الخلوية يومَ الاثنين 14 شباط/فبراير لإثبات أن شيئًا ما حدث واقتضى من الثلاثة التخلص من هواتفهم الخلوية في الأيام القليلة اللاحقة، وتحديدًا أنه كان لديهم سبب جرمي للقيام بذلك. وبتعبير آخر، لا يمكن النظر إلى هذين الخيطَين من الأدلة إلا بالجمع بينهما.

246- وبناءً على ذلك، حتى لو كانت غرفة الدرجة الأولى مخطئة في عدم استنتاجها أن الاستدلال الوحيد الذي يمكن التوصل إليه على نحوٍ معقول انطلاقًا من الأدلة هو أن التخلص من الهواتف الخلوية بعد وقوع الاعتداء بوقت قصير يعني التورط في الاعتداء، يبقى هذا الاستنتاج من دون سياق إذا لم يُنظَر إليه مقترنًا بجميع الأدلة الأخرى المتعلقة بالمواقع الخلوية. ولكن بما أن غرفة الدرجة الأولى لم تقتنع على نحوٍ لا يشوبه أي شك معقول بأن أنشطة الهواتف الخلوية في فترة بعد الظهر من يوم 14 شباط/فبراير مرتبطة

حصرًا بالمشاركة في إعلان المسؤولية زورًا، لا يمكنها أن تقتنع، استنادًا إلى التخلص من الهواتف الخلوية في غضون اليومين التاليين، بأن الادعاء أثبت أنها استُخدمت في إعلان المسؤولية زورًا.

247- وبناءً على ذلك، لم يثبت الادعاء على نحوٍ لا يشوبه أي شك معقول قضيته فيما يتعلق بمشاركة السادة مرعي وعنيسي وصبرا في إعلان المسؤولية زورًا عن الاعتداء على السيد الحريري.

ارتكاب عمل إرهابي باستعمال أداة متفجرة

248- كان الانفجار الذي وقع بتاريخ 14 شباط/فبراير 2005 عملاً إرهابيًا، وفقًا لتعريف المادة 314 من قانون العقوبات اللبناني، وهو عمل مُرتكب بوسائل من شأنها أن تحدث خطرًا عامًا كالأدوات المتفجرة. وتفجير مواد شديدة الانفجار تقع زنتها بين 2500 و3000 كيلوغرام من مكافئ مادة "تي أن تي"، وُضعت في الجهة الخلفية من شاحنة خفيفة، هو عمل يندرج تمامًا ضمن التعريف الوارد في المادة 314 من قانون العقوبات اللبناني بوصفه أحد الأفعال التي "تُرتكب بوسائل [...] من شأنها أن تحدث خطرًا عامًا".

249- وكانت الأداة المتفجرة تحتوي على مادة "آر دي إكس" الشديدة الانفجار وبكمية ضخمة إلى حد أنها كانت ستؤدي حتمًا إلى سقوط الكثير من القتلى أو الجرحى ممن كانوا موجودين في الجوار عند تفجيرها. كذلك، فإن تفجير هذه الكمية الضخمة من المواد الشديدة الانفجار كان سيؤدي لا محالة إلى تدمير الأبنية والمركبات المجاورة أو إلحاق الضرر بها، وإلى إشعال حرائق. وقد عرّض الانفجار كل الممتلكات والأشخاص الموجودين في الجوار للخطر.

250- وانفجرت المواد في شارع مكتظ من شوارع المدينة في منتصف أحد أيام العمل. وقد فُجرت على علو يقع بين 50 و80 سنتيمترًا تقريبًا فوق سطح الأرض في شارع محاط بأبنية متعددة الطوابق. ونتج من ذلك "أثر أخدودي" أدى إلى تفاقم قوتها التدميرية.

251- وكان لا بد من وجود الكثير من الناس داخل الأبنية أو المارين بالمنطقة في مركباتهم أو سيرًا على الأقدام، ضمن نطاق الانفجار، بصرف النظر عن أن الشخص المستهدَف كان السيد رفيق الحريري. وكان مئات الأشخاص من خارج موكب السيد الحريري، وهذا ما تؤكده نسبة القتلى والجرحى. فأكثر من نصف عدد قتلى الانفجار البالغ عددهم 22 شخصًا، فيما خلا الانتحاري نفسه، والأكثرية الساحقة من الجرحى البالغ عددهم 226 شخصًا، لم تكن لديهم أي صلة بموكب السيد الحريري.

252- وكان التفجير عملًا نُفِّذ بقصد إيجاد حالة ذعر. وما يثبت ذلك هو كمية المواد المتفجرة المستخدمة وقوتها، وطريقة تنفيذ التفجير وتوقيته وموقعه، والشخص المقصود اغتياله. فتفجير هذه المواد في الظروف المذكورة كان من شأنه حتمًا أن يسبب حالة ذعر وهلع، على الأقل لدى الأشخاص الذين كانوا موجودين في منطقة الانفجار. وأيّ شخص كان على عِلم بطريقة تنفيذ الاعتداء هذه لا بدّ أن يكون قد توقَّع هذه النتائج.

253- وقيام انتحاري باستهداف السيد الحريري يبيّن أيضًا أن القصد من هذا التفجير كان إيجاد حالة ذعر. فقد كان متوقعًا أن يعلَم الناس أن انتحاريًا نفَّذ الاعتداء، وأن ذلك سيؤدي أيضًا إلى تخويفهم وترويعهم. والسيد أبو عدس أعلن صراحةً في الفيديو الذي ظهر فيه أن انتحاريًا نفّذ التفجير.

254- وكان السيد الحريري رئيسًا سابقًا للوزراء في لبنان ورجلًا سياسيًا بارزًا كان يحضِّر، قبل وفاته، للانتخابات النيابية المقرر إجراؤها في أيار/مايو 2005. ولذا، فمن المؤكد أن اغتياله، أو محاولة اغتياله، في انفجار ضخم كانا سيحدِثان ضجة كبيرة ويبثان الخوف وشعورًا بانعدام الأمان والخسارة في نفوس الكثير من اللبنانيين. وتبيّن الأدلة التي قدَّمها المتضررون المشاركون في الإجراءات والشهود أن هذا ما حصل فعلًا. وأي شخص كان على عِلم بأن عملية التفجير كانت ستنفَّذ في الشارع الذي مرَّ به موكب السيد الحريري توقَّع بلا شك أن الانفجار كان سيؤدي إلى سقوط عدد كبير من القتلى أو الجرحى، سواء أنجحت عملية الاغتيال أم لا.

255- ولم يُقصد إيجاد حالة الذعر في المنطقة المحيطة مباشرةً بموقع الاعتداء فحسب، بل قُصِد تنفيذ اعتداء مدوٍ تتردد أصداؤه في كل أنحاء لبنان والمنطقة، ولم يُستهدف بآثاره مناصرو السيد الحريري وحدهم. وقد أظهَرت الأدلة المتعلقة بالخلفية السياسية للاعتداء أن الهدف المنشود منه كان زعزعة الاستقرار في لبنان عمومًا.

256- وكان من المتوقع أن يؤدي تفجير المواد المتفجرة، في حد ذاتها وفي ظروف تفجيرها، إلى مقتل عدد كبير من الناس في ذلك اليوم.

257- ونظرًا إلى حجم مجموعة الأشخاص المتأثرين بالانفجار، من المرجح أن تكون أسباب نجاة الجرحى قد اختلفت بين شخص وآخر. فمن المحتمل أن يكون العلاج الطبي الذي تلقَّاه البعض منهم بعد الاعتداء قد أنقذ أرواحهم. ولعل المكان الذي كان البعض الآخر موجودًا فيه عند وقوع الانفجار جنَّبهم التعرض لإصابات خطيرة في الأساس. وغرفة الدرجة الأولى مقتنعة، استنادًا إلى الأدلة، بأن هذه الظروف ومجموعة من الظروف الأخرى قد حالت دون وفاة الجرحى البالغ عددهم 226 جريحًا.

المؤامرة الرامية إلى ارتكاب عمل إرهابي

258- وجِّهت إلى المتهمين الأربعة تهمة المشاركة في مؤامرة زُعم أنهم توصَّلوا في إطارها، ومعهم السيد مصطفى أمين بدر الدين "وآخرون لا يزالون مجهولي الهوية، بمن فيهم مجموعة الاغتيال، إلى الاتفاق على ارتكاب عمل إرهابي وسيلته أداة متفجرة" بهدف اغتيال السيد الحريري. ويُزعم أن السادة عياش وبدر الدين ومرعي شاركوا في المؤامرة بين يوم الخميس 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 ويوم الاثنين 14 شباط/فبراير 2005، في حين يُزعم أن السيدين عنيسي وصبرا شاركا في المؤامرة بين يوم الأربعاء 22 كانون الأول/ديسمبر 2004 ويوم الاثنين 14 شباط/فبراير 2005.

259- ولا تُثبت الأدلة مشاركة السيد عنيسي أو السيد صبرا في المؤامرة، لذا لا يتعلق ذلك سوى بأدوار السادة عياش وبدر الدين ومرعي.

260- ولا بد أن اغتيال شخصية تتمتع بحراسة وحماية مشددتين مثل السيد الحريري قد استلزم الكثير من التخطيط المحكم والتحضير المتقن في سياق هذه القضية، وقد شمل ذلك ما يلي:

- جمع معلومات مفصَّلة عن تحركات السيد الحريري وموكبه، وأفراد هذا الموكب، والموضع الاعتيادي لسيارة السيد الحريري فيه؛
- إنشاء شبكات مغلقة من الهواتف الخلوية لتأمين التواصل بين كل مَن أدوا دورًا في المخطط، سواء عن عِلم أم لا؛
- تحديد وسيلة لتنفيذ الاغتيال؛
- شراء فان الميتسوبيشي كانتر، أي المركبة التي استُخدمت في الاغتيال؛
- اختيار موقع ملائم للانفجار؛
- اختيار طريقة تنفيذ التفجير، بما يشمل تجنيد الانتحاري؛
- تأمين المواد المتفجرة؛
- التحضير لعملية إعلان المسؤولية، بما يشمل تحديد دور السيد أبو عدس فيها.

261- ولم يكن من الضروري أن يعلم كل مَن أدى دورًا في إطار المخطط أنه جزء من مؤامرة هدفها اغتيال السيد الحريري. وكان لدى البعض على الأقل من مستخدمي شبكات الهواتف الخلوية الخضراء والحمراء والزرقاء والصفراء هدف مشترك هو اغتيال السيد

الحريري، ولكن ذلك قد لا ينطبق على جميع مستخدمي الهواتف. فيبدو أن عدة أشخاص شاركوا في الأعمال التحضيرية الأساسية، ولكن يرجَّح أن الأشخاص الذين كانوا بحكم الضرورة على عِلم بهدف المخطط، أي اغتيال السيد الحريري، كانوا أقل عددًا.

262- واستنتجت غرفة الدرجة الأولى أن شخصين أو أكثر قد اتفقوا على ارتكاب عمل إرهابي باستعمال أداة متفجرة لاغتيال السيد الحريري. وشارك الكثير من الأشخاص في الأعمال التحضيرية للاعتداء، ومنها مثلًا أعمال المراقبة التي قام بها عدد كبير من مستخدمي الهواتف الخلوية.

263- ولا تستطيع غرفة الدرجة الأولى تحديد عدد الأشخاص الذين شاركوا عن عِلم في المؤامرة ككل. وتدبير هذه المؤامرة كان يستلزم عِلم بعض هؤلاء "الأشخاص"، لا جميعهم بالضرورة، بأن المؤامرة لارتكاب عمل إرهابي كانت تستهدف السيد الحريري. ولا بد أن الأفراد الذين تولّوا مراقبة تحركات السيد الحريري في كانون الأول/ديسمبر 2004 وكانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2005 كانوا يعلَمون أن أعمال *المراقبة* استهدفت السيد الحريري وموكبه.

264- ولا بد أن مستخدمي كل الهواتف الخلوية الحمراء والزرقاء والصفراء الأساسية الذين قاموا بمراقبة السيد الحريري وبرصد تحركاته، ومن ضمنهم السيد عياش، كانوا يعلَمون أن السيد الحريري كان الشخص المراقَب. ومع أنه لم تكن ثمة ضرورة لعِلمهم بالسبب المحدد للمراقبة، لا بد أنهم كانوا شركاء موثوقًا بهم، وذلك ربما بسبب انتسابهم إلى منظمة واحدة.

265- ولا شك في أن مستخدمي الهواتف الخلوية الحمراء الأساسية الستة كانوا يعرفون هوية الشخص الذي كانوا يتعقَّبونه يوم وقوع الاعتداء، وذلك من خلال الأعمال التي قاموا بها يومذاك ومن خلال دورهم في عمليات المراقبة التي سبقت ذلك اليوم. أما فيما يتعلق بإعلان المسؤولية عن الاعتداء، فلا بد من أن أي شخص كان على عِلم بمضمون شريط الفيديو أو الرسالة المرفقة به *قبل* وقوع الاعتداء كان يدرك أن السيد الحريري هو الضحية المستهدفة بعملية "استشهادية"، وهي العبارة التي استُخدمت في فيديو إعلان المسؤولية، أو بعملية انتحارية. ولكن العِلم بهذا الواقع وحده لا يعني بالضرورة العِلم بأن السيد الحريري كان سيُقتل في اعتداء *إرهابي* ينفَّذ باستعمال أداة متفجرة، لا بطريقة أخرى مثل إطلاق النار عليه في مكان عام. فلم يُشر في الفيديو إلى طريقة اغتيال السيد الحريري ولا إلى تاريخ اغتياله.

266- وبقطع النظر عمن فجَّر المواد المتفجرة التي كانت مخبأة في فان الكانتر، فإن هذا الشخص كان يعلَم أنه سيفجر هذه المواد في مكان عام بطريقة يُقصد بها نشر الذعر، وأن ذلك كان سيؤدي إلى سقوط قتلى وجرحى. ولا بد أن ذلك الشخص كان يعلَم أيضًا أنه سيفجر المواد المتفجرة لدى مرور موكب السيد الحريري وأن الاعتداء كان يستهدف هذا الموكب. وكان على سائق فان الكانتر أن يسير باتجاه موكب السيد الحريري لدى مروره بالقرب من فندق السان جورج وأن يفجر المواد المتفجرة. وبعد استبعاد احتمالات أخرى باعتبارها احتمالات غير منطقية على ضوء الأدلة، استنتجت غرفة الدرجة الأولى، على نحو لا يشوبه أي شك معقول، أن الانتحاري قام بتفجير المتفجرات بنفسه. ولذا، فإن هذا الانتحاري كان شريكًا في المؤامرة، من الناحية القانونية على الأقل. وبما أنه لم يتم التعرف على جثته، تبقى هويته مجهولة.

267- ولا تثبت الأدلة عِلم الرجلين اللذين اشتريا فان الكانتر في طرابلس، في منتصف كانون الثاني/يناير 2005، بأنه كان سيُستخدم في الاعتداء على السيد الحريري، ولا بأنه كان سيحمَّل بمتفجرات من مادة "آر دي إكس" أو من نوع آخر وأنه سيُستخدم في الاعتداء بهذه الطريقة.

268- وليس في الأدلة المتعلقة باستخدام الهواتف الخلوية ما يتيح إقامة رابط مباشر بين السيد عياش أو أي متهم آخر وعملية شراء الفان. ومن المحتمل أن يكون مشتريا فان الكانتر – أو أحدهما على الأقل – قد علِما بوضع متفجرات من مادة "آر دي إكس" في الفان أو أن يكونا قد شاركا في وضعها في هذا الفان. ومن المحتمل أيضًا ألا يكونا قد علِما بذلك ولا شاركا في وضع هذه المتفجرات في الفان.

269- ولكن فان الكانتر لم يُبع للشاريين حتى يوم الاثنين 17 أو يوم الثلاثاء 25 كانون الثاني/يناير 2005. والهاتف الأخضر الخاص بالسيد عياش كان في طرابلس يوم 11 كانون الثاني/يناير. وربما كان السيد عياش موجودًا هناك بحثًا عن مركبة يمكن استخدامها في الاعتداء. ولعله كان موجودًا هناك لسبب آخر.

270- ويبدو منطقيًا أن يكون الأشخاص المتورطون في مخطط اغتيال السيد الحريري قد شاركوا، بطريقة أو بأخرى، في عملية شراء فان الكانتر وأنهم فعلوا ذلك بانضباط. وقد اختاروا هذا المعرض المحدد للشاحنات في طرابلس على الأرجح لأنه كان يتقاضى ثمن شاحناته نقدًا ويطلب القليل من الوثائق من دون التحقق من هوية الشارين. وفضلًا عن ذلك، فإن وجود المعرض في طرابلس

أتاح للشاريَين، كما يزعم الادعاء، الابتعاد عن بيروت حيث تَقرَّر تنفيذ الانفجار. ولكن لم تكن ثمة ضرورة لأن يكون الشخصان اللذان اشتريا فعلًا فان الكانتر على عِلم بهدف المؤامرة.

271- ولعل المؤامرة كانت ضيقة النطاق ولم تضم سوى بضعة شركاء، أو لعلها كانت أوسع نطاقًا ولكن ذات عضوية محدودة أيضًا، ولم تضم ربما سوى نحو عشرة أعضاء، مثلما يزعمه الادعاء. ووفقًا للفرضية الثانية، اضطلع هؤلاء الشركاء بأدوار مختلفة، ولكن كل دور كان مهمًا لنجاح المخطط ومتسمًا بما يكفي من الأهمية لعِلم كل شريك من الشركاء بالعناصر الأساسية للمخطط قبل تنفيذ اعتداء 14 شباط/فبراير 2005. وبعبارة أخرى، لم يكن هؤلاء الشركاء على عِلم بتركيز أفعالهم على السيد الحريري فحسب، بل كانوا أيضًا على عِلم بهدف اغتيال السيد الحريري وبطريقة بلوغ هذا الهدف.

272- ومن المرجح أن الشركاء في المؤامرة قد شملوا بعضًا من الأشخاص الذين نفَّذوا الاعتداء الإرهابي أو جميعهم، بما يشمل مستخدمي الهواتف الخلوية الحمراء الأساسية الستة في 14 شباط/فبراير 2005، والانتحاري الذي يُعدّ شريكًا بموجب القانون على الأقل. ويُحتمل أن يكون هؤلاء الشركاء قد شملوا أيضًا الرجلين اللذين اشتريا فان الكانتر والشخص أو الأشخاص الذين حمَّلوه بالمتفجرات. ومن الممكن أن تكون هذه المؤامرة قد شملت كذلك كل مَن أقنع أشخاصًا آخرين بالاضطلاع بالأعمال اللازمة للتحضير للاعتداء وتنفيذه أو أعطاهم توجيهات للاضطلاع بها، حتى إن لم يشارك مباشرةً في أي من تلك الأعمال بنفسه. وربما ضمت المؤامرة أيضًا كل مَن تولّى إعداد إعلان المسؤولية زورًا عن الاعتداء.

273- ومن الواضح أن القصد من نشر إعلان المسؤولية كان تحويل الانتباه عن منفذي الاعتداء وتجنب كشف أمرهم وتوقيفهم، ولكن قد يكون المتآمرون قد قصدوا أيضًا إيجاد حالة ذعر من خلال بث إعلان تتبنى فيه جماعة جهادية مجهولة وهمية مسؤولية الاعتداء.

274- وانطوى إعداد إعلان المسؤولية زورًا على ارتكاب أعمال جرمية خطيرة، بما فيها الخطف والقتل المحتملان للسيد أبو عدس الذي اختفى في منتصف كانون الثاني/يناير 2005. وقد استلزم التخطيط لإعلان المسؤولية ونشره، بما يشمل تدريب السيد أبو عدس قبل تسجيل الفيديو ثم تصويره، سرية تامة ومهارات خاصة. ولا شك في أن شخصًا واحدًا على الأقل ممن شاركوا في هذه الأعمال كان على عِلم بارتباطها بالاغتيال المزمع للسيد الحريري قبل تنفيذه. لكن لم تحدَّد طريقة اغتيال السيد الحريري في الفيديو ولم يُشر فيه إلى أي انفجار.

275- ولا شك في أن مَن أعدّ الفيديو كان على عِلم بارتباطه بالاغتيال المزمع للسيد الحريري. ومن المنطق أن يكون أكثر من شخص واحد قد شارك في إعداد الفيديو وفي تدريب السيد أبو عدس على الدور الذي أداه فيه. ولكن لا توجَد أي أدلة تبيّن متى حصل ذلك. والأرجح أن يكون هذا الفيديو قد أُعدّ ما بين يوم الأحد 16 كانون الثاني/يناير 2005، وهو التاريخ الذي غادر فيه السيد أبو عدس منزله، ويوم الاثنين 14 شباط/فبراير 2005، وهو التاريخ الذي وقع فيه الاعتداء. ولكن التاريخ المحدد الذي سُجل فيه هذا الفيديو يبقى موضع تكهنات لأن لا شيء يربط أيًا من المتهمين بأي أعمال متصلة بإعداد الفيديو، بما في ذلك التاريخ والمكان اللذان أُعدّ فيهما وكيفية إعداده.

276- وفضلًا عن مستخدمي الهواتف الخلوية الحمراء الأساسية الستة، والانتحاري، ومَن قام بشراء فان الكانتر أو بتحميله بالمتفجرات، ومَن أعدّ الإعلان الزائف، ومَن أعطى التوجيهات، *من المحتمل* أن يكون أشخاص آخرون مجهولو الهوية قد ساعدوا على التحضير للاعتداء، وأنهم كانوا، بموجب القانون، شركاء في المؤامرة. ولكن من الممكن أيضًا التوصل إلى استدلال بديل، استنادًا إلى الأدلة، وهو أن مجموعة فرعية أصغر كثيرًا من حيث العدد كان لدى أعضائها العلم اللازم لإطلاق صفة المتآمرين عليهم. ومن المعقول القول بأن المؤامرة لم تضم إلا أولئك الذين *كان لا بد لهم قطعًا* أن يعلموا بهدف عملية الاغتيال كي يؤدوا دورهم فيها.

277- ولذلك، من المحتمل أيضًا أن يكون المتآمرون قد عمدوا إلى إبقاء ذلك الهدف سرًّا لا يعلمه أكبر عدد ممكن من المتورطين، فلجأوا إلى القيام بأنفسهم بمهمات رئيسية مثل تجميع الأداة المتفجرة، أو تقييد تدفّق المعلومات بين عناصرهم، أو إلى الاثنين معًا. وربما سهّل ذلك تنظيم الاتصالات في الشبكات تنظيمًا هرميًّا مقسّمًا إلى أقسام متخصصة.

278- وإذا كانت العضوية في المؤامرة قد قامت على أساس "العلم بما يلزم العلم به"، فإن ذلك يستبعد عدة متآمرين محتملين. أولاً، إن شخصًا مكلفًا فقط بالقيام بالمراقبة قبل يوم الاعتداء لا يحتاج إلى العلم بأن هدف الاعتداء هو اغتيال السيد الحريري. بل ربما لم يكن هذا هو الغرض الوحيد لكثير من عمل المراقبة.

279- لذلك لم تستطع غرفة الدرجة الأولى أن تستنتج أن جميع أولئك الذين شاركوا في المراقبة كانوا يعلمون أنهم يشاركون في المؤامرة المزعومة. بل من المعقول أن يكونوا قد ظنوا أنهم كانوا يقومون بمجرّد رصد عادي لتحركات السيد الحريري بالنظر إلى مكانته وإلى المناخ

السياسي السائد. وهذا الاستدلال الممكن تؤيده أيضًا الأدلة على أن السيد الحريري كان يعتقد أنه قيد المراقبة. ومن المؤكد أن فريقه الأمني كان يعتقد ذلك، ولا بد أنهم كانوا قد وضعوا ذلك في الحسبان عندما اتخذوا تدابير حمايته في الأشهر السابقة لوفاته.

280- ومن الطبيعي القول بأن كل الذين اشتركوا في المراقبة كانوا حتمًا موضع ثقة كافية لحملهم على عدم الكشف عن أدوارهم في المشروع بعد أن يصبح بيّنًا عقب الاعتداء. وبعبارة أخرى، كان من شأن أيّ من الأشخاص الذين اشتركوا في مراقبة السيد الحريري قبل 14 شباط/فبراير 2005 مستخدمين هواتف خلوية صدرت لهم تعليمات بالتخلص منها أو بإعادتها لاحقًا إلى شخص يجمعها، أن يكون قد أدرك *بعد الانفجار* على الأقل أن أنشطة المراقبة التي شارك فيها *كانت ذات صلة* بالاعتداء. *فما كان ممكنًا أن يُكلّف* بمهمة كهذه إلا من كانوا من الشركاء الموثوق بهم. ولكن هذا لا يعني أنه لا بد أيضًا أن يكونوا كلهم قد ائتُمنوا، قبل الاعتداء، على معلومات بأن الاعتداء سوف يقع، أو معلومات عن كيفية وتاريخ وقوعه، ولا يعني أنهم وافقوا على ارتكاب هذا الاعتداء.

281- وعلى نحو مماثل، فعلى الرغم من أن الأشخاص الذين اقتصر دورهم إما على إعداد إعلان المسؤولية أو تجهيز الأداة المتفجرة *ربما* كانوا – إن كان لهم وجود – على إدراك كامل لهدف المؤامرة، إلا أن الأدلة لا تثبت أن إدراكهم هذا *كان حتميًّا*.

282- بل من المحتمل أيضًا على نحو معقول أن يكون شخص متورط في المؤامرة قد التقى السيد أبو عدس في مسجد جامعة بيروت العربية واستدرجه إلى الخروج من منزله، لكنه لم يكن يعلم أن هذه الأفعال كانت مرتبطة بالاغتيال المزمع للسيد الحريري، وأنه كان سيُقتل تحديدًا بأداة متفجرة كبيرة.

283- ولم تتسلّم غرفة الدرجة الأولى أي دليل يمكن أن تستنتج منه متى وأين وكيف أصبحت المتفجرات في فان الكانتر. والأدلة لا يمكن أن تثبت إلا أن ذلك قد حصل حتمًا بين يوم الاثنين 17 كانون الثاني/يناير ويوم الاثنين 14 شباط/فبراير 2005. ولأسباب تتعلق بأمن وسلامة العملية، ربما يمكن القول بقدر كافٍ من الثقة أنّ المواد المتفجرة لم تُحمّل على متن الشاحنة الخفيفة إلا بعدما اتُّخذت قرارات جازمة بشأن استخدام الكانتر ووقت استخدامه.

284- وعلاوة على ذلك، فإنّ من وضع المتفجرات على متن الكانتر، أيًّا كان واضعها، لم يكن عليه أن يعرف السبب، وهو أن مفجِّرًا انتحاريًّا سيقودها إلى موكب السيد الحريري، ولا أن يعرف حتى أنها سوف تُفجّر في مكان عام. ووضع متفجرات على متن شاحنة وتفجيرها في مكان آخر ليسا بالضرورة نشاطين متصلين، خصوصًا وأن الوقت الذي وُضعت فيه المتفجرات على متن

الكانتر مجهول. ولكن الأرجح بدرجة كبيرة هو أن من فعل ذلك *كان* متورطًا في المؤامرة. وكان ذلك نشاطًا أساسيًّا في المؤامرة، وكان ينبغي لعمل كهذا أن يكون بحكم الضرورة مقتصرًا على الضالعين في المؤامرة.

285- وذلك لسبب واضح هو أن كل من ساعد *بغير علم* كان سيدرك ما فعله فور وقوع الانفجار، مما قد يخلّ بسرية العملية.

286- ولكن قد يكون عنصر موثوق به قد كُلّف بمهمة وضع المتفجرات على متن الكانتر من دون إعلامه السبب تحديدًا، ومع ذلك يظل موضع ثقة كافية بأنه لن يكشف ذلك لاحقًا. ويرجّح أن حجم المتفجرات لا يقل عن 1.3 متر مكعب وأن وزنها ناهز طُنيَّن. ومجرّد وضع أو تحميل هذه الكمية من مادة "آر دي إكس" على متن الكانتر كان بحد ذاته عملًا من شأنه أن يثير الشك.

287- ويشير ذلك أيضًا إلى تورّط أشخاص في المؤامرة يجمعهم قاسم مشترك مثل العضوية في منظمة، هي منظمة متماسكة ومحكمة يُكلّف فيها عناصر موثوق بهم بمهمات حساسة محددة. ولذلك فإن غرفة الدرجة الأولى تعتقد أن الاستدلال المنطقي الأقوى الذي يمكن استخلاصه من الأدلة الموجودة هو أن الذين وضعوا المتفجرات على متن الكانتر، أيًّا كانوا، هم إما جزء من المؤامرة أو محل ثقة كافية لضمان ألا يكشفوا عن دورهم فيها. ولكن غرفة الدرجة الأولى ليست مقتنعة بأنها تستطيع أن تحدد أي الحالين كان قائمًا في الواقع، هذا إن كان أحدهما قائمًا فعلًا. فليس لديها ببساطة أي أدلة مباشرة تثبت أيًا من الاحتمالين. وإضافة إلى ذلك، لا توجد أدلة ظرفية يمكن الاستناد إليها للتوصل إلى استدلال يثبت الطريقة التي وُضعت بها مادة "آر دي إكس" على متن الكانتر، أو من وضعها على متنه.

288- وسواء أكانت المؤامرة مقتصرة على شخصين أم أكثر، فمن الممكن أن يكون أعضاؤها قد قرروا معًا اغتيال السيد الحريري في انفجار كبير في مكان عام قبل بدء المراقبة بواسطة الهواتف الخلوية الحمراء والزرقاء والصفراء أو قبل بدء أي عمل تحضيري آخر.

289- ولكن من الممكن أيضًا أن يكون المتآمرون قد توصلوا إلى ذلك القرار في وقت لاحق، وربما متأخر حتى منتصف كانون الثاني/يناير 2005، وهو أبكر تاريخ في الأدلة يمكن أن يكون قد بدأ فيه تجهيز الكانتر للاعتداء. وأما لو كانت المؤامرة مؤامرة أكبر فلكان من الممكن أن ينضم إليها بعض الأعضاء مثل بعض مستخدِمي الهواتف الخلوية الحمراء بعد تشكيلها بوقت طويل، وربما لم يعلموا حتى الهدف الكامل أو الحقيقي إلا في صباح يوم الاعتداء. وجميع هذه السيناريوهات ممكنة على أساس الأدلة، وينطبق على أيٍّ منها تعريف المؤامرة وهو أنها اتفاق لارتكاب الجريمة المزعومة.

290- واغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق لم يحدث بمعزل عن أي سياق، ولم ينظّمه المستخدِمون الأساسيون الستة للشبكة الحمراء. فالأدلة السياسية والأدلة المتعلقة بالخلفية تشيران إلى كون هذا الاغتيال عملًا سياسيًّا أداره أولئك الذين شكّل السيد الحريري تهديدًا لأنشطتهم. ولا يوجد دليل على أن هذه الفئة تشمل السيد عياش أو المستخدِمين الخمسة الآخرين للهواتف الحمراء الأساسية. والأدلة تدل على تورّطهم في المؤامرة على الأقل يومَ 14 شباط/فبراير 2005 والفترة التي سبقته مباشرة، ولكن الأدلة لا تثبت على نحو مؤكد مَن وجّههم إلى قتل السيد الحريري ثمّ تصفيته كخصم سياسي.

سليم جميل عياش

291- إنّ الأدلة التي تربط السيد عياش بالاعتداء على السيد الحريري ناشئة عن استخدامه هاتفه الخلوي الأحمر 071. وبدونه لا يوجد دليل يربطه بالانفجار الذي وقع في 14 شباط/فبراير 2005. وهو لم يفجّر المواد المتفجرة بيديه.

292- وقد استُخدمت الشبكة الحمراء في الاغتيال. وعملت كشبكة مغلقة ثم توقفت عن العمل قبل الاعتداء مباشرة، بعد أن استُخدمت في الشهر السابق في مراقبة السيد الحريري وتحركات موكبه.

293- وفي يوم الاعتداء عملت هذه الشبكة على نحو مكثف. وكان مستخدِمو الهواتف الخلوية للشبكة الحمراء موجودين قرب قصر قريطم أو في منطقته بُعَيد مغادرة السيد الحريري مباشرة في اتجاه مبنى مجلس النواب، وكانوا يراقبونه في مجلس النواب في أثناء وجوده في منطقة المجلس. ولا بد أنهم ساعدوا أيضًا في تحضير الكانتر للاعتداء في مسرح الجريمة. وتوافق غرفة الدرجة الأولى على وصف الادعاء للشبكة الحمراء بأنها "فريق الاغتيال" على النحو الوارد في قرار الاتهام الموحد المعدّل وفي مذكرة الادعاء الختامية للمحاكمة.

294- والخلاصة المعقولة الوحيدة التي يمكن التوصل إليها استنادًا إلى الأدلة هي أنه يومَ الاثنين 14 شباط/فبراير 2005، تعقّبت الهواتف الخلوية الحمراء حركة السيد الحريري وموكبه، ونبّهت الآخرين إلى موقعه واستعدت للمراقبة وتنفيذ الاعتداء على طول الطريق الذي كان متوقَّعًا أن يسلكه. ولا بد أن الهدف من ذلك أيضًا كان ضمان إحداث التفجير في وقت مرور الموكب بالضبط. وكان مستخدِمو الهواتف الخلوية الحمراء قد أعدّوا للاعتداء بعمليات مراقبة ورصد متكررة في أيام سابقة.

295- والسيد عياش بوصفه مستخدِم الهاتف الأحمر 741، والهاتف الأزرق 233، والهاتف الأخضر 300، كان حتمًا أحد المتآمرين الرئيسيين. وكان الشخص S6، مستخدمًا الهاتف الأحمر 678 والهاتف الأزرق 610، متآمرًا أيضًا. وعلى وجه العموم،

فإن غرفة الدرجة الأولى مقتنعة أيضًا بأن مستخدِمي الهواتف الخلوية الحمراء الأساسية الستة قد قاموا بالدور الذي يزعم الادعاء أنهم قاموا به باعتبارهم "فريق اغتيال"، وذلك بسبب أنشطتهم في 14 شباط/فبراير 2005 ومراقبتهم السيد الحريري في الأسابيع السابقة لذلك اليوم. وقد اتفقوا جميعًا عن علم على قتل السيد الحريري باستعمال أداة متفجرة؛ إذًا هم متآمرون.

296- وحتى لو أبقيت المؤامرة ضمن حلقة "ضيقة" عن قصد، فإن مستخدِمي الهواتف الخلوية الحمراء الأساسية الستة كانوا مشاركين في المؤامرة. وأُجريت بواسطة بعض تلك الهواتف الخلوية اتصالات أكثر كثيرًا مما أُجري بواسطة هواتف أخرى في 14 شباط/فبراير 2005. وأدّت هذه الهواتف الستة كلُّها دورًا حاسمًا في تنفيذ الاعتداء.

297- وتشير الأدلة أيضًا إلى أن مستخدِمي كل هاتف من الهواتف الحمراء كانوا يعلمون مسبقًا أيضًا أن هدف تعقبهم السيد الحريري في ذلك اليوم كان قتله باستعمال أداة متفجرة في مكان عام. وإضافة إلى أوقات وأماكن إجرائهم وتلقيهم اتصالات في ذلك اليوم، فإن الجدير بالاهتمام بوجه خاص هو أن مستخدِمي كل هاتف من الهواتف الحمراء الأساسية توقفوا نهائيًا عن استخدام هذه الهواتف *قبل* الاعتداء بوقت قصير. ومن غير المحتمل أن يفعل جميعهم ذلك إذا لم يكن بعضهم يعلم أن وقوع الاعتداء كان وشيكًا.

298- فأيّ مستخدِم لهاتف خلوي في أي شبكة سرية كان له دور إشرافي، أي شخص لم يكن يبلّغ عن التطورات فحسب بل كان ينسّق بين آخرين ويوجههم و/أو يشرف عليهم، لا بد أنه كان يعلم عن المهمة أكثر من المستخدِمين الذين يتبعون توجيهاته. وكلما تكثّفت اتصالات ذلك المستخدِم بمستخدِمي هواتف خلوية آخرين في الشبكة وبشأن الأعمال اللازمة لتحضير ثم تنفيذ الاعتداء الإرهابي لقتل السيد الحريري، كان من الأرجح أنهم كانوا يعلمون أن الهدف العام للمهمة كان هذا الاعتداء.

299- وهذه الصورة مطابقة لأوصاف السيد عياش باعتباره مستخدِم الهاتف الأحمر 741. وحركة اتصالات هذا الهاتف الخلوي في الساعات السابقة لوقوع الاعتداء في 14 شباط/فبراير 2005 هي في حد ذاتها حركة تجعل من المستبعد ألا يكون مستخدم الهاتف على علم بهدف المؤامرة آنذاك.

300- واتصالات مستخدِم الهاتف 741 بثلاثة هواتف خلوية حمراء أساسية أخرى في صباح ذلك اليوم حثّت مستخدميها على الانتقال إلى منطقة مجلس النواب، وبذلك انطلقوا في تنفيذ العملية. وغرفة الدرجة الأولى مقتنعة بأن هذا هو الاستدلال المعقول الوحيد الذي يُستخلص من الأدلة.

301- وتؤيد هذه الأدلة أيضًا الاستدلال بأن مستخدِم الهاتف الأحمر 741 نسّق على الأقل بعض أعمال تنفيذ الاعتداء. وكانت أيضًا اتصالات الهاتف الأحمر 741 داخل الشبكة الحمراء في يوم الاعتداء اتصالات كثيرة على نحو فريد، فالهاتف الأحمر 741 وحده كان له اتصالات مع كل هاتف آخر من الهواتف الحمراء الأساسية. وعلاوة على ذلك، كان للهاتف الأحمر 741 في أربعة أيام مختلفة قبل 14 شباط/فبراير 2005 اتصالات بعدد من مستخدِمي الهواتف الحمراء الأخرى في الوقت ذاته الذي أجروا فيه المراقبة المتحركة.

302- ولهذه الأسباب وأسباب أخرى، فإن غرفة الدرجة الأولى مقتنعة على نحو لا يشوبه أي شك معقول بمشاركة السيد عياش في المؤامرة المزعومة. وهذا هو الاستدلال المعقول الوحيد الذي يمكن استخلاصه من مجمل الأدلة.

303- وفيما يتعلق بتاريخ بدء المؤامرة، لا يمكن الوقوع على تاريخ محدد اتفق فيه المسؤولون عن تنظيم المؤامرة على اغتيال السيد الحريري. وربما تكوّنت لديهم نية قتله بدايةً في أواخر عام 2004، نظرًا إلى ما شهده ذلك الوقت من مناخ سياسي متقلّب وأحداث عقب تمديد ولاية الرئيس لحود. ومن التطورات السياسية الأخرى التي وصفتها غرفة الدرجة الأولى أنه بحلول ذلك الوقت الذي عقد فيه لقاء البريستول اجتماعيه الأولين في 22 أيلول/سبتمبر و13 كانون الأول/ديسمبر 2004، كان السيد الحريري يخطط لخوض الانتخابات مرة أخرى وكان معلومًا أنه يرغب في الحد من الهيمنة السورية على لبنان.

304- ومن حيث الوقائع، يبيّن الآتي أن التخطيط لاعتداء *محتمل* على السيد الحريري كان لا بد له أن يبدأ على الأقل في منتصف كانون الثاني/يناير 2005: اشتُريَت الأجهزة الهاتفية وبطاقات وحدة تعريف المشترك الخاصة بالشبكة الحمراء في طرابلس في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2004 – أوائل كانون الثاني/يناير 2005، وشُغّلت في 4 كانون الثاني/يناير 2005. والشبكة الحمراء، أي فريق الاغتيال الذي كان السيد عياش عضوًا فيه، بدأت مراقبة تحركات السيد الحريري في يوم الجمعة 14 كانون الثاني/يناير، واستمرت هذه المراقبة حتى وفاته. واختفى السيد أبو عدس يومَ الأحد 16 كانون الثاني/يناير، وأُعدّ شريط الفيديو بين تاريخ اختفائه وتاريخ الاعتداء. واشتُريَت الكانتر إما في 17 وإما في 25 كانون الثاني/يناير، ولكن على الأرجح في 25 كانون الثاني/يناير.

305- ومن المحتمل جدًا أن يكون المسؤولون عن تنظيم عملية اغتيال السيد الحريري قد قرروا قتله فقط في حال مواصلة مساره السياسي المتوقع في اتجاه الابتعاد عن سوريا، وقد بدأوا تحضيراتهم لذلك بحلول كانون الثاني/يناير 2005 على أقل تقدير. ولا بد

أن هؤلاء المسؤولين كانوا يعلمون أن اغتيال رئيس الوزراء السابق الذي ربما يكون المقبل أيضًا هو عمل قد تكون له عواقب كبيرة على الصعيدين الإقليمي والدولي. وما كانوا ليقرروا تنفيذ الاغتيال إلا بعد أن قاموا بتحليل دقيق للمنافع والأضرار وجدوا فيه أن منافع تصفية السيد الحريري تفوق أضرارها بدرجة كبيرة.

306- وعلى الرغم من تنفيذ هذه الخطوات التحضيرية، فهي لم تؤد حتمًا، فرادى أو مجتمعة، إلى اغتيال السيد الحريري. وكان من الممكن إعداد شريط الفيديو وعدم استعماله إطلاقًا، إذ كان واضحًا أن السيد أبو عدس يمكن الاستغناء عنه؛ وكان من الممكن شراء فان الكانتر ثم استعماله لغرض آخر أو بيعه؛ والمعلومات المكتسبة من المراقبة كان يمكن تخزينها لاستخدامها في المستقبل. وكان من الممكن وقف الاعتداء المحتمل المزمع في أي وقت. والأرجح أن المسؤولين عنه كانوا مستعدين لسلوك أي من السبيلين، أي لمواصلة الاعتداء عند الضرورة أو لإلغائه.

307- وهذا القرار بقتل السيد الحريري، وفي انفجار هائل في مكان عام، ما كان ليُتّخذ بخفة. فقد كان للحريري العديد من الحلفاء والمعارف النافذين على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومنهم حلفاء ومعارف في الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة العربية السعودية والأمم المتحدة. إذن من المرجح جدًا أنّ قرار السير بالتنفيذ لم يتخذ إلا في شباط/فبراير 2005 بعد الاجتماع الثالث للقاء البريستول الذي عقد يوم الأربعاء 2 شباط/فبراير 2005. وكان السيد الحريري قد أرسل مندوبيه إلى الاجتماع. وفي هذا الاجتماع الثالث اتفق المشاركون على الدعوة إلى الانسحاب الفوري والكامل لجميع القوات السورية من لبنان، وهو موقف كان السيد الحريري قد اتخذه حينذاك، بحسب أصدقائه المؤتَمنين. ودعوا أيضًا إلى تفكيك الجهاز الأمني السوري في لبنان، مدعومين في ذلك دعمًا ضمنيًّا من السيد الحريري.

308- واللافت للانتباه أن الاجتماع عُقد في اليوم الذي أعقب اللقاء الأخير بين السيد الحريري ونائب وزير الخارجية السوري السيد وليد المعلّم خلال زيارته إلى منزل السيد الحريري يوم الثلاثاء 1 شباط/فبراير 2005. والنص الحرفي للتسجيل الصوتي للّقاء يكشف أن السيد الحريري قال للسيد المعلم: "لبنان ما رح ينحكم من سوريا للأبد"، لأن ذلك "ما عاد يصير"، و"ما عاد قادر احتمل الأمر" من سوريا، و"أنا صار ثلاثة أرباعي بالمعارضة"، و"أنت بتعرف أنه في تدخّل بالصغيرة والكبيرة بالبلد".

309- وبالرغم من إقدام السيد المعلّم على لقاء السيد الحريري، فإن لقاء البريستول صعّد موقفه كثيرًا إزاء التدخل السوري في لبنان، وذلك في بيانه العلني المنشور يوم الخميس 3 شباط/فبراير 2005 مقارنة ببياناته السابقة. وحينذاك كانت شريحة واسعة من الطبقة السياسية اللبنانية تنادي بالتطبيق الكامل لاتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية عام 1989 وبانسحاب سوريا من لبنان سياسيًّا وأمنيًّا وعسكريًا.

310- لذلك فإن غرفة الدرجة الأولى مقتنعة، استنادًا إلى تلاقي هذه الأحداث، بأن القرار *النهائي* لارتكاب العمل الإرهابي لم يُتخذ إلا في الأسبوعين السابقين لوفاة السيد الحريري. وهذا هو الاستدلال المعقول الوحيد الذي يمكن استخلاصه من الأدلة.

311- ونظرًا إلى دور السيد عياش في المؤامرة، باعتباره مستخدِم الهاتف الأحمر 741، والهاتف الأزرق 233، والهاتف الأخضر 300، فلا بد أنه قد عرف، قبل الاعتداء بمدة ما، هدف هذه المؤامرة، سواء أكانت مشروطة بظرف أم نهائية. وكان ذلك على الأرجح في فترة تقع ما بين منتصف وأواخر كانون الثاني/يناير 2005 كحد أقصى، نظرًا إلى أن فان الكانتر قد اشتُري في أغلب الظن في 25 كانون الثاني/يناير، وإلى إمكانية أن تكون الأعمال التحضيرية لاستخدامه في الاعتداء قد بدأت في ذلك الوقت. والأدلة المتوافرة لا تمكّن غرفة الدرجة الأولى من تحديد ما إذا كان السيد عياش باعتباره مستخدِم الهاتف الأحمر 741، والهاتف الأزرق 233، والهاتف الأخضر 300، قد فعل أي شيء فيما يتعلق إما بإعلان المسؤولية زورًا أو بتحضير فان الكانتر والأداة المتفجرة. وعلى أي حال، فإنها ليست بحاجة إلى القيام بذلك كي تحدّد مسؤوليته الجنائية.

312- ولأغراض المسؤولية الجنائية للسيد عياش، يكفي من الناحية القانونية أن تجد غرفة الدرجة الأولى أن الأدلة تثبت على نحو لا يشوبه أي شك معقول أنه كان قد وافق، بحلول يوم الاعتداء وهو الاثنين 14 شباط/فبراير 2005، على ارتكاب الجرائم التي اتُّهم بارتكابها. لذلك فإن غرفة الدرجة الأولى تستنتج أن السيد عياش كان عضوًا في المؤامرة من حيث أنه وافق على ارتكاب العمل الإرهابي المتهم بارتكابه، وذلك منذ أوائل شباط/فبراير على الأقل وحتى يوم الاثنين 14 شباط/فبراير 2005 على أبعد تقدير. والغرفة مقتنعة بأن هذا هو الاستدلال الوحيد الذي يمكن استخلاصه على نحو معقول من مجمل الأدلة.

313- وعليه، فإنّ غرفة الدرجة الأولى قد اقتنعت على نحو لا يشوبه أي شكّ معقول بأنّ السيد عياش كانت لديه المعرفة اللازمة بأنّ من شأن الأداة المتفجّرة أن تحدث خطرًا عامًّا. وهذه هي الخلاصة المعقولة الوحيدة التي يمكن التوصّل إليها استنادًا إلى الأدلّة المتوافرة. وتثبت الأدلّة نفسها على نحو لا يشوبه أيّ شكّ معقول أنّه تصرّف عن سابق علم وبنيّة قتل السيد الحريري باستعمال موادّ متفجّرة.

314- لذلك، فإنّ غرفة الدرجة الأولى تُقرر أن السيّد عيّاش مذنب على نحو لا يشوبه أي شكّ معقول، بصفته شريكًا، بتهمة قتل السيد رفيق الحريري قصدًا. وتثبت الأدلّة نفسها أيضًا على نحو لا يشوبه أيّ شكّ معقول أنّه تصرّف عن سابق علم، وبنيّة قتل 21 شخصًا آخر قصدًا، ومحاولة قتل الأشخاص الآخرين البالغ عددهم 226 شخصًا قصدًا. وقد قصدَ السيد عياش قتل أفراد موكب السيد الحريري وأفراد الجمهور العام الذين قضوا في الانفجار، أو نتيجةً للانفجار، أو الذين أصيبوا في الاعتداء، أو توقّعَ على الأقلّ أن يُسفرَ الاعتداء عن سقوط قتلى وقبلَ هذه المجازفة. وتستنتج غرفة الدرجة الأولى أيضًا، فيما يتعلق بالمصابين في الاعتداء والبالغ عددهم 226 شخصًا، أنّهم نجوا من الموت فقط بفضل ظروف خارجة عن سيطرة الفاعلين.

315- وما من خلاصة معقولة أخرى يمكن التوصّل إليها استنادًا إلى الأدلّة المتوافرة. فتفجير شاحنة محمّلة بالموادّ المتفجّرة في شارع مكتظّ قرب أبنية مأهولة من شأنه أن يؤدّي حتمًا إلى سقوط عدد كبير من القتلى. وقد ينجو البعض من الموت، ولكن لا بدّ من أن تلحق بهم إصابات. ولا مفرّ من أن تكون بعض الإصابات بالغة. لكن سواء توفّي هؤلاء الأشخاص متأثّرين بجروحهم أم لا، فإنّ فعل الاشتراك في إحداث الانفجار هو فعلٌ من شأنه أن يسفر عن سقوط قتلى. ومن هذا المنطلق، فإنّ سلوك المتهم يمثّل محاولة قتل عمدًا باستعمال موادّ متفجّرة. ومع أن السيد عيّاش لم يعمل منفردًا؛ فقد أدى دورًا مهمًا في العملية التي استهدفت السيد الحريري.

316- وقد اقتنعت الغرفة على نحو لا يشوبه أي شكّ معقول بأنّ الادّعاء أثبت أنّ السيد سليم جميل عيّاش مذنب بكلّ التهم المسندة إليه في قرار الاتّهام الموحّد المعدّل.

حسين حسن عنيسي وأسد حسن صبرا

317- كان السيد صبرا، مستخدمًا الهاتف الخلوي الأرجواني 018 المنسوب إليه، والسيد عنيسي، مستخدمًا هاتفه الخلوي الشخصي الأرجواني 095، على اتصال فيما بينهما، وعلى اتصال بالسيد مرعي على الهاتف الأرجواني 231، في الفترة المشمولة بقرار الاتهام. وكان هاتفاهما الخلويان موجودَين ضمن نطاق المواقع التي نُفِّذَت فيها أعمال ذات صلة بإعلان المسؤولية زورًا، مثل

مسجد الجامعة العربية في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2004 وأوائل كانون الثاني/يناير 2005. واستُخدِم الهاتفان الخلويان الشخصيان في 14 شباط/فبراير 2005 على مقربةٍ من الهواتف العموميّة المذكورة، والشجرة التي أُحضِر منها شريط الفيديو. وتوقّف استخدام هاتفيهما الخلويَّين الشخصيَّين بُعيد وقوع الاعتداء.

318- وليس هذا السلوك كافيًا لإثبات إقدام هذين المتّهمَين على أعمال ساعدت الفاعلين في التحضير للاعتداء أو ساعدت على إخفاء الفاعلين أو المتدخّلين عن وجه العدالة. وعليه، فإنّ أفعالهما، أي وجود السيد عنيسي في تلك المواقع ووجود الهاتف الخلوي الأرجواني 018 المنسوب إلى السيد صبرا في المواقع نفسها، لا تفي بالعنصر المادّي للمسؤولية عن التدخّل في الجريمة.

319- كذلك، لم ينجح الادّعاء في إثبات العنصر المعنوي لإسناد المسؤولية عن التدخّل في الجريمة إلى أيٍّ من هذين المتهمَين. ولا يكفي استخدام المتهمَين أو عدم استخدامهما هاتفًا خلويًا ما، وإجراؤهما اتصالات فيما بينهما، ووجودهما في مكانٍ ما ضمن نطاق المواقع التي نُفِّذَت فيها أعمال مرتبطة بإعلان المسؤولية زورًا، لإثبات على نحو لا يشوبه أي شك معقول أنّهما كانا يعلمان أنّ الفاعلين سينفذّون اعتداءً باستعمال أداة متفجّرة من شأنها أن تسفر عن سقوط قتلى وبثّ الذعر في النفوس، وأنّهما قبلا هذا الواقع. وهذا الطرح قائم على افتراض أنّ السيد صبرا كان يستخدم الهاتف الخلوي المنسوب إليه في جميع التواريخ المزعومة.

320- وحتّى لو ثبت أنّهما شاركا في إجراء الاتصالات بمكتبَي الجزيرة ورويترز *بعد* وقوع الاعتداء في 14 شباط/فبراير 2005، لا يمكن لغرفة الدرجة الأولى أن تستنتج على نحو لا يشوبه أي شك معقول أنّهما كانا يعلمان، *قبل* الاعتداء الذي وقع في حوالى الساعة 12:55، أنّ الاتصال بمكتب قناة الجزيرة ومكتب وكالة رويترز في وقت لاحق من بعد ظهر ذلك اليوم كان مرتبطًا بالاعتداء. وهذا شرط قانوني أساسيٌّ لتترتّب عليهما مسؤولية جنائية بصفتهما متدخلَين وفقًا لقانون العقوبات اللبناني.

321- وتُسلّم غرفة الدرجة الأولى بأنّهما إذا شاركا فعلًا في إجراء الاتصالات بمكتب قناة الجزيرة أو مكتب وكالة رويترز – بحكم مضمون الرسالة التي قُرِئَت خلال الاتصال – فقد كانا يعلمان *عندئذٍ* أنّ أفعالهما مرتبطة بالاعتداء. إلّا أنّ ذلك في حدّ ذاته لا يثبت أنّهما كانا على علمٍ بذلك قبل وقوع الاعتداء، لتترتّب عليهما مسؤولية جنائية بصفتهما متدخّلَين، وفقًا لقانون العقوبات اللبناني.

322- وبناء على ذلك، فإن استنتاج غرفة الدرجة الأولى بعدم وجود أدلّة على مشاركة السيد عنيسي أو السيد صبرا في "خديعة محمد"، أو اختطاف السيد أبو عدس، أو نشر إعلان المسؤولية زورًا، ينفي مسؤوليتهما بصفتهما متدخّلَين.

323- لذا ترى غرفة الدرجة الأولى أنّ مسؤولية السيد عنيسي والسيد صبرا بصفتهما متدخّلَين في الجرائم المنسوبة إليهما لم تثبت على نحو لا يشوبه أي شك معقول.

324- واستنتاج غرفة الدرجة الأولى أنّ الادّعاء لم يُثبت أنّ المتهمَين شاركا في إعلان المسؤولية زورًا يُبطل تهمة المؤامرة المسندة إليهما. لذا ترى غرفة الدرجة الأولى أنّه لا يمكن استنتاج أنّ السيد عنيسي والسيد صبرا مسؤولان عن مؤامرة هدفها ارتكاب عمل إرهابي كما ورد في التهمة 1.

حسن حبيب مرعي

325- أدى السيد مرعي دورًا وحيدًا مزعومًا في المؤامرة بوصفه منسّق إعلان المسؤولية زورًا. وذلك يعتمد على قيام السيدين عنيسي وصبرا بما نُسب إليهما من أفعال.

326- وفيما يتعلق بالمؤامرة والاتصالات المزعومة الواردة إلى السيد بدر الدين وتلك الصادرة عنه في الشبكة الخضراء، وبوجه خاص اختفاء السيد أبو عدس، فإن الأدلة الوحيدة الموثوق بها التي تؤيد هذا الزعم هي اتصالات هاتفية خلوية بين الهواتف الخلوية الأرجوانية الثلاثة في فترتين منفصلتين. وهذه الأدلة نوعان، وهما مستمدان فقط من سجلات بيانات الاتصالات لهاتفين خلويين في عامي 2004 و2005، وهما هاتفه الخلوي الشخصي الأرجواني 231 والهاتف الخلوي الأخضر 071.

327- ولا يوجد دليل موثوق به على أي شيء ذي صلة بالقضية لجهة عملية إعلان المسؤولية، في هذين اليومين، بما في ذلك ما نُفّذ من أنشطة تحضيرية تتعلق بالسيد أبو عدس. ولكن بدون هذه الصلات، لا سياق للاتصالات التي جرت بين الهاتف الأخضر 023 الخاص بالسيد بدر الدين والهاتف الأخضر 071. وتشدد الغرفة على عدم وجود أدلة على ما قيل في تلك المكالمات أو في أي اجتماعات جرت بين مستخدمي الهواتف الخلوية التابعة للشبكة الخضراء.

328- وما من سياق تستطيع غرفة الدرجة الأولى أن تحدّد أسباب إجراء الاتصالات بناءً عليه. والأدلة المتوافرة لدى غرفة الدرجة الأولى غير كافية لربط هذه الاتصالات باختفاء السيد أبو عدس.

329- وعندما تُستبعد من المعادلة الأدلة المتعلقة بـ "محمد"، لا يبقى إلا الاتصالات بين السيدين مرعي وعنيسي والهاتف المشترك للسيد صبرا في الأسابيع التي سبقت اختفاء السيد أبو عدس. وهذا في حد ذاته، ومهما كان النظر في الأدلة كليًّا، لا يمثّل إثباتًا كافيًا لتورطهم في اختفاء السيد أبو عدس، ومن المؤكد أنه ليس دليلًا على الغرض المزعوم، أي إيجاد شخص مناسب لإعلان المسؤولية زورًا.

330- والدور الوحيد للسيد مرعي في المؤامرة يتصل بإعلان المسؤولية زورًا والتنسيق بين السيد عنيسي والسيد صبرا. وبما أن غرفة الدرجة الأولى ليست مقتنعة على نحو لا يشوبه أي شك معقول بأنهما قاما بأي من الأنشطة المزعومة – أي تلك المتصلة بما يُزعم من تهيئة السيد أبو عدس واستدراجه واختفائه، و"اختطافه" المزعوم، ثم ظهوره في شريط الفيديو– فإن ما يترتب على ذلك هو أن السيد مرعي لا يمكن أن يُعتبر مذنبًا بتهمة تنسيق تلك الأنشطة.

331- ويُزعم أن السيد مرعي، نسّق مع السيد بدر الدين، عملية التحضير لإعلان المسؤولية زورًا. وتولّى حسبما يُزعم تنسيق أنشطة السيد عنيسي والسيد صبرا قبل الاعتداء وبعده. لكن غرفة الدرجة الأولى لا تستطيع أن تستنتج على نحو لا يشوبه أي شك معقول أن السيد مرعي كان يستخدم الهاتف الأخضر 071، وحتى لو كان يستخدمه، ما من أدلة موثوق بها توفّر سياقًا للاتصالات بالهاتف الخلوي 023 الخاص بالسيد بدر الدين.

332- ولا تستطيع غرفة الدرجة الأولى ربط السيدين عنيسي وصبرا بإعلان المسؤولية زورًا. وتبعًا لذلك، فإن الرابط بين السيد مرعي وإعلان المسؤولية زورًا مفقود. ويجب تبرئته.

مسألة ما إذا كان لمصطفى أمين بدر الدين دور في المؤامرة

333- كي تربط غرفة الدرجة الأولى السيد بدر الدين بالمؤامرة الرامية إلى ارتكاب عمل إرهابي وقتل السيد الحريري، يجب أن تكون مقتنعة على نحو لا يشوبه أي شك معقول بأن الاستنتاج المعقول الوحيد الذي يمكن التوصل إليه استنادًا إلى الأدلة هو أن السيد بدر الدين كانت لديه النية وقام بالأفعال اللازمة لارتكاب الجرائم المزعومة. وهذا ليس استنتاجًا بأن السيد بدر الدين مذنب على نحو لا يشوبه أي شك معقول لأنه لم يعد شخصًا متّهمًا.

334- ولا تستطيع غرفة الدرجة الأولى أن تستنتج أن الشبكة الخضراء كانت مجموعة "قيادة المهمة" وعلى رأسها السيد بدر الدين؛ أو بعبارة أخرى، أنه المتآمر الرئيسي. ونظرت غرفة الدرجة الأولى بدقة في كل اتصال جرى ضمن الشبكة الخضراء، ولكن كي تقتنع على

نحو لا يشوبه أي شك معقول بأن ذلك هو ما حصل فعلاً – وبأنه لا يمكن التوصل إلى أي استنتاج معقول آخر استنادًا إلى الأدلة – ينبغي أن يرتبط كل اتصال بأدلة تتعلق بما كان يحدث عندما أجريت الاتصالات.

335- وعلى الرغم من الاتصالات الوجيزة البالغ عددها ثمانين اتصالاً التي أجريت على مدى أربعة أشهر، يصعب على غرفة الدرجة الأولى التوفيق بين توقيتها وأمكنة وجود المتصلين وبين زعم الادعاء أن السيد بدر الدين كان على رأس مؤامرة لارتكاب عمل إرهابي، هو قتل السيد الحريري. ففي غياب محتوى الاتصالات، من الصعب جدًا إيجاد السياق استنادًا إلى توقيتها ومواقعها. ولا توجد أدلة أيضًا بشأن ما قيل في خلال الاتصالات أو أي اجتماعات بين السيدين بدر الدين وعياش.

336- ويبدو أنّ اتصالاً جرى في 14 شباط/فبراير 2005 مرتبطٌ بالاعتداء على السيد الحريري. لكن لا يمكن ربط باقي الاتصالات بأي شيء يتصل مباشرة بالسيد الحريري أو تحركاته أو أي أدلة أخرى تتعلق بالمؤامرة المزعومة.

337- لذلك، فإن الخلاصة بأن الشبكة الخضراء كانت مجموعة قيادة المهمة التي تنسّق عملية اغتيال السيد الحريري ليست الخلاصة الوحيدة المعقولة التي يمكن التوصل إليها انطلاقًا من الأدلة.

338- ولكن هذا لا يغيّر الخلاصة التي توصلت إليها غرفة الدرجة الأولى فيما يتعلق بالسيد عياش. ولا ضرورة لأن تستنتج غرفة الدرجة الأولى أن السيد بدر الدين كان يتولى الدور الذي يزعمه له الادعاء كي تستخلص أن السيد عياش قد شارك في المؤامرة.

339- وغرفة الدرجة الأولى غير مقتنعة أيضًا بأن السيد بدر الدين قد تولّى الدور المزعوم له في قرار الاتهام الموحد المعدل، علمًا أن القاضية بريدي خالفت الغرفةَ رأيَها في ما إذا كان عليها البحث في الاستنتاجات القانونية المتعلقة بهذه المسألة على الإطلاق.

الفقرة الحكمية

قرّرت غرفة الدرجة الأولى أنّ **سليم جميل عياش** مذنب بصفته شريكًا في:

التهمة 1 – مؤامرة هدفها ارتكاب عمل إرهابي

والتهمة 2 – ارتكاب عمل إرهابي باستعمال أداة متفجّرة

والتهمة 3 – قتل رفيق الحريري عمدًا باستعمال مواد متفجّرة

والتهمة 4 – قتل 21 شخصًا إضافةً إلى قتل رفيق الحريري عمدًا باستعمال مواد متفجّرة

والتهمة 5 – محاولة قتل 226 شخصًا إضافةً إلى قتل رفيق الحريري عمدًا باستعمال مواد متفجّرة.

وقرّرت غرفة الدرجة الأولى أنّ **حسن حبيب مرعي وحسين حسن عنيسي وأسد حسن صبرا** غير مذنبين فيما يتعلق بجميع التهم المسندة إليهم في قرار الاتهام الموحّد المعدّل، أي التهم 1 و6 و7 و8 و9.